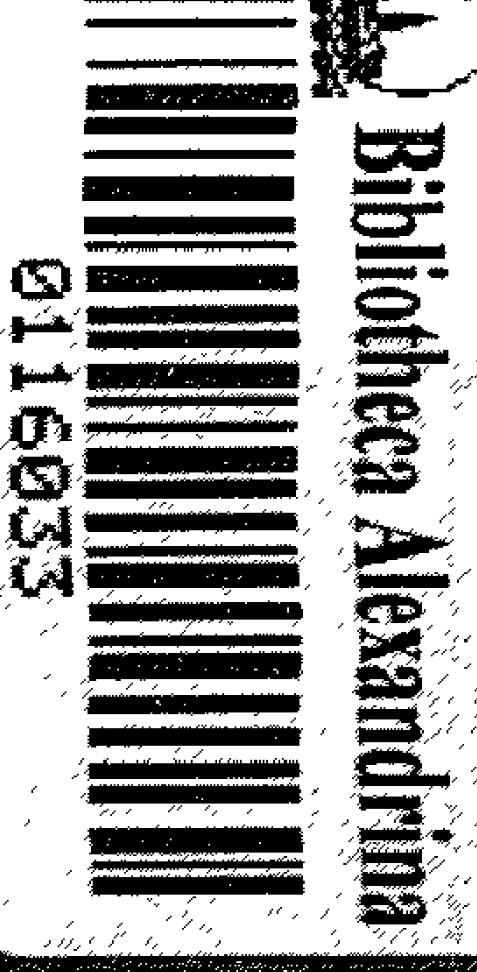
مركز
الحضارة
العربية
للاعلام والنشر

احتراق

الأمن الوطنى المصرى

* رؤية سسيولوچية *

عبدالخالق فاروق



إختراق الأمن الوطنى المصرى

رؤية سسيولوجية

بقلم : عبد الخالق فاروق

حث متخصص فى الشئون الإقتصادية والدولية

مصر

سبتمبر ١٩٩٢

إختراق الأمن الوطنى المصرى

المـــــــــؤلـــــف : عبد الخالق فاروق

النـــــــاشـــــر : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

الجمع والصف الألكترونى : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

٤ ش . العلمين – الكيت كات ت ٣٤٤٣٦٨

رقم الإيداع : ٢٥٦٠ /٩٣

الترقيم الدولى : I . S . B . N : 977 - 5122 - 32 - 7

إهداء

إلى من وهبتني

الإحساس بالحياة

فصارت للقلب وطنا

ومستقرا

وسلاما

المؤلف

مقدمة لابد منها

لأربعين عاما أو يزيد تصدر فكر العسكريين الغربيين عموما والأمريكيين على وجه الخصوص، الساحة السياسية والفكرية فى مجال الحديث عن «الأمن القومى» وإستراتيجيات تحقيقه.

وأمتدت خطوط وبوائر التأثير من الشاطىء الغربى للأطلسي لتنسج خيوطها الرقيقة والناعمة على فكر وعقل وكتابات عدد كبير من الكتاب العرب والمصريين سواء كانوا من العسكريين أو العاملين فى الحقل الأكاديمي.

وهكذا إمتلأت الدوريات والمكتبات العربية بالكثير من المؤلفات فى مجالات الأمن القومى وإن ظل معظمها أقرب ما يكون إلى ترجمات حرفية لنصوص أمريكية أو غربية.

والمثير فى الأمر أنه فى عجلة حركة النقل والتأليف، استغرق البعض فى الأطار النظرى فأسقط - بحسن نيه غالبا - خصوصية التحديات التى يواجهها النظام الأقليمي القومى العربى بشكل عام والدور المركزى التوحيدى المصرى بشكل خاص.

كما أهمل هؤلاء أثر التغيرات العميقة على الساحتين المصرية والعربية بعد عام ١٩٧٣ على مفهوم الأمن القومى والأمن القطرى لكل دولة عربية على حدة، والأشكال الجديدة للاختراق والاحتواء والسيطرة من الداخل التى مارستها الولايات المتحدة وإسرائيل وقوى التحالف الغربى بهدف تحطيم أى قدره محتملة للنظام الأقليمى العربى على مواجهة تحديات المشروع الاسرائيلى الصهيونى من ناحية والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للغرب والولايات المتحدة فى المنطقة من ناحية أخرى.

وبهذا تم إستبدال أساليب الحرب النفسية وعمليات التخريب والتجسس وشراء العملاء فى عقدى الخمسينيات والستينيات بوسائل الاحتواء والسيطرة الجديدتين، وعبر نسج شبكة مصالح إقتصادية وإجتماعية مؤثرة داخل كل قطر عربى، واستغرق التركيز على مصر - بإعتبارها بندول السياسة العربية والقومية - جل الاهتمام من جانب خبراء أجهزة الاستخبارات الأمريكية والغربية لينتج لنا فى النهاية ذلك الأداء الهجين والمشوه للسياسة المصرية على الساحتين العربية والدولية منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن .

ومن ثم أصبح واجبا على المحللين الاستراتيجيين المصريين والعرب وأصحاب الرؤى السياسية الوطنية الواضحة التسلح برؤية جديدة وإطار نظرى جديد لفهم طبيعة وأبعاد الأمن القومى العربى والأمن الوطنى القطرى والتعرف على مصادر التهديد والخطر التى تواجهها مجتمعاتنا العربية والتعرف كذلك على أساليب الاحتواء والسيطرة والاختراق الجديدة.

وهذه الدراسة لا تطمح سوى فى أن تكون أحد هذه المحاولات الجديدة للفهم، وإلى أن تكون بمثابة ناقوس للخطر لما نراه مزالق فى نظرة عدد كبير من الأكاديميين والعسكريين المصريين فى فهم مايجرى على الساحتين المصرية والعربية من جانب أطراف معادية تمتلك رؤية واضحة لما تريده وتستحوذ على أساليب فعالة لتحقيقها.

ولذا فقد فضلنا أن نصنف محاولتنا هذه داخل إطار علم الاجتماع السياسى وعلم النفس الاجتماعى، أى باعتبارها رؤية إجتماعية وثقافية "سيسولوجية" مستخدمين بذلك مفاهيم علم الاجتماع الحديث.

* * *

ولا يسعنى فى ختام هذه المقدمة سوى أن أقدم خالص شكرى وتقديرى لعدد من الزملاء والأصدقاء الذن عانوا فى قراءة المخطوطة الأولى لهذا العمل البحثي، فقدموا لى الكثير من الملاحظات والانتقادات والأفكار التى كان لها أكبر الأثر فى تنقيح وتطوير بعض أجزاء هذا الكتاب.

ولعلنى لا أستطيع أن أوفى كل هؤلاء حقهم من الشكر والتقدير، خاصة وأن القائمة قد تطول لتستغرق صفحات بكاملها، ولكنى أخص بالشكر الأستاذ عبد الغفار شكر على متابعته ومثابرته فى قراءة فصول هذا العمل منذ نشر بعض فصوله على صفحات جريدة الوفد خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٩٢، والأستاذ الصديق على عبد الحميد الذى عرض مشكورا نشر هذا العمل البحثى فى هيئة كتاب متكامل تتولى مركز الحضارة العربية التى تتشرف برئاسته نشره وتوزيعه. كما لا يفوتنى أن أشير إلى ما قدمه الزميل والصديق الدكتور رفعت سيد أحمد مدير تحرير مجلة "منبر الشرق" من مساعدات قيمة أتاحت لى فرصة أستكمال هذا العمل. كما لا يسعنى سوى تقديم شكرى وإمتنانى للزميل أيمن نور مدير تحرير جريدة الوفد والصديق مصطفى عبد الرازق اللذين كان لهما فضل عرض بعض فصول هذا البحث على صفحات جريدة الوفد وما تحملاه من متاعب وإنتقادات بسبب بعض أجزائه مما يجعلنى أنحنى أمام شجاعتهما.

وإن كان ذلك لا يعفينى وحدى من أى أخطاء أو قصورات تكون قد تسربت من تحت يدى هنا أو هناك.

وأخيرا فإذا كان هناك فضل فينبغى رده إلى أصحابه الذين تحملوا من المشاق ما لا يستطيع القلم وصفه وفى مقدمة هؤلاء السيدة الفاضلة الزميلة ثريا وليم التى كان لتشجيعها واهتمامها أبلغ الأثر فى استكمالى لهذا العمل.

* وإلى شقيقتى وفاء فاروق كل العرفان والتقدير

* وإلى السيدة الفاضلة : هيام حاتم ، التى كان لها فضل دعم ومساندة عدد كبيرمن الكتاب والباحثين الشباب من ابناء جيلى ، حافظت بمثابرة تحسد عليها على تقديمنا ونشر اعمالنا فى اهم الدوريات والمراجع العلمية العربية طوال السنوات العشر الماضية.

* اما نجلاى حسين وطارق فقد تحملا وهما فى عمر الزهور عناء انشغالى عنهما لشهور عديدة من اجل ان اسدد دينا لوطنى اراه يستحق كل عناء وتضحية

المؤلف

المعادى

١١ ديسمبر ١٩٩٢

١

مراجعة المفاهيم السائدة عن الأمن القومي

لم تثر قضية نظرية فى الفقه السياسى المعاصر، كل هذا القدر من النقاش والشجار بقدر ما آثارته اطروحة "الامن القومى" Security National وقد ساهم الظرف الموضوعى للحرب العالمية الثانية وما بعدها مساهمة كبيرة فى بروز ذلك المصطلح على يد الكاتب الامريكى "والتر ليبمان" Walter lippman عام ١٩٤٣ واكتسابه طابعا عسكريا منذ الوهلة الاولى [(١)] .

فنجاح حركات التحرر الوطنى فى المستعمرات القديمة فى نيل استقلالها السياسى ورغبة الطبقات الرأسمالية المحلية فى السيطرة على اسواقها القومية من جهة، وانقسام العالم الى معسكرين ونمطين حضاريين من جهة اخرى قد أديا لمحاولات الاستقطاب الواسعة من جانب طرفى الصراع الدولى فى ذلك الوقت «الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة» وهو ما عكس نفسه فى منظومة الافكار والمفاهيم التى طرحها مفكرو كل طرف سواء على المستوى السياسى او الاقتصادى او العسكرى.

والمدهش ان يتناول بعض العسكريين والاكاديميين المصريين هذا المفهوم نقلا عن المراجع والابحاث الغربية والامريكية منها على وجه الخصوص، دون التمييز بين الخصوصية التاريخية والسياسية للمنطقة العربية التى لم تستكمل بلدانها عمليات التوحيد القومى بعد، بل ان السنوات العشرة الاخيرة قد شهدت تغليب وسيادة «مفهوم الامن» بمعناه الضيق المرتبط بأمن النظام الحاكم او الجماعة الحاكمة او العائلة الحاكمة على مدلول «الامن القومى العربى» بمعناه الحضارى الشامل الذى سنحاول معالجته من منظور جديد فى هذه الدراسة.

وقد أدى هذا الحال او ما يسميه الاستاذ أمين هويدى « التأمين الذاتى للنظام » (٢) الى تخبط فكرى مثير للسخرية احيانا، طارحا علامات استفهام جديدة احيانا اخرى.

فاذا كان مفهوم «الامن القومى» يصح على دول تطابقت فيها حدودها الجغرافية والسياسية «الجيبوليتكية» مع ملامحها الثقافية والعرقية وسوقها القومية كما هو الحال بالنسبة لدول مثل فرنسا والمانيا والولايات المتحدة واليابان.. الخ من ناحية وبدرجة من التفاعلية والمشاركة السياسية participation political للقوى والطبقات الاجتماعية المختلفة من ناحية أخرى، فأنه لا يصح مطلقاً على قومية مازالت مشتته سياسيا ومجزأة فى دول وإمارات ومشيخات متباينة فى تعاملاتها الدولية ومتناحرة اقتصادياً فى هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ومتصادمة فى إرادتها السياسية (٣) ومن هنا تغيب وحدة المفاهيم تجاه مصادر الخطر والتهديد الرئيسية والمحتملة والثانوية.. ولذا ينبغى التعامل مع المفهوم بدرجة من الحذر وتجاوز ذلك الطابع السلفى للفكر الغربى والامريكى من جانب الكتّاب المصريين والعرب.

مراجعة المفاهيم السائدة عن الامن القومى:

كثرت محاولات تعريف «الأمن القومى» بكثرة عدد الكتّاب والمفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع منذ بروزه على مسرح الفكر السياسى عام ١٩٤٣ وحتى الان. ووفقا «لوالتر ليبمان» W . ippman فان الأن القومى يتمثل فى «عدم التضحية بقيم الدولة الجوهرية» وانصب تحليله على الجانب العسكرى (٤).

أما «فردريك هارتمان» F. hartman فقد اتسع مفهومه ليشمل «جوهر المصالح القومية الحيوية للدولة» (٥) , بينما قال البعض بانه حماية «القيم الجوهرية والمصالح الحيوية ومنها الاهداف المتوسطة والبعيدة المدى»، هذا فى حين قدم «جيرالد هويلر» G.F- Wheel تعريفا

للامن القومى باعتباره «حماية الدولة ضد جميع الاخطار الداخلية والخارجية التى قد تؤدى بها الى الوقوع تحت سيطرة اجنبية نتيجة ضغوط خارجية او انهيار داخلى» (٦)، بينما اعتبرها أخرون بمثابة الشعور المتجانس بالثقة والاطمئنان» (٧) ، واتجه البعض الى القول بانها قدرة الامة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية»(٨)

وقد امتد المفهوم على يد «هولستى» K.J. Holsty الى حد القول بان الأمن القومى يسمح للدولة بالتدخل فى شئون الدول الاخرى بغرض توسيع النفوذ وتغيير السلوك وامتلاك القدرة على التأثير (٩)بما يعنى الاقرار للدول التى تمتلك قدرات عسكرية كبيرة بالتدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى.

ويذهب احد الأكاديميين المصريين مذهبا أخر بالقول بان الأمن القومى هو «قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الاحداث او الوقائع الفردية للعنف وانما كافة المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف (١٠)ولا يتوقف الكاتب بالطبع عند الاستخدام غير القانونى من جانب جهاز الدولة فى مصر للعنف الحاد فى التعامل مع دوائر واسعة من المواطنين ومدى تأثيره على حدة الانقسام الاجتماعى والسياسى فى المجتمع المصرى.

اما الدكتور / عبد الله العمرى فيوسع من المفهوم ليصل به الى «حماية الامة من جميع انواع الاعتداء الخارجي والتجسس والاستطلاع المعادى واعمال التخريب والتأثيرات المعادية الاخرى» (١١)

هذا التباين فى طرح المفهوم وتعريفه وصعوبة إشتقاق تعريف محدد ومنضبط «للامن القومى» يتوقف الى حد بعيد على استخدام المصطلحات المطاطة مثل المجتمع.. الدولة.. المصلحة القومية.. الخ.

كما كان لطغيان الاهتمام الحدودى (العسكرى) لمفهوم الامن القومى ضررا بالغا بنظرية «الامن القومى العربى» و« الامن الوطنى المصرى» نظرا لطبيعة التغيرات العميقة فى اساليب الاحتواء والسيطرة التى تمارسها المصادر المعادية وقدرتها الفائقة على تقويض الارادة العربية من الداخل او ما يسمى «تآكل ارادة المواجهة».

فاذا كانت نتائج الصراع بين طرفين او اكثر تحكمها ثلاثة تفاعلات حيوية هى:

- القدرات المادية لكل طرف (العسكرية والاقتصادية ومستوى الاداء القتالى.. الخ)
- ارادة صناع القرارات او متخذ القرار.
- ذكاء ومهارة صناع القرارات او متخذ القرار.

وذلك وفقا لما تقدمه نظريات ادارة الازمة الدولية والصراعات الدولية (١٢) فان قدرة احد الاطراف على التأثير على ارادة متخذ القرار على الجانب الاخر او ضعف مستوى مهاراته وذكائه فى فهم ابعاد الصراع وكيفية إدارته من شأنها ان تصل الى نفس النتيجة التى تحققها هزيمة عسكرية فى ميدان القتال (١٣).

ان حجر الزاوية فى نظرية الامن القومى لدولة او مجموعة من الدول هو:

(١) تحديد مصادر التهديد الرئيسى ومصادر التهديد الثانوية او المحتملة.

(٢) تحديد نوع هذا التهديد (عسكرى - سياسى - اقتصادى - ثقافى .. الخ).

(٣) تحديد اهداف التهديد (توسع - سيطرة - استيطان - نهب ... الخ).

(٤) تحديد وسائل هذا التهديد (من الخارج او احتواء من الداخل.. الخ).

وبالنظر للطبيعة الخاصة للصراع العربى الاسرائيلى من حيث كونه صراع ممتد يتفق وماطرحه سنايدر ودايزنج G.hsnyder& P. Diesinng حول الأزمة الممتدة من انها (تغير فى المحيط الخارجي والداخلى الذى يولد تهديدا للقيم الاساسية وهو الامر الذى يعقبه احتمال التورط في معارك عسكرية مع معرفة ان هناك وقتا محددا للإستجابة للتهديد) [١٤] ، فان الامر يستدعى رسم سياسات الامن الوطنى للدولة او الامن القومى للاقليم العربى على اساس ان الجميع مستهدف من جانب المشروع الاسرائيلي، ووضع الوسائل الكفيلة بردع ومواجهة هذا التهديد الدائم.

ويلاحظ المحلل للكتابات المصرية فى هذا المجال وجود خلط عمدى بين ثلاثة معان للأمن:

الاول : الأمن المحلى او القطرى لدولة وهو ما يتطابق مع المفهوم العسكرى والحدودى للأمن الوطنى لهذه الدولة [١٥] ، وهكذا نلاحظ كثرة الكتابات التي تتحدث عن «الامن القومى المصرى» وكأننا بصدد تعدد للقوميات داخل الاقليم القومى العربى فنجد أمن قومى سعودى، وأمن قومى بحرينى.. الى آخر هذه التعبيرات التى تجزىء مفهوم الامن القومى العربى وتسهل للعدو المشترك (اسرائيل) تنفيذ مخططاته بتقسيم نفسى ثم سياسى للمنطقة بصورة تدريجية [١٦] .

الثانى: أمن النظام السياسى الحاكم او الجماعة الحاكمة او العائلة الحاكمة بحيث يختلط بالأمن الوطنى للدولة وبصرف النظر عن مدى مشروعية هذا النظام الحاكم دستوريا وشعبيا أى مدى ما يحوزه من رضاء وقبول من الاغلبية فى المجتمع.

الثالث: الأمن كمفهوم حضارى شامل من حيث كونه حماية المصالح الحيوية والقيم الجوهرية والوجود الحضارى للأمة العربية وحماية ثروتها من أى تهديد خارجي أو تقويض داخلى يهدف الى تحطيم إرادتها والإبقاء على حالة التجزئة السياسية القائمة.

هذا المعنى الاخير لم يحظ بالاهتمام والمتابعة العلمية لاشكال السيطرة والاحتواء والاختراق للبنية الثقافية والسياسية للاقطار العربية خلال العشرين عاما التى اعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧.

فقد لا يكون هناك تهديد عسكرى مباشر لحدود مصر السياسية والجغرافية ومع ذلك فان أمنها الوطنى يكون مخترقا وإرادتها السياسية مسلوبة ومن ثم تصبح دولة مهزومة ومأزومة.

وبرغم ان سياسات «الامن الوطنى» او «إدارة الازمة» غالبا ما تتم فى ضوء تحديد وتعريف

الموقف Difinition of the situation الذى تقوم به مجموعة محددة من الافراد المناط اليهم ادارة شئون الدولة واتخاذ القرارات المناسبة بما فى ذلك احتمال اختيار وسائل العنف فان احتمال وقوع صناع القرارات او متخذ القرار فى سوء إدراك Misperrception فى ظل بنيه سياسية استبدادية وديكتاتورية فى جوهرها بما يمنح الرئيس او الملك فى اقطارنا سلطات هائلة ومصيرية تؤدى غالبا الى مخاطر حقيقية على الأمن القومى العربى وتعزز من الهيمنة الاسرائيلية والامريكية على المنطقة.

ومن ناحية اخرى فان أجهزة الاعلام ومؤسسات الدولة المختلفة دائما ما تتخذ من توجهات الرئيس او متخذ القرار السياسي دستورا لحركتها وتحاول ان تفرض هذه التوجهات على المجتمع وافراده فرضا بصرف النظر عن مدى كفاءة هذا الرئيس أو قدرته على الفهم والتحليل والتفسير للمعلومات المتاحة لديه.. ومن هنا تنطلق الأطروحات الرسمية والحكومية فى موضوع الأمن القومى من ثلاث فروض مغلوطة هى :

الفرض الاول : فرض الاجماع القومى

هذا الافتراض النظرى يعنى ضرورة تماثل وتطابق دوال الاهداف الوطنية والقومية التى يختارها صناع القرار او متخذ القرار باسم الدولة مع مختلف القوى الاجتماعية والسياسية فى البلاد، وبرغم ان هؤلاء المتربعون على قمة الهرم السياسى فى الدولة، يحاولون ان تتقارب اتجاهاتهم واختياراتهم مع الاتجاهات العامة للأغلبية فى المجتمع الا ان واقع انتماءاتهم الاجتماعية وتوجهاتهم السياسية غالبا ما تلتقى مع قطاع معين من السكان دون قطاع آخر، وتستند فكرة المشروعية على حجم هذه التلاقى ومساحيه، فكلما تلاقت أهداف واختبارات صناع القرار مع أغلبية المجتمع وطبقاته المنتجة كلما اتسعت مساحة الثقة والمشروعية، بعكس الحال اذا ظلت هذه الاختيارات والتوجهات تدور فى دائرة المصالح لفئة اجتماعية محدودة وطفيلية فى المجتمع ومن ثم يصبح والامر كذلك ان ما تراه جماعة سياسية تتولى ادارة دفة الحكم باعتباره مصلحة قومية عليا لا تراه جماعة سياسية واجتماعية اخرى كذلك بل ربما تراه تهديدا خطيرا للأمن القومى والوجود القومى (١٧) .

الفرض الثاني : المساواة بين التهديدات الخارجية ومحاولات التغير الاجتماعى والسياسى الداخلى .

حيث يترتب على فرض «الاجماع القومى» اشتقاق فرض نظرى أخر يقضى بمساواة التهديدات الخارجية من عدو خارجى بحالات العصيان المدنى او الحرب الاهلية المسلحة التى قد تشنها جماعة او فئات اجتماعية بهدف تغيير نظام الحكم القائم وقد ذهب أحد الاكاديميين المصريين المرتبطين بالاجهزة المصرية الى حد اعتبار وجود انظمة سياسية يسارية فى اثيوبيا وانجولا ونيكاراجوا بمثابة تهديد للأمن القومى المصرى بل واعتبرها ظاهرة استعمارية جديدة(١٨) . بل انه قد وصل الامر بالكاتب المذكور الى حد اعتبار السياسة الليبية المقاومة لسياسات النظم فى مصر بمثابة تهديد للأمن القومى المصرى.. وتوغل اكثر الى حد المساواة

بين تهديد الولايات المتحدة للامن القومي العربي بالتهديد السوفيتي والمساواة كذلك بين تهديد ايران واسرائيل واثيوبيا [١٩] .

وهكذا تاهت منا المفاهيم وانزلقت في دهاليز الاجهزة والمؤسسات العسكرية والاستخباراتية وحساباتها الضيقة والانانية بحيث اصبحنا كمن يبحث عن نقطة سرمدية في محيط هلامي !!

الفرض الثالث:

ان وسيلة التهديد الرئيسية تتأتى من استخدام أحد مصادر التهديدات الخارجية لوسائل العنف والعمل العسكري بما يؤدي للاضرار بالمصالح الحيوية للدولة وقيمها الجوهرية.. وبهذا الفرض إرتكزت معظم أدبيات الأمن القومي في مصر ومعظم الاقطار العربية ولم تحظ الابعاد والمكونات الاخرى للأمن بنفس القدر من الاهتمام وخاصة البعد الاجتماعي والاقتصادي اللذين اصبحا اساس ادارة الصراع العربي - الاسرائيلي .. فالحالة الصراعية Conflict Situation الممتدة منذ الثلاثينات بين العرب كقومية والحركة الصهيونية الاستيطانية ينبغي ان تحل بواحدة من النهايات التالية:

- فاما ان يتم تحطيم إرادة أحد الأطراف تحطيما كليا.
- واما ان يتم تحطيم ارادة احد الاطراف تحطيما جزئيا.
- واما ان يتم تليين ارادة احد الاطراف بما يحقق الاغراض الرئيسية للطرف الاقوى في الصراع [٢٠] .

وفي كل الاحوال فان هذه النهايات تستلزم في المحصلة الختامية اجراء توفيق بين مصالح واهداف الطرفين وفقا لنظام للتسوية او المساومة Bargaining طبقا لموازين القوى السائدة بينهما ووفقا لمستوى كفاءة ومهارات المفاوض على كلا الجانبين [٢١] .

وبالنظر الى طبيعة الصراع العربي الاسرائيلي ومركز الثقل الامريكي في ادارته منذ منتصف الخمسينات وبصورة اكثر وضوحا بعد عام ١٩٧٣ فان الجانب العربي لا يواجه الكفاءة الاسرائيلية والصهيونية وحدها- برغم كفاءتهما في ادارة الصراع - بل انه يواجه من ورائهما ثقل وكفاءة الولايات المتحدة ومن هنا تغيرت الاساليب وتبدلت بحيث أصبح من الممكن تحقيق بالسلم ما عجزت الحروب عن تحقيقه خاصة على الجبهة المصرية.

فطمس الذاكرة الجماعية للشعب المصري، ومحو الهوية القومية، وبذر بذور الشقاق الديني بين مسلميه وأقباطه، وتفكيك هيكله الاقتصادي والانتاجي تحت عنوان «اصلاح المسار الاقتصادي»، واغراقه وسط قيم فاسدة وافكار هجينة من خلال سياسة اعلامية ليست لها هوية قومية كل هذه الوسائل من شأنها «تليين» ارادة الطرف المصري ان لم يكن تحطيم ارادته كليا او جزئيا [٢٢] .

فكيف تم ذلك في مصر؟



محددات الأمن الوطنى المصرى

تتميز مصر بمجموعة من الخصائص الجغرافية والديموجرافية، وسط عالم عربى تطمح شعوبه إلى الوحدة وينزع حكامه إلى الانفصال.

وهذا البلد (مصر) بحكم عبقرية المكان - على حد تعبير استاذنا الكبير د. جمال حمدان - تحملت بمسئوليات تاريخية يصعب الفكاك منها، بل إن قدر الزعامة والريادة يعتمد بالأساس على فهم هذا الدور وتقدير وزن هذا المكان والاضطلاع بدور النواه التوحيدية للثقافة العربية والارادة العربية معا.

فليس الوزن المصرى هو كثافة حجم السكان او ضخامة عدد افراد قواتها المسلحة كما انه لم ولن يكون مجردإدعاء فارغ بالزعامة وكأنها ميراث يتوارثه رئيس عن رئيس، ويخطيء كذلك من يتصور فى مصر أو فى غيرها أنه من الممكن عزل مصر عن محيطها العربى دون ان يكون بذلك مشاركا فى جريمة فى حق التاريخ ومقتضيات الجغرافيا لانه ببساطة يتحرك ضد منطق العصر واتجاه نهر الحياة الطبيعى فى المنطقة.

والحقيقة ان خبراء الاستراتيجية البريطانيين كانوا أكثر إدراكا لمقتضيات الاوضاع الاستراتيجية العامة فى المنطقة منذ منتصف القرن التاسع عشر عندما شرعوا فى الاستعمار والاحتلال المباشر لممتلكات الامبراطورية العثمانية العجوز.

وهو ما يفسر تشجيعهم للحركة الصهيونية العالمية واصدارهم لما يسمى وعد بلفور فى الثانى من نوفمبر عام ١٩١٧ الذى اعلن بوضوح الدعم البريطانى للحركة الصهيونية لاقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين على حدود مصر الشرقية لتفصلها بذلك عن محيطها الطبيعى وامتدادها الجغرافى بمنطقة الفوران الثقافى والسياسى الدائم فى الشام والعراق.

ولعل دراسات خبراء الاستراتيجية الاسرائيليين قد جاءت مستوحية ومستلهمة لخطوط التفكير البريطانى، كما ان الوضع الجيوبولتيكى لفلسطين المحتلة قد فرض عليهم النظر الى أوضاع المنطقة ومركزهم فيها من منظور انقسامى وتفتيتى، ذلك ان بقاءهم يعتمد على إضعاف من حولهم.

وهكذا جاءت دراسة «هاريڤان» بعنوان «حتمية الأختيار... مشاكل استراتيجية تواجه الجيل الثانى لدولة اسرائيل – وتولت المخابرات العامة المصرية ترجمتها عام ١٩٨٠ وعرضه على كبار المسئولين – تحتوى على صلب التفكير الاستراتيجى لاسرائيل حول أوضاع المنطقة[٢٢] . فوفقا لدراسة «هاريڤان» فان الوضع الجيوبولتيكى (الجغرافى السياسى) لاسرائيل يتحدد وسط ثلاثة تشكيلات عربية كبرى هى :

– تشكيل وادى النيل (تشمل مصر والسودان والصومال) .

– تشكيل الهلال الخصيب (تشمل الشام والاردن والعراق) .

– تشكيل الجزيرة العربية (يشمل السعودية واليمن ومشيخات الخليج) .

وفى ضوء هذا الوضع المعقد ينبغى ان ترتب اسرائيل أوضاعها على اساس :

١ – تحطيم التشكيل الاول بفصل مصر عن السودان ودفعهما الى حافة القطيعة والحرب كما يبدو من تحركات اسرائيل فى جنوب السودان لدفع تحركات الجنوبيين – خاصة جماعة لام اكول – الى الانفصال عن السودان وهو ما سيؤثر تأثيرا خطيرا على أمن مصر وامن منابع النيل.

٢ – تقسيم التشكيل الثانى وذلك بالعمل على ابعاد الاردن عن أى جهد وحدوى بين سوريا والعراق مع بذل جهود فى اتجاه فصم العلاقة بين هذين البلدين لانهما يمثلان ثقلا فى مواجهة الزحف السرطانى الصهيونى فى المنطقة وهو ماحدث فعلا فى عام ١٩٧٩ بتولى جماعة صدام حسين السلطة فى بغداد ثم اكتمل بكارثة حرب تدمير العراق عام ١٩٩٠.

٣ – توريط التشكيل الثالث (الجزيرة العربية) فى علاقات مباشرة او غير مباشرة مع اسرائيل نظرا لما تراه الدوائر الاسرائيلية – والامريكية بالطبع- من وجود مصالح مشتركة بين إسرائيل والعائلات الحاكمة فى هذه الدول حيث يتفقان فى حماية آبار النفط شريان الحياة للغرب وحماية المصالح الامريكية ومنع تفوق العناصر العربية الراديكالية فى المنطقة (عبد الناصر فى الخمسينيات والستينيات، والبعث السورى والعراقى فى السبعينيات) .

واذا اضفنا الى دراسة «هاريفان» الخطيرة هذه، وثيقة «عوديد ينون» الدبلوماسى والصحفى واحد مستشارى مناحيم بيجين فى شئون الأمن القومى (٢٤) ، ثم دراسات معهد دافيد هورفيتز حول الهياكل الاقتصادية والسياسية للاقطار العربية فى حال اقامة علاقات سلمية مع اسرائيل (٢٥) ، استطعنا ان نحدد بوضوح ملامح التفكير الاستراتيجى الاسرائيلى بالنسبة لموقعها وسط هذه التكتلات العربية الحيوية وبالنسبة لمركزها المسيطر عسكريا واقتصاديا بين دول المنطقة بحيث تسعى اسرائيل وبدعم امريكى وبريطانى الى اعادة التشكيل السياسى والجغرافى للاقليم العربى لتحقيق اهداف اسرائيل .

وعلى النقيض من ذلك فان الاقطار العربية فرادى او جماعات لا تملك اى مخطط استراتيجى تجاه وقف اختراقات اسرائيل المستمرة والمتعددة للاقطار العربية واعتداءاتها المتكررة كما انها لا تملك حتى الرغبة فى وقف تدهور العلاقات النظامية بين الحكومات العربية بما يجعلنا نؤكد على تورط كثير من هذه الانظمة وحكامها فى المخطط الاسرائيلى الامريكى لتقسيم المنطقة وانهاء الوجود العربى كقومية والوجود المصرى كدور، فالعرب – كما يشير بحق الاستاذ امين هويدى – لا يفتقرون الى الموارد والامكانيات لمواجهة هذه المشروع الصهيونى بقدر ما يفتقرن الى ارادة المواجهة (٢٦) .

وبالنظر لعدم قدرة اى قطر عربى واحد على مواجهة اسرائيل المدعومة بكثافة من جانب الولايات المتحدة وقوى الغرب والشرق الاوروبى، فان وحدة اقطار «القلب العربى» الذى يشمل مصر وسوريا والعراق والاردن ولبنان والسودان والجزيرة العربية فى المرحلة الاولى على الاقل تصبح هى محور سياسة الامن القومى العربى وضمانة لحماية القيم الجوهرية والمصالح الحيوية العربية من التهديدات الاسرائيلية والاختراق الامريكى (٢٧) .

وهكذا نستخلص ان أمن مصر لا يمكن ان يتحقق فى ضوء ما يسمى «استراتيجية السلام» مع اسرائيل التى نجحت فى استثمار حالة تآكل الارادة المصرية بزيارة السادات

للقدس المحتلة فى نوفمبر ١٩٧٧لتحقيق انتصارات هائلة على مسرح عمليات ممتد من العراق حتى المغرب.

ومن هنا فان الامن الوطنى المصرى يرتبط بحقيقتين:

الاولى : مواجهة كل ما يهدد دور مصر المركزى كنواه لتوحيد الشعوب العربية او يحاول ان يسلخها عن محيطها الاستراتيجى الطبيعى والحيوى.

الثانى : مواجهة كل ما من شأنه التأثير على قيم المجتمع المصرى الوطنية والقومية بوسائل الاختراق والسيطرة الجديدة سواء فى مجال التعليم او الاعلام او الصحة او البنية الاقتصادية والانتاجية .

ويستطيع المراقب عن كثب للتطورات التى تجرى فى المنطقة العربية منذ اتجاه السادات الى تحييد مصر وعزلها عن دائرة المواجهة مع اسرائيل ان يكتشف العلاقة الطردية بين خروج مصر وعزلتها عن محيطها الحيوى الاقليمى من ناحية وتزايد معدلات الاعتداءات الاسرائيلية على الاقطار العربية المجاورة والتى تزيد عن مائتى اعتداء عسكرى معظمها فى مواجهة لبنان وجنوبه، وأبرزها كان فى اتجاه ضرب المفاعل الذرى العراقى (٤ يونية ١٩٨١) والاعتداء على مقر منظمة التحرير فى تونس ١٩٨٥، واغراق سفينة فى ميناء طرابلس بليبيا ١٩٨٤.

كما يمكن اكتشاف العلاقة بين عزلة مصر عن محيطها العربى وإنقلاب هذا النظام الاقليمى فى اتجاهات مدمرة للذات (كتورط العراق فى حربين مدمرتين على مدار اثنتى عشرة عاما) .

وفى ضوء هذه الحقائق الاستراتيجية يمكن تحديد من هو العدو الرئيسى للعرب كأمة ولمصر كدور مركزى والذى تتناقض مصالحه واهدافه بصورة اساسية ودائمة مع المصالح الحيوية للشعوب العربية ولن تخرج هذه الإجابة عن اتجاه واحد :

- عدو يتناقض وجوده مع وحدة الشعوب العربية ويتمثل فى اسرائيل.

- عدو تتناقض مصالحه مع وحدة الثروة العربية ويتجسد فى الولايات المتحدة وبريطانيا.

فهاتين القوتين لهما مصالح دائمة وثابتة فى بقاء حالة التجزئة الراهنة وتعميق حدة التناقضات العدائية بين الانظمة العربية بل وايضا تعميق الفجوة بين الشعوب العربية وبالقطع فان هاتين القوتين تتلاقيان بمصالح فئات اجتماعية وأسر حاكمة فى بعض الاقطار العربية، بل ان البعض من الحكام العرب قد ثبت تورطهم فى الحصول على رشاوى من اجهزة الاستخبارات الامريكية C.I..A (٢٨) ومن هنا فان الامن الوطنى المصرى هو جزء لا يتجزأ من الامن القومى العربى ككل، فأى تقسيم للعراق او إنفصال لجنوب السودان او تفتيت لوحدة اليمن هو بمثابة تهديد مباشر للامن الوطنى المصرى، وكذلك فان استمرار سيطرة اسرائيل

ووسط هذا المناخ العاصف الذى يلف المنطقة ومصر، وفى ضباب الفوضى الشاملة عاش الجيل الجديد واصطدم بتداعيات الحدث ونتائج المتغيرات العميقة فى حياة البشر، وانعكس التناقض الفج بين مظاهر البذخ السفية لطبقات جديدة فى المجتمع وواقع البؤس والشقاء للاغلبية الساحقة من الفقراء، فاختل التوازن النفسى وتاهت المعايير الأخلاقية الضابطة للسلوك ولم يستطع النظام التعليمى ان يحافظ على توازنه وسط هذه الانواء والعواصف فكان اول ضحاياها واخذ معه فى سقوطه جيل كامل .

وفى ظل هذا المناخ العام افتقد النظام التعليمى بوصلة وطنية وقومية، فلم يعد هناك تحدى خارجى يواجه الامة ويستنفر طاقاتها للتحدى والبناء، وليس هناك احتمالات حقيقية لتحسن اقتصادى فى المستقبل باكثر من الشعارات التى يروجها النظام واجهزة اعلامه عن عام الرخاء القادم .

وبالنظر للضعف الاصيل فى فلسفة النظام التعليمى المصرى حتى قبل الانفتاح والصلح، فان المتغيرات العميقة هذه قابلت عجزا فى النظام التعليمى عن الاستجابة فظلت المقررات كما هى تضاف اليها بعض صفحات فى مقرر التاريخ مع تولى كل رئيس جديد السلطة فى البلاد تمجد اعماله وانجازاته - الوهمية غالبا - تماما كما كان يفعل الفرعون منذ سبعة الآف عام. وظل المنهج التلقينى السلبى هو السائد مما خلق افرادا لم يعتادوا على الحوار والمناقشة المنهجية والمنطقية المفتوحة وعزز من هذه الممارسة ثلاثة عناصر فى النظام التعليمى ككل :

الاول : انخفاض مخصصات التعليم بالنسبة لميزانية الخدمات من ٢٥٪ عام ١٩٧٤ الى اقل من ١٠٪ عام ١٩٨٠ ولم تزد عن ١٤٪ عام ١٩٩٠، وهو ماترتب عليه تآكل المؤسسات التعليمية وتوقف عمليات بناء المدارس الجديدة وكذلك توقف عمليات الصيانة والتجديد وطبقا لما أعلنه وزير التعليم الحالى (د. حسين كامل بهاء الدين) فان المدارس الحكومية البالغ عددها نحو ٢٥ الف مدرسة لا يصلح منها للعملية التعليمية سوى النصف تقريبا والباقى يحتاج الى اعادة بناء (٥٣) وترتب على ذلك تزايد الكثافة بالفصول بحيث بلغت فى المتوسط ٤٥ طالب فى الفصل الواحد بالابتدائى وكذلك معدل استاذ/ طالب وهو ما أثر تأثيرا سلبيا خطيرا على ماهية العلاقة بين الاستاذ والطالب بالقدر نفسه الذى اثر على جودة العملية التعليمية ومستوى الأداء وهو مافتح ابواب الجحيم فى المجتمع تحت مسمى «الدروس الخصوصية» بحيث يمكننا القول ان «النظام التعليمى الرسمى» الراهن يخدم فى الحقيقة «نظام تعليمى غير رسمى» له قواعده وطقوسه واقتصادياته الموازية مما أرهق الاهالى وهدم ماتبقى من علاقة القدوة بين الاستاذ وتلاميذه .

الثانى : توغل الدولة والمسئولين فى وزارة التربية والتعليم فى استخدام اساليب الابتزاز

فى مواجهة اولياء الامور بدعوى «التمويل الذاتى» وذلك بفرض تبرعات اجبارية باهظة على الاباء سواء فى حالة نقل التلميذ من مدرسة الى اخرى او عند التحاقه بالمدرسة لاول مرة او بغيرها من الاساليب بحيث اصبح التعليم الالزامى وغير الالزامى مكلفا ومرهقا واصبحت المقارنة تجرى فى اذهان كثير من اولياء الامور بين هذه التكلفة بالمدارس الحكومية دون مقابل تعليمى جدى وتحصيل دراسى مناسب وبين التوجه الى المدارس الخاصة ذات المصاريف المرتفعة بدورها مع احتمال افضل لتحصيل دراسى مناسب.

وكأن المخطط والمرسوم من القائمين على التعليم الحكومى الرسمى هو صب المياه فى قنوات المدارس الخاصة والنظام غير الرسمى «الدروس الخصوصية الجماعية» وهكذا اختلطت الاوراق فى لعبة مشبوهة اول ضحاياها هم الاطفال والنشىء الذين اصطدمت مدركاتهم منذ اللحظة الاولى بحالة فساد نظام كامل.

الثالث : التغير الثالث هو الاتجاه المتزايد من جانب راسمى السياسات التعليمية الى توسيع أطر التعليم الفنى (الصناعى - الزراعى) خلال السنوات العشرة الاخيرة وهو وان كان إتجاه صحيح الا ان الهدف من ورائه والحملة الاعلامية المصاحبة له تصب فى اتجاهات تكريس النظرة المتدنية للتعليم الفنى، فعملية «تحويل المسار» من الثانوى العام الى الثانوى الفنى، ارتكزت على اساس تضييق شرايين الجامعات وتقليص عدد الملتحقين بها فى اطار سياسة ترمى الى الحد من خريجى الجامعات لتخفيض نسبة البطالة فى المجتمع وذلك بتوجيه الشباب والطلبة الى التعليم الفنى لتخريج «عمال وصنايعية» يمكن ان تستوعبهم الانشطة الحرفية والصناعات الصغيرة، وبهذا تعزز لدى هؤلاء النشىء ان النظام التعليمى الحكومى يلفظهم.

وكان من الممكن ان تحظى الفكرة بقبول اوسع واحتضان من مختلف الفئات والاعمار لهذه السياسة لو استتبع ذلك انتهاج مانسميه «التعليم المقابل» اى فتح ابواب الكليات والمعاهد العليا العملية المناظرة لمدارس التعليم الفنى (كليات الهندسة والزراعة والطب.... الخ) لخريجى هذه المدارس واعتماد مبدأ اولويتهم فى الالتحاق بهذه الكليات والمعاهد.

ونظرا لعدم اتخاذ هذه الخطوة التى تستلزم نظرة سياسية واجتماعية متقدمة للتعليم كجزء من المشروع القومى لاخراج مصر من عثرتها فان المعنى الذى استقر فى وجدان النشء والشباب وأهليهم ان التعليم الفنى هو لأبناء الفقراء والفئات الدنيا وكذلك للفاشلين من الطلبة بدلا من ان يكون مركزا لانطلاق علمى وصناعى لوطن باكمله.



٥

السيطرة على السياسة الاعلامية

يتميز الانسان عن غيره من الكائنات الحية بكونه - على حد تعبير علماء الانثربولوجيا - صانع تاريخه ومبدع حضارته الخاصة.

وقد مكنته ذاكرته المميزة من استيعاب دروس ماضيه وفهمه لقوانين الطبيعة ونضاله المستميت ضد عناصرها المدمرة وتطويعه لقدراتها الايجابية كرصيد لتقدمه الحضارى. وهكذا تمكن الجنس البشرى من كسر حاجز الزمان أحيانا، وتجاوز بالمقابل ضيق حيز المكان على الاطلاق.

ومن هنا يتحدد مسار التطور الحضارى لأمة أو لقومية بقدرة الانسان المعاصر على الامساك بحكمة التاريخ - اذا جاز القول - والتعامل مع معطيات وتغيرات الواقع المشخص املا فى التحكم بمسار المستقبل المنظور.

لكن المدهش احيانا، عندما تفاجئنا قراءتنا فى التاريخ العربى، فترات تبدو فيها الحقائق البديهية كما لو كانت احد مجاهل التاريخ تساقطت من وعى الانسان كما تناست حواء نصائح الرب..!!

وفى عالم تحكمه مجموعة من الصراعات والتناقضات، اصبحت مهمة الباحث السياسى والمحلل الاستراتيجى الكشف عن جوهر التناقض الرئيسى المحرك للظاهرة محل الدراسة واستبعاد تلك الروافد الثانوية وهى على اية حال امور باتت اكثر تعقيدا فى عصر يختزن تناقضاته وتتعدد صراعاته بدرجة تفوق التصور.

وبالنظر الى طبيعة الصراع العربى - الاسرائيلى ومركز الثقل الامريكى فى إدارته منذ منتصف الخمسينات وبصورة اكثر وضوحا بعد عام ١٩٧٣، فان الجانب العربى لا يواجه الكفاءة الاسرائيلية والصهيونية وحدهما - برغم كفاءتهما فى ادارة الصراع - بل انه يواجه من ورائهما ثقل وكفاءة الولايات المتحدة واجهزة اعلامها الجبارة.

ومن هنا تغيرت الاساليب وتبدلت بحيث اصبح من الممكن تحقيق «بالسلم» ماعجزت الحروب عن تحقيقة خاصة على الجبهة المصرية.

فطمس الذاكرة الجماعية للشعب المصرى ومحو هويته القومية وبذر بذور الشقاق الدينى بين مسلميه وأقباطه وتفكيك هيكله الاقتصادى والانتاجى تحت مسمى «الاصلاح الاقتصادى» واغراقه وسط قيم فاسدة وافكار هجينة من خلال سياسة اعلامية ليست لها هوية قومية.. كل هذه الوسائل من شأنها «تليين» ارادة الطرف المصرى ان لم يكن تحطيم ارادته كليا او جزئيا. لقد ارتكز تحليلنا لقضايا الامن القومى العربى والامن الوطنى المصرى على اساس ان هذا الأمن لم يعد مهددا بل الصحيح القول انه قد بات مخترقا وان استراتيجية اسرائيل الامنية ومصالح الولايات المتحدة الحيوية قد انتصرت وذلك استنادا الى الوقائع العربية التالية:

١ - ان مصر قد تم وبصورة تدريجية ومنظمة عزلها عن محيطها الاقليمى العربي وبخاصة «الكتلة الاستراتيجية الحيوية» التى تضم اقطار القلب او المركز الاستراتيجى العربى وهم سوريا والعراق والجزائر والاردن والسودان بالاضافة الى المملكة العربية السعودية وتحولت العلاقات بين هذه الاقطار الى علاقات مصالح محدودة وأنية احيانا او علاقات صدام ومواجهات احيانا اخرى .

٢ - ان ماجرى لعلاقات الشعوب العربية ببعضها البعض منذ زيارة السادات للقدس

المحتلة عام ١٩٧٧ واحداث حرب الخليج الثانية وتدمير العراق وتفتيته قد ترك جراحا غائرة في الجسد العربي والنفوس العربية يصعب ان لم يكن من المستحيل - علاجها لفترة من الزمن قد تطول لعقود كاملة خاصة اذا ظل حكام الانظمة العربية الحالية باقيين في مراكزهم لسنوات اخرى.. والسؤال الذى ينبغى ان يشغل الذهن هو كيف امكن دغدغه مشاعر الشعوب العربية - وفى الطليعة الشعب المصرى - بحيث وافق بالاقتناع او بالرضا او بالسكوت على كل ماجرى ؟

هل إنتهى فعلا عصر الجماهير العربية التى طالبت بالوحدة العربية طوال عقدى الاربعينيات والخمسينيات؟ هل تلاشى ذلك التضامن للشعوب العربية مع الشعب المصرى فى مواجهة محنة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦؟ هل تناسى الشعب المصرى مساهماته وتضحياته من اجل التضامن مع شعوب الجزائر او لبنان او اليمن او العراق فى عقدى الخمسينيات والستينيات فانقلب عليها وأعتبرها مغامرات حاكم طموح أودت به الى التهلكة؟! كيف تحولت حكايات الفخر المصرية الى مصادر للازعاج والخجل ؟!

وبرغم إدراكنا لتعدد الاسباب والدوافع فان هناك عاملا رئيسيا ساهم فى هذا التحول الميلودرامى وفى تزييف وعى ملايين البسطاء فى مصر .

صحيح ان الحقبة النفطية بعد عام ١٩٧٤ قد جرفت فى عنفوانها احلام الكثيرين واستقطبت احلام الملايين، وصحيح كذلك ان الازمة الاقتصادية فى مصر كانت بالاضافة الى البنية السياسية الاستبدادية من عوامل الطرد والهجرة ولكنها لم تكن برغم جبروتها بقادرة على تبديل مشاعر المصريين نحو تاريخهم القريب، وليست بقادرة كذلك على تغيير نظرتهم الى دورهم فى تحرير واستقلال الكثير من الاقطار العربية وتخليصها من الاستعمار الانجلو فرنسى .

وبالقطع لم تكن هذه المتغيرات وحدها بقادرة على تبديل نظرتهم لاسرائيل من عدو متربص وعدوانى الى ابناء عمومه واصحاب جيرة .

كما لم يكن من السهل ان تتحول مشاعر المصريين من التعاطف والمساندة للشعب الفلسطينى وبطولاته وتضحياته الى حد اعلان العداء والكراهية والهتاف «لافلسطين بعد اليوم» فكيف تم ذلك فى مصر؟

تقدم تجربة المانيا النازية مع فرنسا ضوءا كاشفا على مايمكن أن تلعبه سياسة اعلامية ودعائية ونفسية ذكية فى تحطيم الروح المعنوية للخصم ودفعه الى حافة قبول الهزيمة القومية لفترة من الزمن.. وتقترب الحالة المصرية إلى حالة فرنسا فى منتصف عقد الثلاثينات وقبل اجتياح القوات النازية لخط «ماجينو» الدفاعى الفرنسى فى صيف عام ١٩٤٠ من زوايا عديدة(٥٤) .

فمصر التى انهكتها الحروب (حرب ١٩٥٦، حرب السنوات الست فى اليمن ثم حرب ١٩٦٧ وحتى حرب ١٩٧٣) كانت فى حاجة الى فترة هدنة تتمكن فيها من استثمار التغيرات الاقليمية التى احدثتها حرب ١٩٧٣ وأدت الى تراكم الثروات النفطية من حولها.. وفى نفس الوقت فان قوة اجتماعية مؤثرة كانت تقف وراء توجهات الرئيس السادات وتدفع فى اتجاهات التسوية وبالقطع فان هذا التحول فى الخط السياسى للدولة كان يستلزم تغيير الخط الإعلامى والنبرة الاعلامية المصرية لتصبح اكثر ولاء لامريكا واكثر حرصا لكسب ودها وتهيئة الشعب المصرى لاستقبال قوافل القمح والمعونات الامريكية وبداية عصر «الرخاء والسلام» .

ومما لا شك فيه فان السياسة الاعلامية هى تجسيد وتعبير عن موقف سياسى واجتماعى للدولة والقائمين عليها فى كل مرحلة تاريخية.. فماهى وسائل وادوات السياسة الاعلامية وكيف تم استخدامها؟ ومن هم المسئولين عن رسم وتنفيذ هذه السياسة ؟

وسائل وادوات السياسة الاعلامية:

اذا كانت المؤسسة التعليمية قد تولت مسخ وعى جيل كامل تجاه قضاياه القومية والوطنية بعد عام ١٩٧٣ فان المؤسسة الاعلامية قد تكفلت باستكمال المهمة بالنسبة لهذا الجيل والجيل الذى سبقه كذلك وتوغلت فى هذه المهمة من خلال وسائل وادوات كلية القدرة وكاسحة فى تأثيرها ومن اهم هذه الادوات :

أ - اجهزة الاتصال الجماهيرى وفى مقدمتها الاذاعة والتليفزيون والسينما والاعلان واضف ذلك إلى شرائط الكاسيت والفيديو .

ب - الصحافة ووكالات الانباء .

جـ - نظم البث المباشر بالاقمار الصناعية ومحطات الاخبار الدولية .

وبالقطع ينبغى ان نؤكد ان حصر هذه الوسائل لا يعنى معاداتنا لها كوسائل ضرورية فى المجتمع الحديث وانما نعنى بها كأدوات موظفة فى خدمة رسالة اعلامية غير إيجابية فى المرحلة الراهنة وقبل ان نتعرض لمضمون الرسالة الاعلامية فى عصر التسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى والانفتاح الاقتصادى قد يكون من المناسب ان نقدم صورة احصائية عن حجم الضخ الاعلامى الراهن .

١ - زادت ساعات البث الاذاعى فى مصر من ١٥ ساعة يوميا عام ١٩٥٢ الى مايزيد على ٢٢٢ ساعة يوميا عام ١٩٨٤/٨٣ ثم قفز الى ٢٥٤ ساعة يوميا فى ١٩٨٩/٨٨ (اى بمجموع ٩١٧٣٣ ساعة خلال هذا العام) وهذا البث الاذاعى يتوزع فى ألوان من البرامج تعكس درجات الاهتمام الرسمى بصرف النظر عن مضمون هذه البرامج والتى سنحاول

تحليل اتجاهاتها وما تستهدفه من قيم ومفاهيم (٥٥) .

جدول رقم (٢)

توزيع البث الاذاعى لعام ٨٨ / ١٩٨٩ حسب نوع البرامج

لون البرامج	المتوسط اليومى للبث		
	دقيقة	ساعة	٪
ترفيهى	٤٣	٧٩	٤١,١ ٪
الدينى	٥٥	٣٧	١٩,٩ ٪
الثقافية	٣٨	٣٧	١٩,٩
الطوائف والخدمات	٢٦	١٨	١,٥ ٪
الاعلامية	١٥	١٦	٨,٤ ٪
التعليمية	٣١	٢	١,٣ ٪
الاعلانات التجارية	١٩	—	١,٢ ٪

٢ - اما الارسال التليفزيونى الذى بدأ عام ١٩٦٠ ببث لا يزيد عن ٥ ساعات يوميا فقد بلغ عام ١٩٨٢/١٩٨٣ نحو ٢٥ ساعة يوميا ثم زاد عام ١٩٨٩/٨٨ الى ٣٣ ساعة يوميا ثم بافتتاح القناة الخامسة فى اوائل عام ١٩٩٢ زاد البث الى نحو ٣٨ ساعة يوميا .

وبمعنى اخر فان هذا الجهاز «المستبد» الذى اقتحم على الأسر المصرية غرف نومهم لم يعد يسمح للانسان المصرى ان يبتعد كثيرا عن دائرة تأثيره ومحيط قيمه وافكاره المطروحة.

وسوف نكتشف بمراجعة مضامين بعض البرامج ان بعض ما يدرج فى البرامج الثقافية ليست كذلك على الاطلاق .

٣ - اما الصحف فهى وان كانت اقل تأثيرا على الافراد من التليفزيون والراديو فانها تبقى احدى وسائل التأثير على رأى الافراد والجماعات بما تنقله من اخبار تتعرض للتلوين والتحوير لخدمة اغراض القائمين على هذه الصحيفة او تلك .

كما ان الاراء والتعليقات السياسية الواردة بالجريدة تشكل رأى قطاع هام فى المجتمع

ووفقا لما هو متاح من بيانات فان عدد الصحف والمجلات والدوريات المنتظمة الصدور فى

جدول رقم (٣)

توزيع ساعات الارسال اليومى للتليفزيون المصرى

خلال العام ١٩٨٩/٨٨

لون البرامج	المتوسط اليومى للارسال		
	دقيقة	ساعة	٪
ثقافية	٢	١٢	٪٣٦.٥
طوائف	٢٩	٥	٪١٦.٧
سياسية	٢٩	٤	٪١٣.٤
ترفيهية	٣٨	٤	٪١٣.٤
دينية	٥٢	٣	٪٩.١
تعليمية	٤٢	١	٪٥.٣
اعلانات تجارية	٤٣	—	٪٢.٢
خدمات موجهة	٨	١	٪٣.٣٠
الاجمالى	١٣	٣٣	٪١٠٠

مصر عام ١٩٥٠ كانت ٢٢٥ صحيفة ومجلة منها ٢٢ صحيفة يومية يصدر اكثر من نصفها بالعاصمة المصرية اما فى عام ١٩٨٦ فان هذا العدد قد زاد الى ٣٠٨ صحيفة ومجلة ودورية منها ١٦ صحيفة يومية كما هو مبين بالجدول التالى :(٥٦)

جدول رقم (٤)

عدد الصحف والمجلات المرخص لها والمنتظمة الصدور

في مصر عام ١٩٨٥

دورية الاصدار	صحف	مجلات	المجموع
يومية	١٦	١	١٧
اسبوعية	٤٢	٢٩	٧١
نصف شهرية	٦	٢	٨
شهري	١٦	١٠٨	١٢٤
كل شهرين	١	١٠	١١
ربع سنوي	١	٥٩	٦٠
كل اربعة شهور	١	٣	٤
نصف سنوية	—	١٠٩	١٠٩
سنوية	—	٣	٣
الاجمالي	٨٣	٢٢٥	٣٠٨

المصدر: أحمد كمال فهمي – النشرة الاحصائية، الجهاز المركزي للتنظيم والادارة.

العدد الرابع يولية ١٩٨٦.

فاذا ذهبنا في التصنيف اكثر، وفقا للموضوعات الغالبة على الجريدة او المجلة نجد ان الصحف والمجلات السياسية لا تزيد عن ٩ صحف ومجلات بنسبة ٢.٩٪ بينما الصحف والمجلات ذات الطابع الاقتصادي يصل عددها الى ٢٦ صحيفة ومجلة بنسبة ٨.٥٪، اما الاجتماعية فان عددها ٤٥ صحيفة ومجلة بنسبة ١٤.٦٪.

٤ – اما في مجال السينما فهي وان كانت قد توارت قليلا بعد بروز الارسال التليفزيوني في مصر عام ١٩٦٠ الا انها مازالت تلعب دورا مؤثرا في تشكيل اتجاهات وقيم ومفاهيم قطاع واسع من السكان، ويجد المحلل لما يعرض في دور العرض السينمائي في مصر خلال العقود الثلاثة الماضية ان متوسط عرض الافلام الاجنبية تعادل ٨٥٪ في المتوسط خلال الفترة

من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٨٠ واستمر على نفس المنوال حتى عام ١٩٩٠.

ومن ضمن هذه الافلام نجد ان النسبة العظمى منها افلام امريكية (بنسبة ٥٠٪ الى ٧٠٪ من اجمالى الافلام المستوردة) تحمل القيم الامريكية (قيم السوبرمان والتفوق الامريكى) ويبدو ان غالبية السينما المصرية فى فترة السبعينات والثمانينات قد استوحت نمط القيم والتقاليد الامريكية فعرضت اسوأ الموضوعات وركزت فى دائرة اهتماماتها موضوعات الجنس والعنف والادمان.

٥ - وتساهم شرائط الكاسيت والفيديو بدورها فى تشكيل وعى وقيم وذوق قطاع اخر من المواطنين، ولا تكتفى الاجهزة الرسمية بتمرير والسماح بالأعمال الهابطة والتى من شأنها افساد ذوق المواطنين فحسب بل انها من خلال حظر ومصادرة بعض الأعمال الموسيقية والفنية المعارضة لنظام الحكم تؤكد طابع تحيزها الاجتماعى ومعاداتها للاعمال الجيدة التى تحمل قيما وطنية وقومية وهو مايعنى المشاركة بصورة نشطة فى تغريب الانسان المصرى عن ثقافته الوطنية والهموم السياسية والقومية.

(٦) ويمكن للمرء ان يكتشف طابع التوجية الاجنبى لقطاع من الصحافة الحكومية من خلال معرفة حقيقة ان ٨٠٪ من الاخبار والمعلومات المتداولة على مستوى العالم وتبثها اجهزة التيكرز والتى تصل الى اكثر من ١٥٠٠ مليون انسان يتحكم فيها خمس وكالات انباء عالمية (اثنتان امريكيتان وواحدة انجليزية واخرى فرنسية وواحدة روسية) ويسيطر على هذه الوكالات ويوجه سياساتها عدد من الأفراد لا يزيدون عن ٥٠٠ شخص[٥٧].

هذه الألة الاعلامية الجهنمية بقدر ما أتاحت للانسان المصرى كميات هائلة من المعلومات واغرقته فى دوامات من الافكار والاراء بقدر ما أسقطته فى دائرة إدمانها فأستسلم لها كمصدر لمعلوماته ومرشد لقيمه ومفاهيمه فلم يعد لهذا الانسان الفرد من وقت للتفكير المستقل وسط أزمة اقتصادية ومعيشية تمسك به وتدفع به الى هاوية سحيقة.

* * *

وترتكز هيمنة أى دولة فى العصر الحديث على ماتوفره لها ثلاثة أجهزة أساسية من قوة وسيطرة، وهذه الاجهزة هى أجهزة الأمن والقمع وأجهزة التعليم ثم اخيرا أجهزة الأعلام وتشكيل وتدجين الرأى العام.

وبالقدر الذى تعتبر فيه اجهزة الأمن والاستخبارات بمثابة نقطة ارتكاز «ارشميدس» للنظام السياسى ككل فان كفاءة هذه النظام او ذاك تقاس بمدى كفاءة جهازها الاعلامى فى احيان كثيرة على تجميل الوجه القبيح وجعله اكثر قبولا لدى قطاعات واسعة من السكان ومن هنا تحظى اجهزة الاعلام الجماهيرى المسموعة والمقروة والمرئية على نصيب كبير من اهتمام الدولة والقائمين عليها كما تستقطع لها ميزانيات ضخمة لضمان ادائها لهذا الدور الحيوى.

بيد ان عالمنا المتعدد الثقافات والمعقد الصراعات والمتداخل الانساق الحضارية والاطر

القيمية قد اصبح اليوم اشبه بقرية صغيرة على حد تعبير البروفيسير (ماكلاهون) فثورة المعلومات والاتصالات قد اضافت لابعاد الصراعات الاقليمية والدولية بعدا جديدا وخطيرا .

وتشهد منطقتنا أعقد هذه الصراعات واكثرها حساسية لاختلاط ماهو إقتصادي بما هو سياسي، وتداخل ماهو قومي وثقافي بما هو ديني.. ومن هنا كانت للحرب النفسية والدعائية ووسائلها المضادة اهمية طوال عقدي الخمسينيات والستينيات .

الان لم يعد الامر كذلك فزيارة هنرى كسنجر للقاهرة فى ديسمبر عام ١٩٧٣ وما استتبعها من استئناف للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين امريكا ومصر قد جعل الحرب النفسية طرازا مضى وعفى عليه الزمان فنحن الان ازاء السيد الامريكى جالسا متربعا فى صدر المنزل، بل لا نبالغ اذا قلنا فى حجرة النوم، فالمعونات الامريكية والقروض الامريكية والتسليح الامريكى ليست زكاة كل عام، انها وسيلة للضغط واداة للمساومة ثم انها قبل كل شيء وبعد كل شيء ضمانة لتنفيذ الشروط واعادة رسم السياسات وتوجيه الخطاب الاعلامى والسياسى فى الدولة .

وقد قام باحثان امريكيان بدراسة العلاقات بين حجم المعونات الامريكية المقدمة لبعض دول العالم الثالث ومن بينها مصر وبين نمط تصويتها على قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة فى اهم ٧٤ تصويتا للولايات المتحدة.. فاظهر ان هناك علاقة طردية واضحة فكلما زادت المساعدات كلما ازداد تصويت هذه الدول لصالح سياسة الولايات المتحدة (٥٨) .

وكما سبق واشرنا فان ضمان المصالح الاستراتيجية الامريكية بمصر لا يعتمد فحسب على قدرتها على السيطرة على عملية صنع القرار فى القمة وانما وهذا هو الأهم خلق بيئة اجتماعية وثقافة وسياسية لدى فئات اوسع من الشعب تقبل بهذه الهيمنة وتوافق عليها او على الاقل ليس لديها الرغبة فى الاصطدام بها أورفضها وهو ما يتحقق من خلال مؤسستين أساسيتين فى المجتمع هما المؤسسة التعليمية والمؤسسة الاعلامية .

فالمؤسسة الاعلامية اذا كانت تعبر عن وتعكس سياسات الدولة المصرية والقائمين عليها وهى سياسات فى مجملها تحرص على مصالح الولايات المتحدة وتعمل على تنفيذها فان المتربعين على قمة هذه المؤسسة الاعلامية يحظون بدورهم باهتمام دوائر صنع السياسات على الجانب الاخر من المحيط الاطلسى .

فالوزير المسئول عن الاعلام فى اى دولة - كما فى مصر - يضفى من شخصيته وإتجاهاته على طابع الرسالة الاعلامية ومضمونها وكذلك الامر لكبار مساعديه سواء فى مجال الصحافة او الراديو والتليفزيون.. ولذا تحرص كثير من الدول على اجراء تغيير فى هذه المواقع كل فترة زمنية لضمان السيطرة على اتجاهات الاعلام بعيدا عن هيمنة ونفوذ شخص واحد او مجموعة من الاشخاص .

المهم اذا قمنا بحصر المؤسسات الاعلامية الرئيسية فى مصر والتى تلعب دورا أساسيا

فى توجيه وتشكيل الرأى العام فى مصر واتجاهاته السياسية والقيمية نجد ان هذه المؤسسات لا تزيد عن عشرين مؤسسة رئيسية سواء كانت من قوى المعارضة او الحكومة ويعمل بهذه المؤسسات مايقارب الخمسين الاف عامل موزعين بين الكادر الصحفى والاعلاميين والاداريين والعمال .

بيد ان نظرة فاحصة سوف تكشف لنا ان القمة الحاكمة لحركة هذه الكتلة عددها لا يزيد على ٥٠٠ شخص يتولون رسم سياسة المؤسسة الاعلامية او الصحفية فى ضوء السياسة العامة لرئيس الدولة وصياغة صناعة القرار بالنسبة للمؤسسات الحكومية أو فى ضوء سياسة الحزب المعارض المعلنة .

هذه القمة هى جوهر الامن القومى العربى والامن الوطنى المصرى فى مجال حفظ او طمس الذاكرة الجماعية للشعب المصرى وقواه الشبابية .

وتعطينا القراءة المتأنية فى انشطة اجهزة الاستخبارات الدولية سواء الامريكية او السوفيتية الى وقت قريب خبرات لاغنى عنها فى فهم آليات ووسائل الحرب النفسية من الخارج او عمليات التخريب المعنوى من الداخل .

فماهى الافكار والمضامين التى تحملها الرسالة الاعلامية الحكومية لافراد الشعب المصرى منذ عام ١٩٧٤ وبداية مسيرة التسوية السياسية للصراع والانفتاح الاقتصادى ثم ماهو مركز الرسالة الاعلامية الوافدة الينا من الغرب وتحديدا من الولايات المتحدة الامريكية؟

اذا بدأنا بالصحافة نجد ان ما يوزع من صحف فى مصر لا يزيد على ١.٧ مليون نسخة من مختلف الصحف ومن المقرر ان متوسط قراءة الصحيفة الواحدة هى ثلاث قراء للنسخة الواحدة وبالتالى فان عدد قراء الصحف اليومية فى البلاد لايزيدون على ٥.١ مليون مواطن بيد ان هولاء يتوزعون بين اهتمامات مختلفة فمنهم من يقرأ الجريدة ويركز على الصفحة الرياضية ومنهم من يهتم بقراءة صفحة الحوادث والجرائم وهناك اخرون يهتمون بقراءة العناوين الرئيسية دون التوقف كثيرا عند مضمون الخبر او الموضوع وكذلك فان البعض يهتم بصفحة الرأى والمقالات التحليلية واخيرا فهناك من يقرأ ويتوقف بالنقد والتحليل لفهم مابين السطور.

والنوعان الاخيران هم اقل قراء الصحف عموما والمصرية خصوصا، ولا تتوافر دراسات «امبيريقية» او تطبيقية فى مجال ابحاث الرأى العام حول الوزن النسبى لكل جماعة من هذه الجماعات .

ربما كان معظم قراء صحف المعارضة من هذا النوع الاخير، حيث يمثل موقف قراء المعارضة واقبالهم على شراء صحيفة معارضة موقف سياسى وثقافى يتسم بالوعى والاهتمام بالشئون العامة عموما، بيد ان دوائر التأثير تتباين وتتفاوت بحيث يمكن القول ان هناك نحو ٤ ملايين قارىء لصحف الحكومة يوميا من يهتم منهم بقراءة ومتابعة المواقف السياسية والمقالات

التحليلية لكبار كتاب الحكومة لا يزيدون عن ٢٠٪ من هؤلاء اى ما يعادل ٨٠٠ الف قارىء وهؤلاء يشكلون فى معظمهم جمهور الحكومة والنظام والمتأثرين بدعايتها وافكارها سواء فى مجال السياسة الخارجية او فى الشئون المحلية .

ويمكن ملاحظة نبرتين او نغمتين اعلاميتين فى الصحف المصرية الحكومية :

الاولى : قبل تولى السيد حسنى مبارك رئيس الجمهورية الحالى .

الثانية : بعد تولى حسنى مبارك السلطة فى اكتوبر ١٩٨١ .

فقد تميز الخطاب الاعلامى عموما والصحفى خصوصا فى عهد السادات ومنذ زيارته الى القدس المحتلة عام ١٩٧٧ بطابع العصبية فى الهجوم على زعماء الاقطار العربية المعارضة لنهج السادات كما تميز هذا الخطاب بالديماجوجية فى الدفاع عن سياسات السادات ولم يقدم مبررات موضوعية لهذه السياسة سواء فى مجال العلاقات الدولية او بالنسبة للصلح مع اسرائيل وكذلك بالنسبة لسياساته الداخلية ونتائجها الاقتصادية غير الايجابية كما انكر هذا الخطاب وجود حالات فساد فى قمة الهرم السياسى المصرى واعتبر ذلك من قبيل الدعاية السوداء كما كان يردد الرئيس السادات .

كما تميز هذا الخطاب بالدفاع المستميت عن نهج كامب ديفيد واعتباره اساسا مرضيا للتسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى وكذلك بالتحيز ان لم يكن الولاء الكامل لاتجاهات السياسة الامريكية سواء فى افغانستان او فى المنطقة العربية او غيرها .

ستتغير هذه النغمة الصحفية بعض الشىء بتولى حسنى مبارك السلطة فى اكتوبر ١٩٨١ فى اعقاب اغتيال سلفه فى ذلك المشهد الميلودرامى .

وسنلاحظ ان الحديث عن طهارة اليد وتقديم بعض رموز واشقاء الرئيس السابق للمحاكمة بتهمة الفساد والابتزاز والرشوة سيأخذ حيزا اكبر فى الصحافة الحكومية بما يعنى الاقرار بوجود فساد سابق فى قمة الهرم الاجتماعى والسياسى .

كما سيتم تجاهل الحديث عن كامب ديفيد او الدفاع عنها باعتبارها قد «ماتت» على حد تعبير الرئيس مبارك فى بعض احاديثه او انها حدث قد انتهى كما ستنخفض نبرة الهجوم على رؤساء الاقطار العربية الاخرى فى اطار السعى لتسوية الخلافات وعودة النظام المصرى الى الحظيرة العربية وسيساعده فى ذلك تورط العراق – قائد جبهة المعارضة العربية ضد السادات – فى حربه المدمرة مع ايران .

ومع ذلك سيظل من ثوابت السياسة الاعلامية والخطاب الصحفى المصرى فى عهد مبارك الحفاظ على العلاقات الامريكية والدفاع عن مصالحها وخطب ودها باستمرار مع برودة العلاقات مع اسرائيل دون ان يذهب هذا الخطاب الصحفى الى حد الدفاع الدائم وتعبئة المصريين لصالح قضية فلسطين .

إلا ان هذا المسلك المعتقل للصحافة المصرية الحكومية، لن يدوم طويلا حيث تغير بعد

الثانى من اغسطس ١٩٩٠ وضم العراق للكويت بالقوة المسلحة حيث انقسم العالم العربى بصورة غير مسبوقة فى تاريخه المعاصر وسقطت دعاوى التعقل فى الصحافة المصرية والعربية عموما وتظل امريكا فى هذا الاطار بمثابة «قدس الاقداس» فى الخطاب الاعلامى المصرى وفى الصحافة الحكومية المصرية، فلا يجوز الاقتراب منها او الاشارة اليها بما يسىء اليها أو يهدم جدار الثقة فى مودتها .

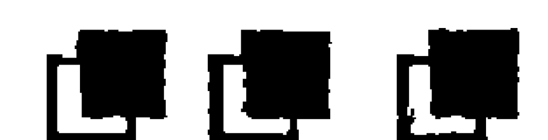
فاذا انتقلنا الى اكثر الاجهزة الاعلامية حساسية وهو جهاز «التليفزيون» نجد ان مجموعة القيم ومفردات اللغة المستخدمة فى الاعمال الفنية المعروضة تحرص على توجية افكار المشاهدين الى اتجاهات بعيدة عن التفكير فى الاسباب الجوهرية للمشاكل التى يعانيها المجتمع المصرى فالرسالة تتم فى اتجاه واحد «مرسل - متلق» حتى تلك الاعمال المحدودة التى صادفت قبولا جماهيريا عاما «ليالى الحلمية - ابو العلا البشرى - رأفت الهجان - دموع فى عيون وقحة، ضمير أبله حكمت .... الخ هذه الموضوعات فقد حرصت فى التناول التاريخى ان تبعد عن جوهر الفترة الراهنة وقد عكس اهتمام الجمهور الواسع بهذه الاعمال الدرامية والتفافهم حول جهاز التليفزيون لمشاهدتها مأزق الجهاز الاعلامى المصرى عموماً وجهاز التليفزيون خصوصاً لأنه عبر بصدق عن رغبة كامنة لدى المشاهدين والمواطنين إلى نوع معين من القيم الوطنية والقومية اصبحت مفقودة فى الجهاز الاعلامى الضخم منذ عشرين عاماً او يزيد .

أما برامج المنوعات فهى وإن كان بعضها يتسم بالجدية والابتكار فان الكثير منها يتعمد ترسيخ قيم الاسفاف والسطحية وتحت دعوى الترفيه يتم استزراع قيم معادية للعلم والثقافة والعقل (٥٩) .

ويمكن قياس نفس الامر على المسلسلات الامريكية، حيث نشاهد مجموعة من قيم الانحلال الخلقى والاجتماعى «عائله كولبى - فالكون كريست - نوتس لاندنج.... الخ» حيث تختلط مفاهيم الحب بالجنس وتتداخل مع صراع على المال والنفوذ ويضمها محيط من العنف والقسوة غير المبررة .

ومن خلال منهجية التكرار والالحاح تتحول مجموعة القيم والمفاهيم المعروضة على شاشات التليفزيون الى جزء من نسيج الضمير الشخصى لافراد وشباب ونشىء يعانون من انسحاق على المستوى الانسانى والعائلى، فيجدون فى هذه الاعمال الفنية ملاذا للهرب.

ان تحويل مجموع افراد المجتمع من كتل اجتماعية تفكر بشكل جماعى وتنشغل بالهم العام الوطنى والقومى الى مجرد افراد كذرات متناثرة كان ومازال هدف اجهزة الاعلام المصرية وبخاصة جهاز التليفزيون فى العقدين الاخيرين .



٦

البحوث المشتركة وإختراق النخبة الاكاديمية

ترتكز عملية البحث والتحليل الاستراتيجي فى قضايا الأمن القومى على مفهوم سياسى مسبق يقوم على تحديد مصادر التهديد الرئيسية والمحتملة التى يمكن أن يتعرض لها هذا المجتمع أو تلك الدولة ووسائل ونوعية هذا التهديد والتى من شأنها تقويض إرادة الدولة والمجتمع على مواجهة هذه التهديدات أو تشغله عن تحدى أعمال العنف التى قد يقدم عليها طرف معاد على حدودها السياسية والجغرافية، أو يمس مصالحها الإقتصادية فى محيطها الإقليمى أو القومى.

ومن ثم فان «التحديد السياسى» لمركزنا ودورنا فى الوسط العربى من ناحية وحماية مشروعات التنمية الشاملة فى الداخل هو جوهر نظرية الامن الوطنى المصرى والامن القومى العربى، وقد عرفت صراعات الشعوب والدول نموذجين رئيسيين مازالا ماثلين فى اذهان الكثيرين. ولكل نموذج من هذه النماذج اساليبه وادواته وقوانين ادارة الصراع الخاص به .

والصراع العربى الاسرائيلى لايخرج عن هذين النموذجين، بل انه وبعد عام ١٩٧٧ قد انتقل من نموذج الى نموذج آخر وبالتالى قدر لجيلنا ان يشاهد النموذجين معا .

فمنذ إغتصاب الجماعات الصهيونية لفلسطين واعلان دولتهم فى مايو ١٩٤٨ والصراع العربى – الاسرائيلى يعيش فترات من الهدنة العسكرية تعقبها فترات اخرى تنشط فيها هذه الجبهات وتشتعل الخطوط بالحديد والنار، وفى هذه الحالة فان طبيعة التهديد الخارجى كان يستدعى حماية الجبهة الداخلية من عمليات الحرب النفسية ووسائلها المعروفة (شائعات تجسس – تخريب ...الخ) بهدف الاحتفاظ بقدرة أعلى على مواجهة هذه التهديدات الخارجية .

بيد ان طبيعة الصراع قد تغيرت بعد زيارة السادات للقدس المحتلة عام ١٩٧٧، فخروج مصر من خط المواجهة او حتى احتمالات المواجهة العسكرية مع اسرائيل قد دفع الأخيرة بالتعاون مع الولايات المتحدة وأجهزتها الفعالة الى البحث عن وسائل لضمان عزل مصر وحيادها فى الصراع لأطول فترة ممكنة حتى تتمكن اسرائيل والولايات المتحدة من ترتيب اوضاع المنطقة بما يتلاءم مع مصالحهما المشتركة .

هذه الوسائل والاساليب تستند على التركيز على الجبهة الداخلية فلم تعد هذه الجبهة متماسكة فى مواجهة عدو خارجى، كما ان الولايات المتحدة لم تعد فى نظر دوائر مسئولة فى القاهرة وغيرها من العواصم العربية حليفا للعدو الاسرائيلى بل شريكا فى عملية تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى .

وبهذا توافرت للولايات المتحدة لاول مرة منذ عام ١٩٥٤ فرصة الارتكاز فى الداخل المصرى وتأسيس قاعدة مصالح اجتماعية واقتصادية واسعة مع فئات مؤثرة فى المجتمع والدولة، ثم اخذت فى اختراق كل قطاع وكل فئة بما يناسبها وفقا لمخطط فى غاية الذكاء والخبث واستهدف فى المحصلة النهائية تقويض اى ارادة جماعية فى الداخل على خوض غمار حرب مع اسرائيل او حتى التلويح بذلك لمساندة ودعم اى شعب عربى اى اجراء عملية «إخصاء سياسى» لقطاعات واسعة من السكان، ولذا فان عملية جمع المعلومات المتناثرة هنا وهناك عن التحركات المشبوهة التى من شأنها الوصول بالمجتمع المصرى الى حالة استسلام لاوضاع الاذلال القومى الراهنة وتفكيك التماسك الاجتماعى والتناغم الدينى والعقائدى والانسجام الثقافى تشغل حيزا كبيرا فى فهمنا لطبيعة وحجم الاختراق الراهن للامن الوطنى

المصرى وتستكمل نقص المعلومات بالضرورة، محاولة تحليل هذه التحركات ونتائجها فى كل مجال لرسم الملامح الرئيسية لبلاتوه مازالت تفاصيله الدقيقة غائبة عن الكثيرين.

ولهذا فان ادعاء البعض بان هناك صعوبات للقول بان هناك اختراق داخلى للامن المصرى لعدم توافر أدلة - بالمعنى القانونى - لهذه التحركات ولأصحابها فى المجالات الحساسة (كالصحافة والاعلام.... الخ) هى نظرة تتسم بضيق الافق والاستغراق فى نزعة اكاديمية لا تتفق ومصير امة وحياة شعب يتعرض كل لحظة الى مخطط ممنهج ومنظم لاحداث تقويض فى إرادته وفى بنيانه الداخلى. وحتى لا تستغرقنا النظرة التآمرية فى فهم احداث مايجرى فى مصر منذ عشرين عاما تقريبا دعونا نميز بين ثلاث دوائر تتقاطع معا فى حياتنا المصيرية :

الاولى : دائرة الازمة الاقتصادية العميقة والممتدة والتى تلقى بظلالها على كافة المنظومات المجتمعية بالبلاد سواء التعليمية او الاعلامية او الاخلاقية...... الخ .

الثانية : دائرة التناقض الاجتماعى الحاد بين مصالح فئات محدودة تتربع على قمة الهرم الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد وترتبط مصالحها بمصالح قوى اقليمية ودولية فى الغرب وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبين طبقات شعبية تتشابك مصالحها مع طموح التوحد القومى بالشعوب العربية الاخرى لتحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية وبالتالى الاستغناء عن واردات الغرب وتضخمه المستورد.

ولا يغيب عن الذهن ان الاساس الثابت للسياسة الامريكية فى المنطقة هو ابقاء مصر فى «الوضع الحرج» فلا هى غارقة فى ازمة اقتصادية كاملة ولاهى خارج دائرة الازمة اى وضع مابين الحياة والموت مكبلة بديون وتستنزف اموال اثريائها بايداعها فى بنوك اوروبا وامريكا عبر عمليات تهريب قانونى وغير قانونى[٦٠] .

الثالثة : الدائرة الثالثة هى دائرة العمل الاستخباراتى المعادى، وتكشف الوثائق المنشورة عن انشطة اجهزة الاستخبارات الكبرى مثل السوفيتية K.J.B والامريكية C.I.A والبريطانية F.I.5 & F.I.6 الى وسائل اختراق مؤسسات دولة مستهدفة، حيث يجرى التقاط بعض العناصر الهامة والمرشحة لشغل مناصب اعلى فى المستقبل (كسفراء دول العالم الثالث بالدول الكبرى) او غيرهم ويتم تجنيدها ودفعها بهدوء وبطء لارتقاء سلم المناصب السياسية والاقتصادية والاعلامية الحساسة بالدولة المستهدفة، وبهذا يتم اختراق البنية السياسية لهذه الدولة وتوجيه سياستها بما يتلاءم مع اهداف ومصالح الدولة العظمى قائدة العملية. اما عمليات التجسس وجمع المعلومات فهى من اختصاص عملاء من الدرجة الثانية او الثالثة.

وفى ضوء عمليات «غسيل الحلق» التى تقوم بها اجهزة الاستخبارات الكبرى كالامريكية (C.I.A) والاسرائيلة (الموساد) والسوفيتية وغيرها تنشر بعض العمليات القديمة والتى يظهر

منها اتساع دائرتها لتشمل انشاء وتأسيس دور النشر او وكالات صحفية محلية او مركز للابحاث.. الخ وهى كلها وسائل لتغطية الوجه الحقيقى للعملية الاستخباراتية التى تخططها ادارات على درجة عالية من الخبرة والمهارة وباشراف بعض العلماء والمتخصصين فى مجالات علم الاجتماع او علم النفس... الخ.

وقد عبر عن هذا المعنى عالم الاجتماع الامريكى البارز «ارنولد جرين» فى منتصف الثلاثينات بقوله (اذا كانت حكومة الولايات المتحدة ترغب فى اقامةروابط اقتصادية وسياسية وعسكرية وثيقة مع بلدان وشعوب العالم باسره، فان علينا نحن علماء الاجتماع ان نعرف اكثر مما نعرفه عن هذه البلاد وعن شعوبها وماهى ثقافاتها، وماهى الاتجاهات السائدة نحو الولايات المتحدة وماهى معتقداتهم وانحيازاتهم التى يمكن التعرف عليها والافادة منها لجذبهم الى فلك نفوذنا ؟!.

وبالفعل لقد اعقب ذلك تأسيس مكاتب استعلامات فى كل سفارة امريكية فى العالم منذ أواخر الثلاثينات واوائل الاربعينات بهدف نشر القيم الامريكية من ناحية واستقطاب العناصر النشطة ثقافيا فى المجتمع المحلى من ناحية اخرى، وكان يمكن للنفوذ الامريكى ان يتسع ويتمدد فى مصر لولا صدامها مع النظام الناصرى بعد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ فتوقف التمدد الامريكى انتظارا للحظة مناسبة واتته بعد عام ١٩٧٣. ومن المفارقات التاريخية المأساوية فى حرب اكتوبر انه بينما اتجهت نيات شهدائها الى بذل دمائهم لتتصدر مصر بقاماتها مركزها المعهود فى عالمها العربى وتواجه الصلف الاسرائيلى كانت النتائج النهائية لتضحياتهم هى فتح الباب على مصراعيه لامريكا واسرائيل الى قلب القاهرة وعقل سكانها ولتنزوى مصر فى زاوية مهجورة تنتظر ما تأتى به الريح وهو صغير !!

وعلى عكس نظام الاستخبارات فى الكتلة السوفيتية السابقة والتى اعتمدت على تقسيم عمل اقليمى حيث انيط الى مخابرات بلغاريا شئون مصر ومخابرات المانيا الشرقية شئون ليبيا والجزائر ومنطقة المغرب العربى بالتنسيق والتعاون مع جهاز الاستخبارات السوفيتية K.J.B فان نظام الاستخبارات الامريكى والغربى اعتمد على نظام التوزيع الوظيفى فتولت بعض المؤسسات الغربية. (مثل هانس زايدل وفردريش ايبرت) مهمة التوجه الى القطاعات الادارية والعمالية على الترتيب وانيط الى مؤسسات امريكية مثل فورد فونديشن ومعهد ماسيتشوتسى للتكنولوجيا ومؤسسة فولبرايت ومركز البحوث الكندى وغيرها مهمة اختراق المؤسسات والمعاهد الاكاديمية والتعليمية المصرية. كما اتجهت مؤسسات اخرى خليجية وبتعاون مع مؤسسات امريكية الى الجهاز الاعلامى المصرى بهدف العمل على تغيير منظومة القيم الوطنية المصرية الى شىء أخر تماما سنركز هنا على عملية اختراق النخبة الاكاديمية المصرية والتى ازدادت بعد عام ١٩٧٤ وتكشفت اكثر بعد سقوط شاه ايران عام ١٩٧٩

واستهدفت بذلك تحقيق هدفين فى آن واحد :

الاول : ضمان التحالف - بل والسيطرة - على النخبة السياسية والفكرية ELITS التقليدية المؤثرة فى صنع القرارات ورسم السياسات وكذلك فى تشكيل عقل وفكر قطاع هام من الشباب المصرى بالجامعات وذلك من خلال خلق شبكة مصالح مستقرة ودائمة مع هؤلاء عبر تمويل بعض البحوث المشتركة وتجارب طبية وصيدلية جديدة تحول القوانين الغربية والامريكية دون تطبيقها على مواطنيها وهو مامن شأنه تكريس خريطة اجتماعية جديدة مؤيدة للوجود الامريكى ويتولى جهاز الاعلام والمتعاونون فيه توفير غطاء ثقافى واعلامى مناسب للعملية.

الثانى : الحصول على تفسير محلى لجملة من الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية والعرقية المصرية باستخدام العقول المصرية بما يسمح بقراءة وتفسير وتحليل ماتخفيه الارقام والبيانات الاحصائية الصماء وهكذا امتدت خيوط البحث «الاكاديمى» من اقاصى القرى والنجوع بالصعيد الى الوادى والدلتا والمدن المصرية وضواحيها ليقوم بأكبر عملية مسح معلوماتى حول التركيبة الاجتماعية والعرقية والدينية والحرفية والسياسية والثقافية فى البلاد.

ويكفى حتى نعرف حجم وعمق واتساع العملية ان نقدم ماجرى فى جامعة واحدة هى جامعة الاسكندرية التى امتلك أمينها العام السيد عبد الفتاح عبد النبى من الشجاعة والوطنية لاعداد دراسة كاملة بعنوان «دليل المشروعات البحثية بالجامعة والممولة من جهات اجنبية ومحلية حتى عام ١٩٨٧» وقام بتوزيعها على بعض الاجهزة الهامة بالدولة .

ووفقا لهذه الدراسة فان عدد الابحاث التى اشرف عليها اساتذة من جامعة الاسكندرية وقامت بتمويلها مؤسسات غربية عديدة منذ عام ١٩٧٤ حتى ١٩٨٧ قد بلغت ١٨٣ بحثا .

وهذه الابحاث تولى الاشراف عليها نحو ١٧٦ استاذا جامعيا بجامعة الاسكندرية ومعاهدها تأتى فى مقدمتها كلية الزراعة (٩٩بحثا) ثم كلية الطب (٣٥) فمعهد الصحة (٣٢) فكلية الهندسة (٢٣) فمعهد الدراسات العليا (٢٢) ثم كلية العلوم (٧) وكلية الصيدلة (٥) ومعهد البحوث (٤) وكليات اخرى (٨) وقد بلغت الاموال التى انفقت على هذه الابحاث نحو ١٥ مليون جنيه مصرى بالاضافة الى نحو ٨,٥ مليون دولار امريكى و٣.٣ مليون دولار كندى و٢.٢ مليون مارك المانى هذا بالاضافة الى عدة الآف من العملات الاخرى(٦١) .

جدول رقم (٥)

الابحاث الممولة من جهات اجنبية
بجامعة الاسكندرية خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٧

السنة	عدد الابحاث الممولة	السنة	عدد الابحاث الممولة
١٩٧٤	٤	١٩٨١	٢٠
١٩٧٥	١	١٩٨٢	٢٠
١٩٧٦	١١	١٩٨٣	٢٠
١٩٧٧	١٤	١٩٨٤	٣٧
١٩٧٨	١٧	١٩٨٥	١٢
١٩٧٩	٨	١٩٨٦	١
١٩٨٠	١٧	١٩٨٧	—

هذه هى حال جامعة واحدة من جامعات مصر فماذا عن بقية الجامعات ؟ برغم ان كليات جامعة القاهرة وجامعة عين شمس والمنصورة من اكثر الجامعات التى شاركت فى هذه العملية الواسعة فلم تجرؤ اى جامعة من هذه الجامعات (العريقة) على نشر اى بيان تفصيلى عن عدد الابحاث التى شاركت فيها وموضوعاتها وحجم التمويل وعدد الاساتذة المشاركين .

نعود الى حالة جامعة الاسكندرية - كنموذج - فاذا كان عدد الاساتذة المشرفين على هذه الابحاث قد بلغ ١٧٦ استاذا، واذا كان متوسط عدد المساعدين هو ٥ من المساعدين والمعيدين لكل استاذ فان حجم القاعدة الاجتماعية التى شاركت فى جامعة الاسكندرية واستفادت من هذه الشبكة الجديدة يزيد على ٨٨٠ شخصا وباضافة الاساتذة انفسهم فان العدد يقارب الف انسان من الكوادر الاكاديمية المصرية فاذا اضفنا اليهم اساتذة الجامعات ومعاونيهم بالجامعات الاخرى فان العدد سيصل الى ثلاثة الاف أو اربعة الاف كادر جامعى.

واذا نحينا مجال السياسة والابحاث الخاصة بها وركزنا على الابحاث الطبية مثلا نجد ان احد الاساتذة بجامعة الاسكندرية قد قام وبتمويل من شركات امريكية وغربية وهى هيئة بارمز العاملة فى مجال الادوية والطب والمجلس السكانى فى نيويوك ومؤسسة روكفلر وجامعة نورث كارولينا باجراء تجارب على انواع جديدة من موانع الحمل لم تستخدم فى امريكا مقابل

مبلغ ٩٥ الف دولار وهذه الابحاث هى :

(١) حقن منع الحمل بالحبيبات الدقيقة .

(٢) دراسة مجس الرحم ذى الجناح رقم (٢) .

(٣) دراسة مقارنة لتقييم الواقى الرحمى النحاسى .

(٤) كبسولات تحت الجلد لدراسة قابلية زرع مضادات الحمل .

فهل تحول المصريون الى فئران تجارب لامريكا وشركاتها؟ وهل حصل هذا الطبيب على تصريح لاجراء هذه التجارب من وزارة الصحة ؟ وهل كان مرضاه يعلمون بهذه التجارب؟ هذا هو نموذج من مئات الحالات التى جرت فى مصر تحت اسم البحوث المشتركة وهى ترسم لوحة حزينة لابشع عملية اختراق جرت للبلاد فى تاريخها الحديث .

انفتحت كل الابواب والنوافذ امام المارشال هنرى كيسنجر بعد عام ١٩٧٣ فاندفع رجل الاستراتيجية البارع بكل حذق ومهارة ليخترق الجبهة المصرية فى اضعف حلقاتها وخلفه كانت قوافل «شيلوك» تحمل الى المسئولين المصريين دعايات النصر واوهام الرخاء.

تعلم الامريكيون من خبرة «النازى» اساليب الحرب الخاطفة التى تحول خطوط جبهة العدو المتماسكة الى بؤر معزولة عن بعضها البعض يفكر كل قائد محلى فى خلاصة ونجاة قواته وسط حصار واندفاع عدو دارس وخبير، وبذكاء المخطط الاستراتيجى ترك «سهوا» لكل قطاع محاصر منفذا للهروب تستطيع كل جماعة من خلاله ان تفلت من الحصار متصورة بذلك انها تحلت بالخبرة والذكاء.

هذا هو ادق وصف لما جرى ويجرى فى مصر منذ عام ١٩٧٤ وحتى وقتنا الراهن فوسط ازمة اقتصادية طاحنة وبين طموح فئات اجتماعية جديدة تسعى لربط زوارقها بالمركب الامريكى تشكلت الخريطة الاجتماعية والسياسية فى البلاد خاصة فى قمة الهرم دون اهتمام كبير بما يجرى فى القاع.

فى الوسط الاكاديمى وهو قطاع حساس على كافة المستويات، فمنهم من سيتولى يوما المناصب الوزارية والمحافظين وغيرها من المراكز الهامة، وبالمثل فان هذا القطاع يلعب دورا مهما لدى شباب الجامعات وهم يتجاوزن فى مصر الـ ٧٠٠ الف شاب وفتاه كل عام، هذا الوسط الاكاديمى يعانى افراده من ازمة مركبة، فهم بحكم مركزهم الاجتماعى والثقافى يمثلون جزءا حيوياً من ضمير الامة ومستقبلها وبادراكهم لهذه الحقيقة يصنفون انفسهم باعتبارهم الاولى بحكم البلاد او على الاقل الاجدر على توجيه سياساتها وصناعة قراراتها، لكنهم من ناحية اخرى اقل الفئات دخلا فى المجتمع فحتى عام ١٩٧٥ لم تكن الدروس الخصوصية قد انتشرت فى الجامعات المصرية، وظل المشاركون فى هذه الطقوس الرديئة

محدودى العدد والتأثير ومن ثم فان مرتبات الاكاديميين لم تعد تكفى للحفاظ على المظهر اللائق بمركزهم الاجتماعى والثقافى خاصة مع دخول مصر دوامة التضخم وارتفاع الاسعار الجامح.

وجاء منفذ «ابليس» من هذه الثغرة اللعينة، فهاهى مؤسسات غربية وامريكية تعرض اموالها بسخاء لاجراء بعض البحوث البريئة فى مظهرها خاصة وان اجهزة الدولة تفتح خزائن اسرارها الى الولايات المتحدة وممثليها واجهزتها فنحن الان فى عصر السلام والصداقة ولم تعد هناك احتمالات للحرب فقد اصبحت حرب اكتوبر أخر الحروب ؟!

بالاضافة الى ذلك فان شوق الباحث الاكاديمى الى البحث هو شوق ممتد لا تحده حدود سوى ضعف الامكانيات وسوء اجهزة توفير البيانات، وانقسم المجتمع الاكاديمى المصرى بين تيارين، احدهما مندفع فى اتجاه البحوث المشتركة والثانى معارض لها ولم تفلح جهود هذا التيار الثانى فى وقف الاختراق بقدر ما نجحت نسبيا فى حصار وتضييق رقعته وعدم شمول قاعدته لكامل الوسط الاكاديمى وقد عرضنا منذ قليل حالة جامعة واحدة وهى جامعة الاسكندرية حيث بلغت الاموال المخصصة لاجراء هذه البحوث خلال عشر سنوات فحسب اكثر من ٣٠ مليون جنيه سقطت فى ايدى ١٧٦ استاذا جامعيا فقط وعاونهم نحو ٨٠٠ مساعد باحث اخرين.

واذا كانت جامعة الاسكندرية قد غلب على ابحاثها طابع الدراسات العملية فى مجالات الزراعة والطب والهندسة.. الخ فان اساتذة جامعة القاهرة وعين شمس قد انفردوا بالابحاث السياسية والاجتماعية والثقافية وعادات الريف... الخ بينما تركزت ابحاث جامعة المنصورة على البنية الاجتماعية والثقافية للفلاحين فى الريف المصرى وعن الانماط العرقية والبناء العائلى فى قرى الوجه البحرى.

ويقدر حجم ماتم انفاقه على هذه الابحاث والتى تجاوزت ١٢٠٠ بحث فى جميع هذه الحالات نحو ١٥٠ مليون جنيه كانت حصة الاسد فيها من نصيب نحو ٢٥٠ استاذا جامعيا بخلاف ما يزيد على ثلاثة الاف مساعد باحث.

وبالاطلاع على قائمة الجهات المولة للابحاث فى جامعة الاسكندرية وهى نفسها تقريبا نفس الجهات التى مولت ابحاث الجامعات الاخرى يمكن التعرف اكثر فاكثر على المغزى السياسى وراء هذه العملية البحثية الكبرى.

جدول رقم (٦)

الجهات الامريكية الممولة للبحوث المشتركة

بجامعة الاسكندرية

خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٧

الجهات الممولة	عدد الابحاث	حجم التمويل «بالمليون»	
		ج مصرى	الدولار
أولا : الجهات الامريكية :			
١- مشروع الترابط المصرى الامريكى	٣٩	٢.٣	٣.٢
٢ - وكالة التنمية الامريكية A.I.D	١٣	٠.٠٥	١.٥
٣ - هيئة حماية البيئة الامريكية F.P.A .	١٣	٢.٣	١.٢
٤ - المؤسسة القومية للعلوم N.S.F	١١	١.٨	١٠ الاف
٥ - فائض الحاصلات الزراعية الامريكية	١٠	١.٩	—
٦ - وزارة الزراعة الامريكية	٥	٠.٨	—
٧ - جامعة نورث كارولنيا	٣	١٠٧ الف	١٩٥ الف
٨ - هيئة البحوث بالبحرية الامريكية	٢	٧٥٠ الف	٢٨١ الف
٩ - هيئة بارفر التابعة لجامعة نورث ويسترن	٢	—	٢٨ الف
١٠ - المعاهد القومية الصحية بالولايات المتحدة	١	٠.٠٦	٧٥الف
١١ - رابطة اتحاد التعقيم الاختيارى	١	—	١٠٥الف
١٢ - المجلس السكانى بنيويورك ومؤسسة روكفلر	١	—	٤٩ الف
١٣ - معهد سلامة العمل والصحة المهنية	١	٢٠٢ الفا	—
١٤ - جامعة لويزيانا	١	١٥الف	٣٢.٥ الف
١٥ - المعهد القومى للقياسات الامريكى	١	١٠٠الف	—
١٦ - جامعة ولاية مونتانا	١	—	٣٥ الف
١٧ - اللجنة الامريكية المشتركة للبحوث الطبية والبيئية .	١	—	٢٤٦الف
١٨ - هيئة N.R.A. إلينوى بامريكا	١	١٥٠٠	—
١٩ - شركة فرتا	١	١٧٠٠	—
٢٠ - شركة DOW	١	١٠٠٠	
١٢ - مؤسسة فورد	١	—	١٢٠الفا
مجموع الجهات الامريكية	١١٠	١٢.٥	٧.٢

المصدر: عبد الخالق فاروق « مصر وعصر المعلومات.. محاذير حول احتواء العقل المصرى ».

اى ان الجهات الامريكية قد قامت وحدها بتمويل ما يزيد عن ٦٠٪ من اجمالى الابحاث المشتركة الممولة من جهات اجنبية بجامعة الاسكندرية طوال الفترة من ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٧.

وبمراجعة دقيقة لعناوين بعض هذه الابحاث نكتشف اتجاهات واضحة لدى الجهات الممولة للتعرف على كل شيء فى مصر، المهم اننا نجد بعض الشركات الالمانية او الامريكية مثل شركة او هيئة البحوث الطبية بالبحرية الامريكية تمول ابحاثا فى مصر عن دور مادة النتروجين فى علاج سرطان المثانة او عن التركيب الجزئى لنظم انتقال الطاقة فى الانسجة البيولوجية او دراسات كيمائية حيوية وسمية عن أثار العناصر فى الثدييات بما يشير الى الطابع التجريبى لهذه الابحاث واستخدام المصريين كفئران تجارب لانواع جديدة من المواد السمية او الادوية التى مازالت فى طور البحث والتجريب، كما ان بعضها الاخر يستهدف التعرف على الاحوال الاقتصادية والاجتماعية فى مصر مثل بحث «أثر كهربة الريف المصرى على الاحوال الاقتصادية والاجتماعية فى مصر»، وبحث «أثر تدفق الثروة النفطية على القيم الاجتماعية فى مصر»[٦٢] . الخ وقد يتصور البعض ان هذه الابحاث تمول من منح لا ترد او أنها هبة من هذه المؤسسات الغربية والامريكية لمجموعة من الباحثين والاكاديمين المصريين فهذا الاعتقاد غير صحيح، فان هناك الكثير من هذه الابحاث تمول من الجانب الامريكي بصفة قروض بفائدة سنوية تضاف الى الرصيد المدين لبعض الجهات المصرية كوزارة التعليم او غيرها كما هو بالنسبة لبعض الابحاث التى مولها مشروع الترابط المصرى الامريكى او مشروع فائض الحاصلات الامريكية P.L.480.

اذن لم يعد هناك جهة فى امريكا لم تساهم او تشارك فى هذا السيرك المتحرك وانضمت اليها مراكز وشركات وجامعات فى دول غربية اخرى والحقيقة ان البحث العلمى فى مصر يعانى من مشكلتين مستعصيتين هما

الاولى : مشكلة نقص التمويل والمساندة الحكومية فعلى سبيل المثال لم تزد المبالغ المخصصة للبحوث من جهات مصرية فى جامعة الاسكندرية طوال الفترة ـ٧٤ – ١٩٨٧) عن ٤ ملايين جنيه مصرى ونحو ٢٨٥ الف دولار وزعت على نحو ٤٩ بحثا، هذا فى حين انفقت الجهات الاجنبية والامريكية كما اسلفنا نحو ٣٠ مليون جنيه بالعملات المحلية والاجنبية موزعة على ١٨٥ بحثا .

جدول رقم (٧)

الجهات الغربية والدولية الممولة للبحوث المشتركة
بجامعة الاسكندرية خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٧

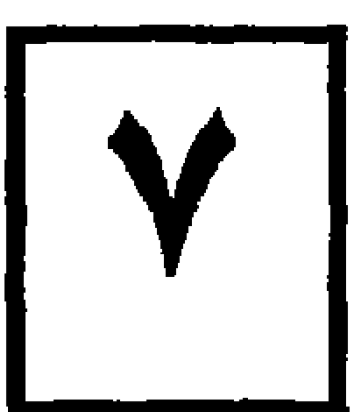
الجهات الممولة	عدد الابحاث	حجم التمويل «بالمليون» ج مصرى	حجم التمويل «بالمليون» الدولار
ثانيا : جهات غربية :			
١ - مركز البحوث الدولى للتنمية الكندية	١٧	٤٥٦ الف	٣.٣ كندى
٢ - هيئة التنمية البريطانية لما وراء البحار	١	٣٣ الف	—
٣ - مؤسسة بور للألبان بسويسرا	١	—	الفان استرلينى
٤ - جامعة الامم المتحدة باليابان.	١	—	١٥٠ الف دولار
٥ - هيئة الفولكس فاجن بالمانيا الغربية	٤	—	١.٨ مليون مارك
٦ - جامعة دور تموند بالمانيا الغربية	١	٢٢الف	٤١ الف دولار
٧ - جامعة جوتنجن بالمانيا الغربية	١	—	٣٣٧ الف مارك
٨ - وزارة التعاون الاقتصادى بالمانيا الغربية	١	—	١٠٠ الف مارك
٩ - المركز القومى للابحاث العلمية بفرنسا	٣	—	١٢٣ الف فرنك+ منح واجهزة
١٠ - المؤسسة الدولية للعلوم بالسويد	٢	٢٠٧	٩١ الف كرونة سويدية
١١ - جامعة انيدهوفن بهولندا	١	١٠٠الف	٨٦٥ الف فلورين
١٢ - هيئة الفيروتاس وهيئة التنمية النرويجية	٢	١٠٠ الف	١٦ الف دولار
١٣ - الوكالة النرويجية للتنمية الدولية	١	—	٣٠٠ الف كرونة نرويجية
١٤ - كلية العلوم بجامعة لوفان الكاثوليكية والحكومة البلجيكية	٢	١.٠مليون	—
١٥ - المعهد السويسرى للتكنولوجيا بلوزان	١	—	٥٠ الف فرنك سويسرى
المجموع	**٣٩**	**١.٩**	**عملات متنوعة**
ثالثا : منظمات دولية :			
- هيئة الصحة العالمية	١٩		٤٩٠ الف دولار
٢ - منظمة الاغذية والزراعة	٥	—	٢٢ الف دولار
٣ - الوكالة الدولية لبحوث البيئة التابعة للامم المتحدة	٤	—	٥٤٧ الف دولار
٤ - هيئة اليونسكو	١	١٠٠ الف	—
٥ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٧	١.٦ مليون ٨ الاف	٢٣٩ الف دولار
المجموع	**٣٦**	**٧.٠٨**	**١.٠٣ مليون**

المصدر : المرجع السابق.

الثانية : صعوبات خاصة بنشر هذه الابحاث والدراسات نظرا لمحدودية الدوريات العلمية المتاحة من جهة وللتراث البيروقراطى والاستبدادى للمتاح منها من جهة اخرى هذا علاوة على التدخل المستمر من جانب أجهزة الامن فيما ينشر فى كثير من الاحيان خاصة الدراسات الاقتصادية والسياسية .

هذه المعطيات تؤكد طبيعة الارتباط الجدلى بين ازمة العقل المصرى والعربى من ناحية والتركيبة السياسية والديمقراطية من ناحية اخرى ولذا يتلبس نضال الباحثين والاكاديميين من اجل حرية الفكر والبحث طابعا سياسيا منذ الوهلة الاولى وتبقى كلمة اخيرة فى هذا المجال..: فلم يكن قصدنا من هذا العرض - ولن يكون - دعم او تأييد دعوة البعض بتدخل اجهزة الامن فى مجال البحوث وهو مايعنى مزيدا من العسكرة السياسية والفكرية للمجتمع المصرى بل على العكس من ذلك فان دعوتنا ترمى الى اتاحة اوسع الفرص للباحثين المصريين للاطلاع على كافة البيانات والمعلومات الممكنة حتى تأتى دراساتهم فى اطار الجهود لتخليص مصر من ازمتها وقد انصب جهدنا هنا فى الكشف عن وسائل الاختراق وحجمه والاغراءات المادية المصاحبة له باعتبارها محورا من محاور تفتيت المجتمع المصرى وتحويله الى جزر معزولة تسعى كل جماعة فيها او كل فرد منها الى البحث عن وسائل للخلاص الفردى بصرف النظر عن النتائج المترتبة على هروبه الذاتى .





المخـــــدرات، وحـرب العقـل و الوجدان

تتميز استجابات الأفراد والجماعات تجاه التحديات والمشكلات بالتنوع والتعقيد الشديد.

فهناك من يلجأ فى مواجهة مشكلاته إلى البحث فى أسبابها وتحليل عناصرها تمهيدا لحلها والتغلب عليها كما أن التجربة الانسانية أبرزت أنماطا أخرى للبشر تلجأ إلى الآخرين للبحث الجماعى عن حل للمشكلة أو على الأقل المساعدة فى حلها وعلى النقيض من ذلك نجد أنماطا انسانية ثالثة لا تجد فى قدراتها الذاتية إمكانية المواجهة أو التحدى فتذهب بعيدا حيث الهروب من المشكلة بأشكاله العديدة.

من هذه الانماط الاخيرة، هؤلاء الذين يسقطون فى دائرة الادمان بوسائل التخدير وخلق لحظات من السعادة الوهمية كتعاطى الخمور والمسكرات بانواعها المختلفة.

نحن هنا إزاء انماط من البشر يفتقدون الطموح الفردى، ويقطعون اتصالهم بعالم الواقع والحقيقة ويغيبون عن الوعى، فيسقطون من الحسابات وقد ارتبطت المخدرات بصفة خاصة بفئات اجتماعية محددة تقع فى ادنى السلم الاجتماعى فى المجتمع الرأسمالى المعاصر.

وتكشف دراسات علم الاجتماع الحديث طبيعة هذه العلاقة المركبة بين إدمان المخدرات وبين البيئة الاجتماعية والثقافية للمتعاطين لها، فدراسة «فردريك انجلز» عن «أحوال الطبقة العاملة فى انجلترا» ودراسات «اميل دوركايم» فى القرن الماضى وابحاث البروفيسير «كوبرا» فى الهند «ويوعبدو» فى مراكش(٦٣) والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى مصر كلها استخلصت ان اكثر الفئات تعاطيا للمخدرات بأنواعها المختلفة خاصة الحشيش والافيون، هم العمال والحرفيون وعمال المدن عموما كما ان الهيكل العمرى للمتعاطين كانت تشير الى ان معظمهم ممن جاوزوا الاربعين عاما.

والسؤال الآن.. إذا كانت ظاهرة الإتجار وتعاطى المخدرات فى المجتمع المصرى – والعربى – كانت قائمة وموجودة من قديم فماهو الجديد الذى طرأ عليها فى عقدى السبعينات والثمانينات؟

فبرغم كثرة الكتابات التى تعرضت لموضوع الادمان والمخدرات وبرغم كثافة الحملة الاعلامية والتليفزيونية حول خطورة الادمان وبرغم تعدد الافلام السينمائية حول نفس الموضوع فان احدا من هولاء واولئك لم يتوقف عند الإطار المرجعى للظاهرة واسبابها الأبعد من الاسباب الفردية، أى البعد القومى والوطنى وبمعنى أخر غياب «المشروع القومى» القادر على إلهام الشباب والنشىء روح التحدى والطموح والكبرياء الوطنى.

والتغيرات التى طرأت من حولنا تجعلنا نصف هذه المشكلة باعتبارها قضية أمن قومى بنفس الدرجة التى تشغلها قضيتا التعليم والسياسة الاعلامية، انها لم تعد مجرد قضية أمنية وبوليسية بقدر ما اصبحت قضية مجتمع ومصير جيل وراء جيل.

وحتى يتبين خطورة وأبعاد ظاهرة الادمان وتعاطى المخدرات فى مصر من ناحية ثم علاقاتها بالصراع العربى الاسرائيلى من ناحية اخرى، فسوف نركز على عنصرين اساسيين هما:

١ – هيكل وأنماط التعاطى والادمان فى مصر حاليا.

٢ – سيطرة اسرائيل على مناطق انتاج المخدرات فى جنوب لبنان وعلاقة اجهزة الاستخبارات بشبكات ترويج المخدرات .

فلنتناول كل واحدة بشيء من التفصيل .

(١) هيكل وأنماط الادمان فى مصر :

ظل النمط السائد فى تجارة وادمان المخدرات فى مصر منذ عقود طويلة وحتى عام ١٩٧٤ يعتمد على نوعين اساسيين من المخدرات هما الحشيش والافيون، وباستثناء فترة محدودة للغاية في منتصف الثلاثينات ظهر فيها الهيروين والكوكايين ثم اختفيا تماما بفعل جهود المكافحة البوليسية من ناحية وضعف مستوى المعيشة عموما فى مصر، فان اساس تعاطى المخدرات ظل فى النوعين السابقين.. هذا من ناحية .

ومن ناحية اخرى فان حجم المتعاطين عموما فى البلاد وانحصار التعاطى فى دائرة الفئات الاجتماعية العمالية والحرفيين من كبار السن بشكل عام لم يكن يثير قلقا شديدا فى المجتمع، لقد نظر اليها عادة بانها شكل من اشكال الانحراف الاجتماعى المرتبط بفئات محدودة الثقافة والوعى .

بيد ان الدراسة التحليلية لأنماط أو هيكل المتعاطين فى عقد السبعينات سواء من حيث الطبيعة النوعية الشديدة الخطورة للمواد المخدرة (حبوب تخليقية - هيروين - كوكايين .. الخ) او من زاوية الافراد ذاتهم وأعمارهم وفئاتهم الاجتماعية تعطينا نتائج مغايرة ومن ثم تقدم الينا إطارا سيسيولوجيا مختلفا عن الاطار القديم ومناهج للبحث جديدة كل الجدة. اننا هنا ازاء حصار نفسى قاس.. وانهيار اجتماعي شامل ويمكنا الاستدلال على ذلك من عدة حقائق اوردتها الدراسات والتقارير الامنية المتاحة لدينا حتى الان وهى :

الحقيقة الاولى :

انه بحلول عام ١٩٨٤ بلغ عدد المدمنين للمخدرات بجميع انواعها نحو مليون شخص وهؤلاء يعادلون ٧٪ من جملة السكان (اكثر من ١٦سنه) وهى نسبة مرتفعة للغاية، كما ان الكميات المضبوطة من الحشيش وحده وهى تعادل اقل من ٢٠٪ من الكميات المتداولة فعلا فى السوق المصرى - قد زادت من ٥٦٨٩ كيلو جراما عام ١٩٧١ الى ان بلغت ٦٨٦٧١ كيلو جراما عام ١٩٨١.(٦٤) .

الحقيقة الثانية :

أن ٥٨٪ من هؤلاء تتراوح اعمارهم مابين ١٦ عاما و٢٢ عاما هذا علاوة على١٤٪ أخرين تقل اعمارهم عن ١٦ سنة.

وهذه الدراسة تتطابق مع دراسة اخرى بالعينة أعدها د. ممتاز محمد أحمد - عن هيكل إدمان المخدرات خلال الفترة من ٧٩ - ١٩٨٤، وفقا للمترددين على العيادة المركزية للادمان بالعتبة وقد تبين ان متوسط أعمار المترددين للعلاج قد انخفضت فى المتوسط من ٤٢ عاما الى

جدول رقم (٨)

الكميات المتداولة من المخدرات الرئيسية

عام ١٩٨٤

	الكوكايين والهيروين	الحشيش	الافيون
الكمية	٢٥٠ كيلو جراما	٢٦٤٠٠٠ ألف كيلو جرام	٢٠٠٠ كيلو جرام
القيمة النقية	٥٥٠ مليون جنيه	٣٠٠٠ مليون جنيه	٤٠٠ مليون جنيه

٣٢ عاما وكذا فان معظم المدمنين كانوا من المتزوجين بينما ارتفعت نسب العزاب من ١٧٪ الى ٣٢٪ خلال الفترة. (٦٥)

الحقيقة الثالثة:

وقد تبين كذلك ان نسبة المتعلمين (ثانوى - فوق متوسط - جامعى) قد ازدادت بدورها من ١٠٪ عام ١٩٧٩ الى ١٥٪ عام ١٩٨٤ وكذلك زادت نسبة المدمنين من الاميين من ٣٨٪ الى ٤٦٪.

الحقيقة الرابعة:

تبين ان نسبة تعاطى الأفيون الى جملة المواد المخدرة التى يتعاطاها المدمنون فى عينة الدراسة قد تقلص من ٣٣٪ عام ١٩٧٩ الى ١٪ فحسب عام ١٩٨٤ مقابل زيادة إستخدام الأقراص المخدرة من ٦٪ الى ٥٦٪ خلال نفس الفترة، وكذا الحقن من ٤٪ الى ١٦٪... كما طفت الى السطح بعد غياب اربعين عاما - اقصى أدوات التدمير الذاتى للبشر (الهروين والكوكايين) بصورة خطيرة.. وذلك برغم الارتفاع الباهظ لاسعارها (١١٠ دولارا للجرام الواحد).

وهنا تفرض نواتج الحقبة النفطية نفسها على السلوك الاجتماعى المصرى، فقد كان من ابرز نواتج هذه الحقبة انها أعادت فرز انماط ومستويات الدخول والمعيشة بحيث عمقت التشوه الاجتماعى والثقافى فى أن واحد.. وبالقطع لم يكن ذلك الفرز متسقا ومنسجما مع الانتاجية الحقيقية للعامل الوافد بقدر ما كان ذلك نتاج وضع استثنائى جعل التناسب بين الناتج الحدى لعنصر العمل والاجر أمرا مستحيلا مما انعكس اثره سلبيا على فهم الوافدين الجدد ومعظمهم من العمالة غير الماهرة ومن الفئات البورجوازية الصغيرة (عمال بناء وتشييد

- كتبه .. الخ) للعلاقات الاقتصادية والفجوة الكبيرة بين مستويات اجورهم الاستثنائية هذه ومستويات الاجور والاسعار فى بلدانهم الاصلية (مصر) فاندفعوا فى تسابق مجنون للاستحواذ الاستهلاكى والعقارى وكافة انماط التملك وترادف مع ذلك تدهور مركز مصر السياسى على المستوى العربى والاقليمى، وبداية اجراء تحولات اجتماعية واقتصادية ذات منحى مدمر على الصعيد الثقافى فانفلتت طموحات الأفراد - كذرات متناثرة - عن الأطر الحاكمة والضابطة للطموحات والغايات الوطنية والقومية، وتوقفت عمليات الاستقطاب والفرز الوطنى (خاصة مع تنامى نغمة الصلح مع اسرائيل) وساهمت المخططات الامريكية على امتداد الرقعة الجغرافية العربية (الاستغراق الاستهلاكى البوهيمى) فى تعميق شيزوفرانيا اجتماعية لدى هؤلاء الأفراد مابين شعور بالتعالى على الأخرين المدعوم بقدرة استهلاكية وبذخية دون سند موضوعى آخر وبين احساس متنام بالدونية بفعل حالات الاضطهاد الواسعة التى تعرض لها معظمهم من رأسمالى النفط.

ولعبت أجهزة الاعلام المصرية خاصة التليفزيون، دورها فى تعميق روح الاغتراب والانفصام لدى هؤلاء المصريين الرحل، وهكذا تفشى سلوك اللامبالاه فى الداخل والخارج واندفعت اعداد متزايدة من الشباب الى دائرة التدمير الذاتى فسجلت حالات الانهيار النفسى والعصبى ارتفاعا كبيرا حيث بلغ عدد المترددين على الاقسام النفسية والعقلية بالمستشفيات التابعة لوزارة الصحة وحدها عام ١٩٨٤ مايربو على ١١٣ الف مريض (٦٦) .

الحقيقة الخامسة :

تظهر الجهود المحمومة من جانب أجهزة مكافحة المخدرات ان الكميات المضبوطة من المواد المخدرة بمخلف انواعها - برغم ضخامتها - لا تمثل سوى ١٥٪ من اجمالى الكميات التى تهرب فعلا الى البلاد او التى يتم الاتجار بها، بل يقدر احد كبار رجال مكافحة المخدرات هذه الكمية المتداولة بنحو ٤ مليارات جنيه اى مايعادل ١٥٪ من الدخل القومى فى البلاد عام ١٩٨٢.

وتتوزع الانواع المتداولة من المخدرات فى مصر حاليا بين اربعة انوع رئيسية هى: «الحشيش والحبوب المخدرة بمختلف انواعها والكوكايين والهيروين» ويعد النوعان الاخيران من أخطر هذه الانواع وأكثرها أثرا على متعاطيها، وقد لوحظ انها وافد جديد كان قد انقطع عن سوق المخدرات منذ اربعين عاما مضت، ويبدو ان هناك اصرارا من جانب جهات دولية محددة لادخالها الى مصر بشكل حاسم لتدمير ما بقى من وجود معنوى للشباب المصرى.

وقد ظلت اجهزة المكافحة طوال السنوات الخمس الماضية تلهث وراء المهربين فى محاولة يائسة لتدمير هذا الوافد الجديد، وبرغم ازدياد الكميات المضبوطة من ٢٢٥ جراما فحسب عام ١٩٨٠ الى ٢٠ كيلو جراما علم ١٩٨٤ ثم الى ٤١ كيلو جراما خلال الشهر الثلاثة الاولى من

عام ١٩٨٥ فان اللواء / محمد عباس - رئيس العمليات بادارة مكافحة المخدرات وقتئذ يقدر مايتم تداولة فى مصر من هذه المواد بنحو ٢٥٠ كيلو جراما سنويا.

أما الحشيش فقد امكن ضبط ٤٣ الف كيلو جرام عام ١٩٨٢ فحسب قفرت فى العام التالى الى ٦٦ الف كيلو جراما بزيادة قدرها ٥٥٪ فى عام واحد، كما تم ضبط ٨٩٠ كيلو جراما من مادة الافيون عام ١٩٨٢ كذلك، اما العام التالى فقد تم ضبط ٢٤٢ كيلو جراما فاذا ما طبقنا قاعدة الـ٢٠٪ و١٥٪ هذه باعتبار هذه الكميات المضبوطة تمثل هذه النسبة فقط لامكننا استخلاص نتيجة على جانب كبير من الاهمية وهى أن الكميات المتداولة من المخدرات واذا اخذنا الاسعار السائدة والمعلن عنها من قبل اجهزة الاعلام الرسمية «جرام الكوكايين يعادل ١٠٠ دولار وكيلو الحشيش بنحو ١٠ الف جنيه والافيون بنحو ٥٠ الف جنيه». فاننا نستخلص ان هذه التجارة تربو على الخمسة مليارات جنيه وتصل احيانا الى ٨ مليارات اى مايعادل ٢٥٪ من الدخل القومى للبلاد.

وبالقطع لا تتوقف امتدادات الاخطبوط المدمر عند حد التهريب من الخارج الى داخل مصر بل ان هذا الرواج التجارى قد ادى لزيادة المساحات المزروعة بالنباتات التى يصنع منها الحشيش «الخشخاش» والافيون «القنب»، وفى عام ١٩٨٢ وحدة تم ضبط اكثر من ٣٣٤٤ مليون شجيرة خشخاش بالوجه القبلى.. وفى العام التالى تم اكتشاف نحو ٢٤٦٣ مليون شجيرة اخرى هذا بخلاف مالم يتم ضبطه او اكتشافه سواء بسبب التموية الجيد للمزارعين والمجرمين او بسبب تراخى اجهزة الضبط ذاتها.

وسوف نعود بعد قليل لتناول العلاقة السرية بين رواج سوق المخدرات فى مصر برواج سوق تجارة العملات غير المشروعة لنتبين ذلك النسيج الاخطبوطى وشبكة المصالح التى لعبت دورا خطيرا بالمضاربة على الجنية المصرى وفى رفع معدلات التضخم فى مصر ورفع قيمة الدولار الامريكى بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ الاقتصادى للبلاد. يكفى ان نقدم البيان التالى حول عدد القضايا التى قدمت للقضاء فحسب فى مجال تجارة المخدرات والتى تعكس الوجود الاجتماعى لهؤلاء وحجم القاعدة الاجتماعية التى يرتكز عليها عالم المخدرات فى مصر.

إذن نحن إزاء هجمة شرسة، لا تستهدف الربح من سوق يتسم بالفوضى وغياب القيم الوطنية والقومية فحسب، بل نحن فى مواجهة مشروع اختراق قومى يستهدف طاقة وقدرة المجتمع على التحدى والصمود بتحطيم شبابه وقواه الحيوية.

ويبقى ان نتساءل من أين يأتى هذا الهجوم المعادى الكاسح ؟ ومن ورائه ؟

من أين تأتى الينا سموم المخدرات؟

حدد خبراء المكافحة الدولية لتجارة المخدرات، دوائر ثلاث رئيسية لزراعة نباتات

الخشخاش والقنب وغيرها من المواد المخدرة وهذه المناطق هى:

١ – منطقة المثلث الذهبى والذى يضم بورما وتايلاند ولاوس وجزءا من مقاطعة يونان بالصين.

٢ – منطقة كولومبيا وبنما والمكسيك وبوليفيا فى امريكا الوسطى والجنوبية.

٣ – منطقة الشرق الاسوط وتحديدا فى جنوب لبنان والبقاع وجنوب تركيا.

هذه هى الدوائر الرئيسية الثلاث المسئولة عن اغراق العالم بنحو ٨٠٪ من اجمالى المخدرات المتداولة فى الكرة الارضية (٦٧).

وترتبط بهذه الزراعة عمليات تصنيع هائلة يتم بمقتضاها تحويل هذه الزراعات والنباتات الى مخدرات بأشكالها المتنوعة مثل الحشيش والافيون والهيروين والكوكايين ثم اخيرا الماريجوانا.

وتنتشر هذه المكثفات على امتداد مناطق واقطار شاسعة بعضها يرتكز فى اليونان وتركيا وبعضها الاخر يوجد قرب مناطق الزراعات ليشكلا اقتصادا عالميا موازيا للاقتصاد الدولى المعروف.

ولا تتوقف الدائرة عند حدود الانتاج والتصنيع، بل الاخطر من ذلك تلك الشبكة الدولية الواسعة للتوزيع والتى يزيد عدد المنخرطين فيها من عصابات دولية تتصدرهم عصابات المافيا عن٢ مليون عميل من جميع الجنسيات، وهم الذين يقع على اكتافهم أصعب مراحل هذا النشاط غير المشروع.

يكفى ان نشير مثلا الى حالة «مافيا مدلين» بكولومبيا والتى وصل عددها عشية حربها ضد الحكومة هناك الى مايزيد على ١٨٠ ألف شخص مسلحين ومدربين على أعمال القتل والخطف والتهريب.

وتستخدم هذه الشبكات الدولية علاقات شديدة التمويه والسرية مع بعض الجماعات الارهابية واجهزة استخبارات دولية فى اطار مصالح متبادلة تدور كلها فى مكاتب فاخرة بأرقى العواصم والمدن الاوروبية والآسيوية والامريكية واحيانا ما تتقاطع وتتشابك الخطوط بين عالم المخدرات بألوانه القرمزية بعالم السياسة والنشاطات الارهابية بلهيب النار ورائحة البارود، وتشهد الساحة الاسيوية فى جنوب شرق اسيا وأمريكا اللاتينية هذه العلاقات بوضوح كما برزت على الساحة اللبنانية طوال سنوات الحرب الاهلية (١٩٧٥ – ١٩٩٠) حيث استخدمت كثير من الجماعات اللبنانية طوال سنوات الحرب الاهلية (القوات اللبنانية) وبعض الجماعات المسلحة تجارة المخدرات لتمويل انشطة ذات طبيعة عسكرية وسياسية.

ويشير البروفيسير «ايتان أ.نادلمان» الاستاذ المشارك فى الشئون الدولية بجامعة هارفارد الامريكية – الى هذه الحقيقة بقوله (بالطبع بمقدور الولايات المتحدة احداث انخفاض ملحوظ

جدول رقم (٩)

عدد قضايا المخدرات والكميات المضبوطة من ٨١ - ١٩٨٥

البيـــــــان	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	حتى ١٩٨٥/٩/٣٠
اولا : عدد القضايا المضبوطة	٧١٧٩	٥٤١٣	٧١٩٧	٧٧٥٨	٥٥١٩
ثانيا : عدد المتهمين	٨١٩٣	٥٩٣٥	٧٩٦٨	٨٧٣٥	٥٨٦٤
ثالثا : المواد المضبوطة					
* الحشيش «بالكيلو جرام»	٦٨٩٧٢	٤٢٤٧٩	٦٥٨٢٢	٨٤٤٨٠	٣٦٨٢٣
* افيون «بالكيلو جرام»..	٣٦٥	٨٩٠	٢٥٣	٢٩٢	٣٤٦
* هيروين «بالكيلو جرام»..	—	٠.٥	٢٤٣	٢١.٠	٦٣.٠
* كوكايين «بالكيلو جرام»..	—	—	٠.٠٠٥	٠.١	١.٢
* نباتات مخدرة جافة «بالكيلو جرام»..	٦٥	٢٨	،١١٢	٢٥	٤٣
* قنب هندى «شجيرة»	٦٣٨٢٩	٤٥٤٠٥	٢١٠١٤	٢٤٨٧٥	٢٧٨٦٧
* خشخاش «بالشجيرة»	٤٥١١٣٠٠	٣٣٤٤٠٦١	٢٤٦٣١٨٤	٧٢٢٣٧	٣٨٦١٨٩
* حبوب «بالكيلو جرام»	٢٠٨	١٤٦	٢٠٦	١٤٥	٦٥
* مواد مخدرة سائلة «سم٣»	٢٩٩٠٦٠	٣٨٨٣٥٥	٧٨٠٠٤٠	١٤٤٢٧١٥	٢١٣٦٨١٢
* بذور خشخاش «بالكيلو جرام»	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠	٦٦

المصدر: مجلة المنار، القاهرة، العدد (١٦) ابريل ١٩٨٦

فى تدفق المخدرات على هذه البلاد ولكن يتطلب ذلك توسيعا جذريا فى سياسات المكافحة الحالية كما يتطلب المخاطرة بأغراض اخرى للسياسة الخارجية بما فيها استقرار انظمة صديقة) (٦٨) .

فالصحيح ان الولايات المتحدة تدرك أن كثيرا من الانظمة السياسية الموالية لها سواء فى بورما او الباكستان او لاوس وكذلك فى كولومبيا وبنما والمكسيك تتغاضى أحيانا عن تجارة المخدرات طالما ان ذلك يمثل بالنسبة لها مصدرا للدخل ووسيلة من وسائل التشغيل والتوظيف بل ان الولايات المتحدة كثيرا ما تتولى معاونة بعض هؤلاء الجنرالات المشبوهين «كالجنرال نوريبجا» فى بنما وتتغاضى عن نشاطاته غير المشروعة بهدف تحقيق مكاسب سياسية واقليمية لفترة من الزمن.

نأتى الى منطقتنا حيث تعتبر تركيا وجنوب لبنان واحيانا الباكستان المركز الرئيسى للعمليات المسئولة عن ادخال هذه الانواع من السموم الى مصر، وأحيانا مايتم نقل المخدرات بأنواعها المختلفة من هذه الاقطار الى مصانع او معامل سرية فى اليونان لاعدادها فى وسائل سرية لادخالها الى مصر كوسيلة للتموية.

ومثلما امتد الأمن القومى الامريكى الى حدود كولومبيا وبنما لحماية شبابها ومجتمعها من مخاطر الزحف السرطانى للمخدرات والسموم البيضاء القادمة من امريكا الوسطى والجنوبية فنشطت اجهزة الاستخبارات الامريكية والمباحث الفيدرالية الامريكية لتعقب كبار التجار لهذه السموم وبارونات المخدرات هناك بحيث اشتركت الولايات المتحدة فعليا بقواتها المسلحة وخبراء المكافحة والاستخبارات فى الحرب المعلنة بين الدولة الكولومبية وعصابات المخدرات هناك يمكن القول كذلك ان الامن الوطنى المصرى يمتد الى خطوط الجنوب اللبنانى التى تسيطر عليه اسرائيل حاليا وتتولى رعاية العائلات اللبنانية المسئولة عن زراعة نباتات الخشخاش والقنب او التغاضى عن نشاطاتهم مقابل دعم هذه العائلات للوجود الاسرائيلى فى الجنوب وحمايتهم من قوات المقاومة الفلسطينية والاسلامية ومن قبضة الدولة اللبنانية.

ويمكن القول ان الوجود الاسرائيلى فى الجنوب اللبنانى المحتل او ماتسميه «الحزام الأمنى» يرتكز على ثلاث قوى أساسية هناك:

الاولى: القوى المسيحية المارونية وغير المارونية التى تنظر الى الوجود العسكرى الاسرائيلى باعتباره مصدر حماية من الزحف الفلسطينى والوطنى والاسلامى اللبنانى.

الثانية: قطاع من الشيعة اللبنانيين فى الجنوب والذين وفرت لهم اسرائيل ظروفا للعمل والتسليح بينما كان ينظر الى الشيعة فى الجنوب اللبنانى تاريخيا باعتبارهم قوة هامشية

وغير مؤثرة، وقد اخذ هذا القطاع فى الانحسار تدريجيا الان بعد دخول حزب الله فى المعركة ضد اسرائيل فى الجنوب اللبنانى وتصفيته لعملاء اسرائيل هناك ممن يسمون «جيش لبنان الجنوبى» وهذا الانحسار يثير قلق السلطات الاسرائيلية.

الثالثة: العائلات والعصبيات الكبيرة فى الجنوب والذين يتولون زراعة مساحات شاسعة بنباتات الخشخاش والقنب كما يقيمون معامل لتكثيف وصناعة الحشيش والهيروين من نتاج الافيون وهؤلاء ينضم ابناؤهم الى مايسمى جيش لبنان الجنوبى بهدف استمرار الحفاظ على وضع الاحتلال والتقسيم وهو مايضمن لهم تجارتهم.. ومقابل صمت السلطات الاسرائيلية عن نشاطاتهم فهم على استعداد للتحالف مع قوات الاحتلال الاسرائيلية الى مدى بعيد (٦٩) .

وبالقطع فان جهاز «الموساد» الاسرائيلى وهو من أكفأ أجهزة الاستخبارات فى العالم يدرك كل صغيرة وكبيرة فى الجنوب اللبنانى الذى يقع فى دائرة سلطاته واهتمامه المركزى.

كما ان خبرة هذا الجهاز بخطوط الاتصال بين مناطق الانتاج فى الجنوب اللبنانى وعصابات التهريب الدولية وبخاصة «المافيا» الايطالية وشبكاتها الهائلة عبر حدود معظم دول العالم، تجعل للصمت الاسرائيلى تجاه هذا النشاط المجرم دوليا والمخالف للقانون الدولى بمثابة مشاركة هدفها تحقيق أهداف سياسية خاصة بالدولة العبرية بصرف النظر عن الاضرار التى يمكن ان تلحق بشعوب المنطقة العربية وفى طليعتها الشعب المصرى الذى يمثل السوق الرئيسى لتجارة المخدرات الدولية فى المنطقة بحكم الكثافة السكانية والثروة المتاحة لأفراده وبعض فئاته فى الوقت الراهن.

ويمنح الوضع الاقليمى الراهن لاسرائيل، درجة عالية من المرونة وحرية الحركة فهى من الناحية الشكلية لا تشارك فى انتاج المخدرات سواء فى الجنوب اللبنانى او فى شمال فلسطين المحتلة، كما انه لا يمكن لاى طرف عربى حتى مصر التى تقيم علاقات دبلوماسية مباشرة مع اسرائيل ان تطالبها باتخاذ اجراءات امنية صارمة فى الجنوب اللبنانى لوقف زراعة وانتاج المخدرات الذى يغرق المنطقة بهذه السموم لأن من شأن ذلك اعتراف واقرار هذا الطرف العربى او ذاك بالوضع الخاص لاسرائيل فى الجنوب اللبنانى وتصديقا على وجود الاحتلال الاسرائيلى.

وهكذا تتحرر اسرائيل من ضغوط الاطراف العربية من ناحية وتمنح لنفسها سلطة ابتزاز تجاه تجار وزراع المخدرات فى الجنوب اللبنانى من ناحية أخرى.

ومن ناحية ثانية تقيم اجهزة الاستخبارات الاسرائيلية مثل «الموساد» و«الشين بيت» شبكة اتصالات متعددة مع دوائر اجرامية وعصابات المافيا بهدف اجراء تبادل للمنافع حيث تكلف

عصابات الاجرام فى اوروبا بتصفية بعض العناصر الحركية الفلسطينية والعربية المناوئة لاسرائيل مقابل تسهيلات يقدمها جهاز الاستخبارات الاسرائيلى لهذه العصابات فى مجال تجارتها المحرمة فى المخدرات ترتكز بالاساس على هيمنة اسرائيل على مراكز الانتاج فى جنوب لبنان.

هذه الورقة الخفية فى يد اسرائيل، تضغط بها من وراء الستار على صناع القرارات فى طول المنطقة العربية وعرضها.

ربما تعطينا قصة المهرب الاسرائيلي يوسف طاحون - الذى ضبط بالقاهرة وهو يحمل كميات من «الهيروين» لشباب مصر، نموذجا مأساويا لعشرات الحالات التى لم تتمكن اجهزة الامن المصرية من ضبطها، فيوسف طاحون - ليس مهرب مخدرات عادى بقدر ما كان عميلا وحلقة اتصال بين اجهزة الموساد الاسرائيلية وبين عائلات لبنانية تنتج هذه الانواع من المخدرات ومأساة هذا الرجل انه فى محاولته اجراء عملية لحسابه الخاص، خرج عن أطر التعليمات الامنية الممنوحة له من جهاز الاستخبارات الاسرائيلى «الموساد» فسقط واسقط معه فى غباء اعقد واخطر ولا نبالغ اذا قلنا اقذر لعبة من الاعيب الحرب السرية بين العرب واسرائيل.

ولعل حرص أجهزة مؤثرة فى مصر على عدم تنفيذ حكم الاعدام الصادر من القضاء المصرى فى حق هذا الرجل منذ ما يزيد على ثلاث سنوات هو ذلك الضغط الذى تمارسه اسرائيل واجهزة الاستخبارات فيها لاطلاق سراح الرجل مقابل صفقة متبادلة بين الاجهزة السرية فى البلدين.

ولذا فان أمن مصر الوطنى يستلزم فى بعده الاجتماعى تقويض الوجود الاسرائيلى فى جنوب لبنان ودعم حركة المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية والمساهمة فى تعزيز واستعادة دور الدولة اللبنانية على كامل ترابه الوطنى وتصفية بؤر النشاط الاجرامى فى مجال زراعة وصناعة المخدرات فى الجنوب اللبنانى وهكذا يجد الامن الوطنى المصرى مجاله الطبيعى والحيوى فى الامن العربى الجماعى اى بأختصار فى الامن القومى العربى وتسمح مثل هذه الاجراءات الجماعية العربية فى اطار تحديد دقيق لمصادر الخطر وأشكالها الجديدة بممارسة النظام الاقليمى العربى لضغوط لا يستهان بها على الحكومة التركية حتى تمارس الاخيرة سلطات رقابية فعالة ونشطه تجاه الزراعات غير المشروعة فى السفوح الجنوبية الشرقية والغربية فى تركيا والتى تنشط فيها هذه الزراعات والصناعات المحرمة وعلاوة على كون هذه النشاطات تمثل استنزافا لنحو ٢٠٪ فى المتوسط من الدخل القومى لمصر فى تعاطى

المخدرات وتدمير الصحة العامة وبخاصة بين الشباب والقوى الحيوية فى المجتمع فانه على المدى الطويل من شأنه أن يؤدى الى تقويض الارادة الجماعية والذاكرة الجماعية واخيرا الارادة الوطنية والدور القومى المصرى.



٨

السياسة الزراعية وتخريب الأمن المصرى

يمثل العمل العسكرى العنيف نقطة تحول فى مسار الصراع الشامل بين دولتين أو أكثر تناقضت مصالحهما وتعقدت سبل التوفيق بينهما وهو يجسد بالتالى موقف من أكثر المواقف درامية فى التاريخ الانسانى.

وبهذا المعنى، فان اللجؤ الى العنف العسكرى ليس سوى نهاية مرحلة من الصراع وبداية مرحلة جديدة بما ترتبة نتائج العمل العسكرى من تداعيات تعكس ميزان القوى بين الطرفين ونتائج ماجرى فى مسرح العمليات ونجدها ثلاثة احتمالات لمرحلة مابعد العمل العسكرى:

الاحتمال الاول:

هو تسليم احد الاطراف بكل مطالب الخصم المنتصر وتنفيذ شروطه ومراعاة مصالحه.

الاحتمال الثانى:

هو التوفيق بين مصالح الطرفين بما يعكس ميزان القوى بينهما والنتائج غير الحاسمة فى المعركة العسكرية.

الاحتمال الثالث:

ان تؤدى المعركة العسكرية إلى تليين واضعاف لارادة الطرف الاخر حتى لو كانت نتائجها على الارض لا تشير الى انتصار مؤثر للخصم بقدر ما تعكس ضعف ارادة الادارة السياسية لاحد الاطراف.

وتظهر نتائج المعارك العسكرية والحروب الشاملة فى المجتمع الانسانى المعاصر نماذج وامثلة لهذه الحالات الثلاثة.. فالحرب العالمية الاولى والثانية مثلا انتهت بتسليم الطرف المهزوم (المانيا - تركيا - ايطاليا - اليابان وحلفائهم) بكل مطالب وشروط ومصالح الطرف المنتصر (انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وحلفائهم) كما عكست نتائج حرب فيتنام حقيقة الهزيمة العسكرية الكاملة للولايات المتحدة وحلفائها فى جنوب شرق اسيا وذلك باقتحام قوات فيتنام الشمالية والفيتكونج للعاصمة الجنوبية «سايجون» وتوحيد البلاد فى خريف عام ١٩٧٥.

اما حروب الشرق الاوسط، فقد كان لامتداد خطوط الحرب وعمق جبهتها، أثرا فى عدم التوازن بين نتائج المعارك العسكرية وحصيلة المردود السياسى المترتب عليها.

فعلى الرغم من الانتصار العسكرى الساحق لاسرائيل على دول المواجهة العربية فى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ فان النتائج السياسية المرجوة والمرغوبة من العمل العسكرى العنيف المتمثلة فى التسليم بوجود اسرائيل واقامة علاقات سياسية واقتصادية كاملة معها والانصياع لمقتضيات استراتيجيتها الامنية المتمثلة فى التفوق العسكرى الكامل على العرب ومنع لحاق اى بلد عربى بها فى مجال التسليح الفوق تقليدى والنووى اى ما اسمته «المجال الحيوى لأمن اسرائيل(٧٠) لم يتحقق الابعد الاجتياح المصرى والسورى لخطوط لدفاعات العسكرية الاسرائيلية فى السادس من اكتوبر عام ١٩٧٣؟

صحيح ان المعارك العسكرية بين الطرفين لم تكن تشير الى انتصار عربى حاسم ضد جيش الدفاع الاسرائيلى ولكنها لم تكن كذلك تؤكد احتمال انتصار عسكرى اسرائيلى على

امتداد خط العمليات العسكرية من قرية سعسع السورية حتى الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة السويس.

بل ان الدراسة الاستراتيجية لدى جميع أطراف الصراع - بما فى ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - كانت تؤكد اتجاه القدرات الاسرائيلية للتآكل مع إمتداد خطوط المواجهة وطول المدى الزمنى للحرب لتطول عمق الكيان الاقتصادى والاجتماعى والنفسى لاسرائيل وتضع بالتالى علامات استفهام حول استمرار وجودها ذاته.

ومن هنا كان سرعة التحرك الامريكى لاحتواء الموقف وتسكين العمل العسكرى العربى مع تعديل خطوط القوات الاسرائيلية بما يمكنها من البقاء فى حالة توازن تكتيكى وتعبوى وتفتح بالتالى طريق العواصم العربية لاسرائيل بوسائل العمل الدبلوماسى(٧١) .

ولم يكن ممكنا فى ظل احتمالات تنامى القدرات الاقتصادية والعسكرية للعرب بعد ثورة اسعار النفط فى اكتوبر ١٩٧٣ ان تظل الاوضاع الساخنة والمتوترة للمنطقة على حالها كما لم يعد مطلوبا خوض حرب عسكرية جديدة، نظرا لاحتمالات انفلات الموقف برمته من دائرة السيطرة الدولية والامريكية.. ولذا اصبح استخدام اساليب التحطيم من الداخل هو الاساس فى ادارة الصراع العربى الاسرائيلى، خاصة وان خريطة اجتماعية جديدة اخذه فى التشكل بصورة سريعة فى المنطقة الغنية بثرواتها النفطية والمأزومة فى علاقاتها السياسية الاقليمية والدولية وتساهم هذه الخريطة الاجتماعية الجديدة فى تلاقى مصالح قوى طبقية عربية وايضا مصرية - مع مصالح الغرب واسرائيل فى اجراء عملية تسوية سياسية تسمح بالاستقرار المؤدى الى التمتع بكنوز الثروة الجديدة فى المنطقة وفى هذا السياق التاريخى استندت المخططات الامريكية تجاه مصر الى ثلاثة مرتكزات:

المرتكز الاول:

اجراء عملية «اخصاء سياسى» وفقدان للذاكرة القومية» والوطنية أى طمس الهوية القومية من خلال سياسة اعلامية وتعليمية تستهدف احداث خلل اجتماعى وثقافى وقيمى كامل داخل المجتمع المصرى واختراق اهم القطاعات المؤثرة فى صناعة القرارات ورسم وتنفيذ السياسات الاعلامية والتعليمية والادارية وباستخدام مكثف لسلاح المساعدات والمعونات المالية والثقافية والتدريبية والخبرات الامريكية والألمانية فى هذه المجالات الحيوية.

المرتكز الثانى:

«فك مفاصل» الهيكل الاقتصادى المصرى الذى امكنه تحمل المواجهات السابقة مع اسرائيل وحصار الولايات المتحدة الاقتصادى منذ اوائل الستينيات سواء فى مجال القطاع الصناعى الانتاجى او فى مجال السياسة الزراعية او فى اتجاه التجارة الخارجية والقطاع

المصرفى والمالى.

وعبر عمليات تحويل وتغيير التركيب المحصولى المصرى وتعميق نقاط الضعف الكامنة فى القطاع الانتاجى الصناعى من ملكية الدولة الى ملكية الافراد مصريين أو عرب أو أجانب يمكن السيطرة على قدرات المجتمع المصرى وتحديد ردود فعله المستقبلية تجاه التغيرات الاقليمية التى يجرى الاعداد لها وادخال النظام العربى فى نظام شرق اوسطى تتبوأ فيه السيطرة اسرائيل وتركيا وايران – فى حال تغيير اوضاعها – وبالتالى يتم القضاء نهائيا على حلم الوحدة القومية العربية والنظام العربى.

المرتكز الثالث:

اغراق مصر فى دائرة ادمان الديون، وهو ما يحتاج وحده الى دراسة عن حجم هذه الديون واتجاهاتها والمستفيدين بهاثم تاثيرها على الامن الوطنى المصرى والأمن القومى العربى.

فاذا توقفنا فى سياق عرضنا لمحاور اختراق الامن الوطنى المصرى عند السياسة الزراعية، وبمعنى آخر المصادر الاساسية للغذاء للمواطن المصرى نجد انه برغم قدم مشكلة الغذاء فى مصر بصورة عامة والقمح على وجه الخصوص(٧٢) فان القطاع الزراعى فى البلاد كان قادرا على تلبية مايقارب ٨٠٪ من معظم احتياجات المواد الغذائية وظل القمح يمثل العقبة الكؤود فى التركيب المحصولى المصرى.

وقبل ان تحدد اشكال الإختراق الامريكى فى مجال الزراعة المصرية وتلاقى المصالح بين القوى الاجتماعية المهيمنة على صناعة القرار فى مجال رسم السياسة الزراعية وتنفيذها فى مصر وبين مصالح واهداف الولايات المتحدة فى اضعاف القدرة المصرية فى هذا المجال يمكننا تحديد نقاط الضعف الرئيسية التى تعانى منها البنية الزراعية المصرية والتى امكن استثمارها من جانب هؤلاء واولئك على النحو التالى :

أولا : انتشار الحيازات القزمية فى الريف المصرى سواء بسبب الموروث الثقافى والدينى (الارث) وعمليات شق القنوات والمجارى والمساقى المائية بما يؤدى الى اهدار ما يزيد على ٤٠٠ ألف فدان سنويا(٧٣) .

ثانيا : يترتب على ذلك استخدام الاساليب البدائية فى الزراعة المصرية وبما ينتج عنه من تنافس بين الانسان والحيوان على استهلاك جزء هام من الانتاج الزراعى والذى قدره الخبير الزراعى المصرى البارز د. مصطفى الجبيلى بنحو ٣ مليون فدان محصولى يمكن توفيرها باستخدام الميكنة الحديثة(٧٤) .

ثالثا : ضغط قوى اجتماعية طفيلية فى الريف المصرى مقابل تهاون اجهزة الدولة التنفيذية

لمواجهة ظاهرة تجريف وتبوير الارض الزراعية مما افقد المجتمع والدولة ما يزيد عن ٥٠٠ الف فدان خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٥ وهو ما يشكل تهديدا رئيسيا للامن الوطنى المصرى يتعادل تماما مع عمليات الغزو الاجنبى لاقليم الدولة.

رابعا : كما ترتب على العدوان الاسرائيلي فى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ خسارة مصر الى ما يزيد عن ٧٠٠ ألف فدان هى كل المساحة الزراعية بمناطق العلميات العسكرية فى مدن قنال السويس الثلاثة ومنطقة الدلتا باعتبارها مناطق للحشد التعبوى والاستراتيجى كما توقفت مشروعات التوسع الافقى وهكذا انخفضت المساحة الزراعية فى البلاد من ٦.٣ مليون فدان عام ١٩٦٥ الى نحو ٥.٥ مليون فدان عام ١٩٧٨(٧٥) .

خامسا: كما تميزت الفترة الممتدة من اوائل الستينيات وحتى الان بزحف عمرانى وحضرى هائل على الارض الزراعية بحيث افقدت المساحة الزراعية المصرية ما يزيد عن ٥٠٠ ألف فدان على اقل تقدير خلال ثلاثين عاما تقريبا(٧٦) .

بيـــــان رقم (١٠)

المساحات المستصلحة خلال ٥٢ - ١٩٨٣

السنوات	مساحات الاراضى المستصلحة
من ٥٢ - ١٩٦٥	٧٢١٦٠٠
١٩٦٦	٥٥٨٠٠
١٩٦٧	٢٤٠٠٠
١٩٦٨	٤٥١٠٠
١٩٦٩	٢٣٠٠٠
١٩٧٠	٢٤٥٠٠
من ٧١ - ١٩٨٣	١٤٦٠٠٠*
	* اى بمتوسط سنوى

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

الكتاب السنوى العام ١٩٨٥، يولية ١٩٨٦

وعلى الرغم من تحفظنا تجاه الارقام والاحصاءات الواردة فى المصادر الرسمية والحكومية وما يكتنفها عادة من اعتبارات سياسية ووظيفية فان الارقام الواردة فى البيان السابق تعبر بحد ذاتها عن اتجاهات المستوى المتواضع لعمليات استصلاح الاراضى بعد عام ١٩٦٧.

* * *

وانطلاقا من هذا الوضع الاقتصادى والاجتماعى للريف المصرى، تم التركيز من الجانب الامريكى فى اتجاه توسيع مساحة الاعتماد المصرى على الواردات الغذائية الامريكية، وتشير ارقام التجارة الدولية فى مجال الغذاء الى ان الولايات المتحدة زادت المعدل السنوى لصادراتها من الغذاء من ٣.٢٪ خلال النصف الثانى من الستينات الى ١٩.٤٪ خلال عقد التسعينات بما يعنى رغبة الولايات المتحدة فى اكتساب امكانيات جديدة للسيطرة على بلدان العالم الثالث (٧٧) .

وبالفعل فقد تلاحظ زيادة الفجوة الغذائية العربية من نحو ٨٢٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى نحو ٢٤ الف مليون دولار عام ١٩٨٢(٧٨) .

فاذا عبرنا عن ذلك بالكميات الغذائية نجد ان فجوة القمح قد زادت من ١١.٤ مليون طن عام ١٩٧٥ الى ٢٧.١ مليون طن عام ١٩٨٢ وكذلك السكر من ٢.٣ مليون طن الى ٣.٨ مليون طن واللحوم الحمراء من ١٧٨ الف طن الى ١.١ مليون طن(٧٩) هذا على الرغم من الامكانيات الهائلة التى تملكها الاقطار العربية مجتمعة فى مجال الاراضى الزراعية او القابلة للاستزراع والغابات... الخ وهو ما يجسد باكثر ما يكون التجسيد مفهوم الامن القومى العربى.

فاذا عدنا الى الحالة المصرية نجد قوتين مارست تأثيرهما لاضعاف مركز الزراعة المصرية فى الهيكل الانتاجى المصرى ككل:

الاولى : قوى اجتماعية فى الريف المصرى مدعومة من دوائر صنع القرار فى العاصمة لاجراء تحويل هام فى التركيب المحصولى وتحرير اسعار الحاصلات الزراعية من القيود السعرية السابق فرضها منذ الستينيات، واطلاق قوى السوق المحلى والعالمى لتحديد هيكل الاسعار مع الغاء النظام التعاونى لتسويق الحاصلات الزراعية واستبداله بنظام مصرفى (بنوك القرى) يتدعم بها أكثر فأكثر مركز هذه القوى الاجتماعية فى الريف واضعاف وتهميش فقراء الريف ومتوسطى الحيازات الزراعية (أقل من ٢٠فدان) هكذا تم زيادة الرقعة الزراعية المخصصة للحدائق والخضروات من ٢٥٣ ألف فدان، و٧٤٩ الف فدان على الترتيب عام ١٩٧٢ الى ٣٤٢ الف فدان و١.١ مليون فدان على الترتيب عام ١٩٧٩ وبالاجمال فقد زادت هذه المساحة من مليون فدان تقريبا عام ١٩٧٢ الى ١.٣ مليون فدان عام ١٩٨٤ كما يظهرها البيان التالى:

بيان رقم (١١)

تطور مساحة الاراضى المزروعة بالحدائق والخضروات

خلال الفترة من ١٩٧٢ – ١٩٧٤

النوع / السنة	الحدائق	الخضروات	المجموع
١٩٧٢	٢٥٣	٧٤٩	١٠٠٢
١٩٧٣	٢٥٨	٧٩٩	١٠٥٧
١٩٧٤	٢٧٣	٨٠٧	١٠٨٠
١٩٧٥	٢٨٥	٨٩٨	١١٨٣
١٩٧٦	٣١٢	٩٣١	١٢٤٣
١٩٧٧	٣٢١	٩٣٢	١٢٥٣
١٩٧٨	٣٣٢	٩٥١	١٢٨٣
١٩٧٩	٣٤٢	١٠٣٣	١٣٧٥
١٩٨١/٨٠	٣٦١	٨٨٠	١٢٤١
١٩٨٢/٨٢	٣٦٨	٨٦٨	١٢٣٦
١٩٨٣ /٨٢	٣٩٠	٨٨١	١٢٧١
١٩٨٤ /٨٣	٤٠٤	٨٦٠	١٢٦٤

المصدر : جهاز التعبئة العامة والاحصاء.

وفى نفس الوقت تدهورت المساحة المخصصة لزراعة اهم محصول استراتيجى للبلاد وهو القمح من ١.٤ مليون فدان عام ١٩٧٥ الى ١.١ مليون فدان عام ١٩٨٤ .

وقد ترتب على ذلك تدهور نسبة الاكتفاء الذاتى من اهم الحاصلات الزراعية بحيث لم تعد تلبى حاجات السكان.

وبهذا ازدادات الفجوة الغذائية من مجموعة الحبوب فحسب من ١.٢٥ مليون طن عام ١٩٦٠ بقيمة ٢٢٩ مليون دولار .إلى ان بلغت ٧.٤ مليون طن بقيمة ١٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٢. (٨٠) .

وفى نفس الوقت ازدادت فيه قيمة هذه الواردات الغذائية فى السوق العالمية بشكل اصبح يمثل

بيـــــان رقم (١٢)
نسبة الاكتفاء الذاتي لاهم المحاصيل الزراعية في مصر
خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٥

السنة / المحصول	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥
* القمح	٪ ٧٠	٪٥٥	٪ ٢٥	٪ ٢٣
* الذرة بنوعيها	٪ ٩٤	٪١١٣	٪ ٧٧	٪ ٧١
* الارز	....	٪١٦٣	٪ ١٠٦	٪ ١٠٥
* العدس	٪ ٩٢	٪٨٥	٪ ٥٨	٪ ٢٥
* السكر	٪ ١١٤	٪١١٥	٪ ٥٧	٪ ٤٦
* اللحمة الحمراء	٪ ٩٥	...	٪ ٧٥	...
* اللحمة البيضاء	٪ ١٠٠	....	٪ ٦٥	....
*الاسماك	٪ ٩٥	...	٪ ٥٤	...

SOURCE: THE SPECIALIZED NATIONA COUNCIL MAGAZINE, NO.16, 1987Æ

-وكذلك المجالس القومية المتخصصة، دراسة احصائية لتطور الانتاج الزراعي ٧٢ - ١٩٨٤ صادرة في مارس ١٩٨٦

بيـــــان رقم (١٣)
كمية وقيمة القمح والدقيق المستوردة عامي ١٩٧٥ و١٩٨١

السنوات	كمية القمح «بالف طن»	قيمتها	كمية الدقيق	قيمتها	مجموع القيمة
١٩٧٥	٢.٣٦٣	١٣٨	٤٥٠	٣١.١	١٦٩.١
١٩٨١	٤.٣٠٠	٦٧٩.٥	١.٣٠٠	١٨٥	٨٦٤.٥

SOURCE: THE SPECIALIZED NATIONAL COUNCIL MAGAZINE, NO. 16, 1983, P.18

قيدا ثقيلا على نمو الاقتصاد المصرى من ناحية وعلى الارادة الوطنية والسيادة الوطنية من ناحية اخرى.

وقد زاد الامر سوءاً بسبب الفجوة بين معدل انتاج الطعام الذى يزيد سنويا بمعدل ٦ ، ١٪ ١٩٨ نحو٧بينما معدل الزيادة السكانية تصل الى ٢,٣٪ حتى بلغت قيمة الفجوة الغذائية عام ٣,٨ مليار دولار امريكى(٨١) ..

الثانية : قوى الولايات المتحدة والتى انتقلت من مجرد وضع الخطط والمقترحات لوزارة الزراعة المصرية طوال النصف الثانى من السبعينات وحتى عام ١٩٨٤ الى التدخل المباشر بعد ذلك التاريخ بالضغط من خلال سلاح القروض لإجراء تعديل هيكلى STRACTURAL ADJESTMENT وذلك وفقا لما ورد بالحرف فى احدث تقرير امريكى عن المساعدات الامريكية لمصر من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٩(٨٢) وقد خص قطاع الزراعة وحدة من القروض الامريكية الاقتصادية البالغ حجمها ١٤٩٨٢ مليون دولار خلال هذه الفترة نحو ٧٧٢ مليون دولار بنسبة ١٢٪ من هذه القروض(٨٣) هذا بخلاف واردات القمح الامريكى طبقا للقانون ٤٨٠ والتى زادت عن ٣٢٨١ مليون دولار بنسبة ٢٢٪ من اجمالى القروض المقدمة.

وقد عكست خطة وزارة الزراعة المصرية المعنونة «ملامح تصور التركيب المحصولى فى الاراضى القديمة والاراضى الجديدة فى ضوء تكليفات رئيس الجمهورية» عام ١٩٨٦ اتجاه واضح نحو الاغتيال العمدى لمستقبل نمو الزراعة المصرية والارتكان اليها كمصدر من مصادر القوة المصرية بما يضع علامات استفهام جدية حول المنفذين لهذه السياسة ونواياهم الحقيقية.



٩

مؤسسات التدريب الأجنبية وإختراق القطاعات الإدارية والعمالية

ترتكز عملية البحث والتحليل الاستراتيجى فى قضايا الامن القومى على مفهوم سياسى مسبق يقوم على تحديد مصادر التهديد الرئيسية والمحتملة التى يمكن ان يتعرض لها هذا المجتمع او تلك الدولة ووسائل ونوعية هذا التهديد وألتى من شأنها تقويض ارادة الدولة والمجتمع على مواجهة هذه التهديدات او تشغله عن تحدى اعمال العنف التى قد يقدم عليها طرف معاد على حدودها السياسية والجغرافية، او يمس مصالحها الاقتصادية فى محيطها الاقليمى أو القومى.

لم تحظ قضية التدريب فى مصر وعلاقته بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والادارية بالاهتمام المناسب وبالمثل فان هذا القطاع ومايجرى تحت لافتته لم ينل الدراسة والتحليل الكاملين للاطلاع على خباياه واسراره وعلاقته باختراق الامن الوطنى المصرى، سواء باعتباره نافذة فعالة للحصول على المعلومات الموثوقة من مصادرها الخام والحية او باعتبارها وسيلة من وسائل اعادة تشكيل منظومة القيم الاجتماعية والسياسية لصالح تدعيم مرتكزات دائمة للوجود الغربى وانصار لعملية التحويل الاجتماعى والاقتصادى الجارية فى البلاد منذ عام ١٩٧٤.

فاذا كانت العملية التعليمية تفترق عن العملية التدريبية فى إن الاولى نوع من التلقين النظرى والمعرفى - والى حد ما السلوكى - ولفترات عمرية محددة. فان الثانية نوع من اكتساب المهارات العملية والنظرية فى مجال معين من مجالات الممارسة العملية واليومية للمتدرب بصرف النظر عن عمره او خبرته.

والجديد والخطير فى امر هذا القطاع بعد عام ١٩٧٤ هو دخول اطراف اجنبية وغربية بكثافة تحت دعاوى التدريب والتنمية مدفوعين بمفهوم يستند الى فكرة كان من المطلوب تحت الحاح التكرار ان تتحول الى يقين فى اذهان المتدربين المصريين الا وهى فكرة «فشل النظام الاقتصادى القائم فى مصر على الاستجابة الى متطلبات التحول من نظام التخطيط الى آليات السوق».

فى ظل انتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى وعصر تسوية الصراع العربى الاسرائيلى وفقا للاساليب الدبلوماسية. ونستطيع ان نجزم بان ليس هناك جهة واحدة فى مصر تملك بيان او إحصاء دقيق او حصر محدد لعدد الهيئات والمعاهد التدريبية فى البلاد واساليب عملها وما يتم فيها من انشطة وما يطرح فيها من افكار وقيم.

سوف نقدم هنا نموذج حالة CASE STUDY لبعض اهم هذه المعاهد التدريبية فى مصر، وسوف نتعرض لنصوص الاتفاقيات الرسمية التى تمت بين هذه المؤسسات الاجنبية والحكومة المصرية ليتبين حجم المساس بسيادة الدولة وقوانينها واستهزاء هذه المؤسسات بالطرف المصرى الموقع معها هذه الاتفاقيات بيد انه قبل ان نتعرض بالدراسة التفصيلية لهذه النماذج قد يكون من المناسب عرض ملامح النشاط التدريبى فى البلاد وفقا لماهو متاح من بيانات لعام ١٩٨٢/٨١

فالنشاط التدريبى فى مصر يرتكز فى اربعة مجالات هى :

(١) تدريب للعاملين بالحكومة والقطاع العام وفى مراكزها التدريبية .

(٢) تدريب تتولاه الجامعات المصرية .

(٣) تدريب تتولاه مراكز تدريب اجنبية والجامعة الامريكية .

(٤) تدريب لتعلم اللغات الاجنبية تتولاه المعاهد الخاصة والاجنبية .

وتتقاطع خطوط الحركة لهذه الكتلة البشرية التى تمثل موضوعا حيويا ومشروعا ماديا لهذه المراكز والمعاهد التدريبية والتى يبلغ عددهم نحو ٥٠٠ الف شخص سنويا.

فالمتدربين بالقطاعين الحكومى والعام قد بلغ عددهم عام ١٩٨٢/٨١ وحده نحو ١٠٨ الف متدرب موزعون على النحو التالى [٨٤] :

عدد المتدربين	الجهات	٪
٣٣٤٤٢	الجهاز الادارى للدولة	٪٣١.٢
٢٦٨٣٩	المحافظات (المحليات)	٪٢٤.٨
١٩٠٠٤	الهيئات العامة	٪١٧.٧
٢٨٢٢٦	القطاع العام	٪٢٦.٣
١٠٧٥٥١	**الاجمالى**	**١٠٠**

ولا تكفى مراكز التدريب الحكومية (وعددها ٥٢٥ معهدا ومركزا للتدريب) فى تلبية كافة الاحتياجات التدريبية لهذه الكتلة البشرية ولذا تضطر جهات حكومية عديدة الى ترشيح العاملين فيها لتلقى برامج تدريبية بالجامعات المصرية والجامعة الامريكية وغيرها من المراكز التدريبية.

اما القيادات الادارية والحكومية من الدرجات الوظيفية الاشرافية والقيادية العليا فقط وجدت نفسها فى اطار برامج تدريبية تشرف عليها وتنفذها مراكز اجنبية (غالبا امريكية وألمانية) وسط بريق الاضواء اللامعة والاحتفالات الافتتاحية الجذابة واغراءات المال والسفر الى المراكز الام فى اوروبا وامريكا.

سوف نتوقف بالتحليل عند واحدة من اخطر هذه المراكز الاجنبية وهى مؤسسة «هانس زايدل» الالمانية والتى تنشط على مساحة واسعة من دول العالم الثلاث فى مجال التدريب الادارى.

اما مؤسسة «فردريش ايبرت» الالمانية فقد نشطت بدورها فى مجال الاوساط العمالية والنقابية واستقطبت اعداد كبيرة من اهم شاغلى الوظائف القيادية بالمجتمع والاجهزة الحكومية فى مصر.

والدارس الجيد لحركة الجهاز الحكومى فى بلدان العالم الثالث عموما وفى مصر على وجه الخصوص يجد ان هذا الجهاز يتحكم فى حركته عدد محدود من الافراد الذين يشغلون عادة

الوظائف القيادية والاشرافية. وفى حالتنا فان هذا الجهاز الذى يعمل به نحو ٣ مليون موظف وكذلك فى شركات القطاع العام البالغ عددهم ١.٦ مليون عامل وموظف يسيطر على حركتهم عدد من الافراد لا يزيدون عن ٥٠ الف موظف قيادى (الذين يشغلون الوظائف من الدرجة الاولى حتى وكيل الوزارة) وهؤلاء هم مركز ومحط اهتمام مراكز ومعاهد التدريب الاجنبية والغربية، حيث يشكلون بوصلة الحركة الجماعية ويؤثر نمط تفكيرهم واتجاهاتهم القيمية فى مسار ومستقبل هذا القطاع الحيوى فى المجتمع والدولة فى مراحل التحول الحساسة.

وتكشف اتفاقية التعاون الفنى بين مؤسسة هانززايدل HSF الالمانية ووزارة الدولة للتنمية الادارية الموقعة فى ٣٠ مايو ١٩٨٤ والمجدد العمل بها وفقا للاتفاقية الموقعة فى ٥ مارس ١٩٨٧. والتى تجدد كل ثلاث سنوات على جوانب فى غاية الخطورة والخبث لمثل هذه الاتفاقيات (انظر الملحق رقم «١») كما تبين اتفاقية المنحة المقدمة من الولايات المتحدة الى جمهورية مصر العربية فى مجال التدريب والتنمية والموقعة عام ١٩٨٥ مدى ومغزى هذا التوجه الغربى، فوفقا لما ورد فى اتفاقية تجديد التعاون بين مؤسسة هانززايدل الالمانية ومصر فان اهداف الاتفاقية تنحصر فى :

(١) اطلاع الادارة العليا على الاساليب الجديدة لزيادة الكفاءة وتحسين الادراك والفهم للاداء الادارى.

(٢) اعداد مديرين يتقلدون اعلى مستويات الوظائف.

(٣) اعداد جيل جديد من المديرين المصريين.

ومقابل ١.١ مليون مارك المانى تقدم على ثلاث سنوات هى فترة تجديد الاتفاقية (٨٧ - ١٩٨٩) مارست المؤسسة الالمانية اكثر اشكال الاستهتار بالطرف المصرى بالاتفاقية كما تمكنت من الحصول لمديرها المقيم فى مصر على وضع الحصانة الدبلوماسية طبقا لخطاب ملحق بالاتفاقية من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرى (كمال حسن على) فى عام ١٩٨٣ بحيث اصبح د. «رودلف بامبرجر» المدير الالمانى للمؤسسة فى مصر هو أسرته والخبراء الالمان الذين تستقدمهم المؤسسة لتدريب المصريين لهم من الحصانات والامتيازات الجمركية والضرائبية مايضع علامات استفهام حقيقية حول دورهم الحقيقى فى مصر.

وبرغم ان الاتفاقية تمنح الجانب المصرى بعض الصلاحيات الهامة فى الامور المالية للانفاق على المشروع التدريبى المشترك الا ان التجربة قد اثبتت مايكمن تحت السطح من علاقات مشبوهة بين هذه المؤسسة واجهزة مؤثرة خارج مصر سواء فى المانيا او الولايات المتحدة.

وتكشف الوثائق المرفقة فى ملاحق هذه الدراسة حقائق مذهلة فى هذا الشأن (ملاحق رقم ٢، ٣، ٤، ٥) نركزها فى النقاط التالية:

١- فى الاجتماع الذى جرى بين ممثل الجانب المصرى فى الاتفاقية (د. محمود مختار منصور) ومدير المؤسسة الالمانى المقيم فى القاهرة. (د. رودلف بامبرجر) بتاريخ

١٩٨٧/٦/٣ رفض الممثل الالمانى اطلاع الجانب المصرى على التقرير المفصل عن نشاط المؤسسة فى القاهرة فى الفترة السابقة (اى منذ عام ١٩٨٤) والمبالغ التى تم صرفها، حيث أكد الممثل الالمانى انه قد ارسل هذه التقرير الى رؤسائه فى المانيا وغير مصرح له اطلاع الجانب المصرى عليها ؟!

٢ – كما رفض الممثل الالمانى ايضاح القيمة المالية لتكاليف كل متدرب مصرى قامت المؤسسة بتدريبه فى مصر.

٣ – وعن تكاليف الخبراء الالمان الذين يستقدمون للتدريب والاشراف على بعض البرامج المنفذة خلال فترة الاتفاقية فهى تتراوح بين ٨ الاف الى ٢٠ الف مارك للخبير الواحد. فاذا قدرنا ان عدد هؤلاء الخبراء يتراوح عددهم سنويا بين ١٠ خبراء الى ١٢ خبير فان هؤلاء يحصلون وحدهم على مابين ١٥٠ الف مارك الى ٢٠٠ الف مارك سنويا اى انهم يحصلون فى المتوسط على ٤٠٪ من قيمة ما تنفقه المؤسسة الالمانية طبقا لما ورد فى الاتفاقية؟!

٤ – وتكشف مذكرة رسمية اخرى رفعها ممثل الجانب المصرى (د. مختار منصور) الى رؤسائه فى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الى تجاهل المؤسسة الالمانية للطرف المصرى فى عقد الدورات التدريبية وذلك فى مذكرة بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٦.

٥ – ويبين ممثل الجانب المصرى فى مذكرة رسمية اخرى الى ان الجانب المصرى قد ترك الجانب الالمانى وعلى مدار ٤ سنوات سابقة يتصرف فى كل شيء واهمل الجانب المصرى ممارسة سلطاته وصلاحياته سواء بالنسبة للاشراف المالى او الادارى او الفنى بل ووصل الامر – على حد تعبير ممثل الجانب المصرى – الى ان تتولى المؤسسة الالمانية ترشيح بعض المصريين من المتدربين للسفر الى المانيا والى الخارج دون الرجوع الى الجانب المصرى وهو ما يمثل اهدارا واستهتارا باختصاص اصيل للطرف المصرى.

٦ – ويظهر المنشور الدورى رقم (٣) الذى اصدرته الادارة المركزية للتدريب بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة بتاريخ ١٠ يونية ١٩٨٧ الصراع الذى دار بين ممثل الجانب المصرى من جهة ومؤسسة هانز زايدل بالقاهرة من جهة اخرى بهدف احتواء التوسع والإختراق السرطانى الذى مارسته المؤسسة الالمانية والقائمين عليها باتصالها المباشر – ودون الرجوع الى الجانب المصري – باجهزة الدولة المختلفة وشركات القطاع العام بهدف ترشيح بعض العاملين فيها من شاغلى الوظائف القيادية فى دورات تدريبية تنظمها المؤسسة بأساليبها الخاصة، حيث اعلن المنشور الصادر من الجانب المصرى جميع المصالح الحكومية بموافاة الجهاز المركزى باحتياجاتهم التدريبية والتنبيه بعدم الاتصال بالجانب الالمانى الا عن طريق الجانب المصرى الممثل بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة (ملحق رقم «٥»).

٧ – وقد وصل الامر بالجانب الالمانى الى ان يختار بنفسه اسم المندوب المصرى الذى يمكن التعاون معه ككمثل للجانب المصرى.

وبالفعل فلم تمض شهور قليلة الا ومارست اجهزة حساسة فى المانيا ومصر ضغوطا لاستبدال ممثل الجانب المصرى فى الاتفاقية (د. محمود مختار منصور) بآخر اكثر ليونة واكثر استعدادا للصمت.

هذا من حيث الصراع الذى دار بين طرفين افترض من البداية ان الاتفاقية تستهدف تنظيم التعاون بينهما، بينما اظهرت التجربة ان الصراع يعكس ميزان للقوى واتجاهات للمصالح متنافرة ومتضاربة، وان الطرف الالمانى كان باستغلاله بنود هذه الاتفاقية يرغب فى اجراء انشطة اخرى تتجاوز الطابع التدريبى والفنى ليصل الى عمق النخب الإدارية والقيادية بالمجتمع والدولة.

وتظهر قائمة المتدربين فى بعض ندوات ومؤتمرات ودورات هذه المؤسسة طابع الأهتمام الألمانى حيث يشغل معظمهم مراكز حساسة ومؤثرة فى أجهزة الدولة المختلفة . وبالقطع فإن الخبراء الألمان سوف يطرحون طابع الخبرة الألمانية والرؤية الألمانية لقضايا التنمية والتحديث وهى فى جوهرها معادية للتخطيط والإشتراكية ومحبذة لاتباع النموذج الغربى الرأسمالى الذى لم تثبت صلاحياته خارج نطاق الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية الأوربية .

وتشير بعض المصادر الى أن عدد المتدربين المصريين الذى تلقوا برامج تدريبية لدى مؤسسة هانززايدل وتحت اشراف الخبراء الالمان يتراوحون بين ثلاثة آلاف الى خمسة آلاف متدرب مصرى خلال الفترة من ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٢ وان معظم هؤلاء يشغلون مواقع فى غاية الأهمية على قمة الهرم الإدارى والتنفيذى المصرى .

* * *

نأتى الى مؤسسة " فردريش ابيرت " الألمانية والتى نشطت بدورها فى مجال النقابات العمالية والقوى العاملة، حيث نظمت هذه المؤسسة الكثير من الندوات والدورات التدريبية لقيادات اتحاد العمال والنقابيين المصريين فى مختلف القطاعات وبرغم ندرة البيانات والمعلومات المتاحة عن حجم نشاط هذه المؤسسة فى مصر ، فانه يكفينا أن نشير الى احد ندواتها التى نظمتها بالتعاون مع الجمعية المصرية للاتصال من اجل التنمية التى يتولى رئاستها صفوت الشريف وزير الإعلام المصرى والرجل القوى فى البنية السياسية المصرية لتعطى صورة عن حجم فاعلية واتصالات هذه المؤسسة حيث حضر هذه الندوة وحدها مايزيد عن ١٤٠ مشاركاً بعضهم شغل وظائف وزارية سابقة وبعضهم يشغل مراكز أكاديمية رفيعة وتنفيذية مؤثرة وصحفية ...الخ . قدمت خلالها عشرات الأبحاث والأوراق حول " تنمية فرص العمل فى مصر " وطرحت خلالها أفكار شديدة الأرتباط بمفاهيم مؤسسات التمويل الرأسمالية الدولية كالبنك وصندوق النقد الدولى(٨٥) .

وقد عبر عن هذا الطابع السياسى للمؤسسة الألمانية ممثل المؤسسة فى مصر السيد

"فرتزبيفر" بقولة (ان مؤسسة فردريش ابيرت تعتبر من أقدم المؤسسات السياسية الكبرى بجمهورية المانيا الأتحادية فقد تأسست عام ١٩٢٥ حاملة إسم أول رئيس لالمانيا وتكرس المؤسسة نشاطها فى مجالات تنمية الوعى الإجتماعي تعميقاً للديمقراطية والتفاهم والمشاركة بين الشعوب وتوثيق التعاون الدولى وحماية السلام) (٨٦) .

ولايغيب عن المحلل الدقيق المضامين السياسية الاستخباراتية لمثل هذه المقولات كالمشاركة بين ، الشعوب ، وتوثيق التعاون الدولى ، وحماية السلام .. الخ



ملاحق ووثائق

AGREEMENT BETWEEN:

HANNS - SEIDEL - FOUNDATION AND THE MINSTER OF CABINET AFFAIRS

& MINISTER OF STATE FOR ADMINISTRATIVE DEVELOPMENT

INTRODUCTION.

HANS - SEIDEL - FOUNDATION (HSF) AND DR. ATEF EBEID THE MINISTER OF CABINET AFFAIRS AND ADMINMSTRATIVE DEVELOPMENT AGREE TO CONTINUE THEIR COOPERATION IN REGARD TO - 10 - OF THE AGREEMENT FROM 30 MAY 1984. THE NEW AGREEMENT WILL LAST THREE YEARS I.E.1987,1988.1989.

THE AGREEMENT IS CARRIED OUT BY THE CONCERNED MANAGEME AND DEVELOPMENT AGENCIES IN EGYPT. OTHER OFFICIAL INSTITUTIONS IN EGYPT, WHICH ARE INTERRESTED IN MANAGEMENT TRAINING CAN PARTICIPATE IN THIS COOPERATION.

2 - OBJECTIVES:

THIS COOPEATION IS AIMED TO IMPROVE MANAGEMENT PERFORMANCE IN EGYPT THROUGH MANAGEMENT DEVELOPMENT AND TRAINING OF MEMBERS OF PUBLIC AND PRIVATE - SECTOR MANAGEMENT.

3 - THE OBJECTIVES OF THIS AGREEMENT ARE:

a) TO ACQUAINT TOP - MANAGEMENT WITH ALTERNATE METHODS OF INCREASING EFFICIENCY AND RAISING PRODUCTIVITY BY IMPROVING RATIONALITY IN MANAGERIAL PERFORMANCE.

b) TO PREPARE MANAGERS TO ASSUME HIGHER LEVEL POSTS BY DEVELOPING AND INSURING BETTER PERSONL FUNCTOIONS AND PRACTICES.

c) TO TRAIN EGYPTIAN TRAINERS WITH THE NEWEST MANAGERIAL SKILLS IN A WAY THAT THEY ARE ABLE TO DEVELOP THE MANAGERIAL SKILLS FOR A NEW GENERATION OF LEADERSHIP.

d) TO SUPPORT THE EGYPTIAN AIM TO CREATE TRAINING INSTITUTIONS WHOSE MAIN INTENTION IS TO PREPARE TOP AND MIDDLE MANAGEMENT.

4 - ACTIVITIES

TO ACHIEVE THE OBJECTIVES STATED IN - 3 - THE FOLLOWING

ACTIVITIES ARE TO TAKE PLACE:

a) HSF WILL PROVIDE QUALIFIED GERMAN EXPERTS TO PRESENT NEW METHODS, TECHNIQUES AND PROGRAMS IN THE AREA OF MANAGEMENT TRAINING.

b) GERMAN EXPERTS WILL TRAIN AND SUPERVISE EGYPTIAN

TRAINERS IN THE ABOVE MENTIONED NEW METHODS, TECHNIQUES AND PROGRAMS FOR THE PERIOD OR THIS AGREEMENT.

C) HSF WILL HELP TO EQUIP AN EGYPTIAN TRAINING CENTER WITH

THE THINGS NECESSARY TO DO SUCCESSFUL MANAGEMENT TRAINING.

5 - THE DETAILS OF - 4 - WILL BE OUTLINED BY BOTH PARTIES CONSIDERING THE FUNDS ALLOCATED FOR THE PROJECT YEARLY. UNDER THIS ASPECT A LETTER DATED 20 NOVEMBER 1986 WILL BE PART OF THIS CONTRACT (SEE ANNEX 1) THE FUNDS ALLOCATED UNDER THIS GRANT HAVE TO BE SEPARATED ACCORDING TO THE GENERAL CONTRACT PROVISIONS (SEE ANNEX 2) WHICH ARE PART OF THIS AGREEMENT.

ADMINISTRATION

THE COOPERATION WILL BE EXECUTED BY:

a) THE PROJECT - MANAGER OF HSF AND

B) A RESPONSIBLE PERSON NAMED BY THE EGYPTION PART, THEY WILLBE.

RESPONSIBLE TO ABOARD OF DIRECTOR WHICH HAS FOUR MEMBERS:

a)THE CHAIRMAN OF HSF AND ANOTHER REPRESENTATIVE APPOINTED BY HIM.

b)THE MININSTER OF ADMINISTRATIVE DEVELOPMENT AND ANOTHER REPRESENTATIVE APPOINTED BY HIM.

THE BOARD OF DIRECTORS HAS TO MEET, IF POSSIBLE, ONCE A YEAR.

7 - FUNDS

THE HSF WILL PROVIDE DURING THE THREE YEARS TIME THE FOLLOWING AMOUNTS FOR THE MEASURES REFERRED TO IN4:

650,000 DM FOR TRAINING PURPOSES (GERMAN EXPERTS A.S.O)

170,000 DM FOR RUNNING THE TRAINING SEMINARS.

280,000 DM FOR EQUIPMENT OF ONE TRAINING CETER.

THE AMOUNTS WILL BE PROVIDED IN INSTALLMENTS VIA HSF.

8 - GENERAL TERMS

TO FULFILL THE ABOVE MENTIONED ACTIVITIES THE EGYPTIAN PARTNER WILL PROVIDE THE TRAINERS AND IF NECESSARY THE TRAINING FACILITIES IN THE PUBLIC SECTOR. THE EGYPTIAN PART HAS TO MAKE THE ROOMS AVAILABLE FOR THE PLANNED TRAINING CENTER.

9 - THE EGYPTIAN PARTNER PROVIDES ALL EFFORTS WITH THE CONCERNED EGYPTIAN GOVERNMENTAL AUTHORITIES TO FACILITATE THE STAY OF THE GERMAN PROJECT - MANAGER AND HIS FAMILY AND OF THE SHORT - TIME EXPERTS PROVIDING SERVICES TO THE PUBLIC SERVICE IN EGYPT WITH RESPECT TO STAYING PERMITS, TAXES, CUSTOMS, ACCORDINF TO EGYPTIAN LAWS AND REGULATIONS. THIS STATEMENT IS BASED ON A LET TER FROM HIS EXCELLENCY KAMAL HASSAN ALI ,EX - PRIM MIN

IT IS A PART OF THE AGREEMENT (SEE ANNEX 3).

10 - THE AGREEMENT CAN BE EXTENDED IF BOTH PARTIES AGREE UPON IT.

11- THE AGREEMENT IS PREPARED IN ARABIC, GERMAN AND ENGLISH, IN CASE OF DIVERGENCE THE ARABIC TEXT WILL PREVAIL THE AGREEMENT

CAIRO 5.3 . 1987

H.E. ATEF MOHAMMED EVEID	DR . RUDOLF BAMBERGER,
MINISTER OF ISTATE FOR CABINET AFFAIRS.	GOVERNMENTAL DIRETOR,
MINISTER OF ADMINISTRATIVE DEVELOPMENT.	REPRESENTATIVE OF HSF INEGYPT.

ترجمة حرفية

اتفاقية بين مؤسسة هانز سيدل

ووزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية

١-مقدمة:

قد اتفق كل من مؤسسة هانز سيدل HSF والسيد الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والتنمية الادارية على استمرار تعاونهما طبقا للاتفاقية الموقعة فى ٣٠ مايو ١٩٨٤ وتنفذ الاتفاقية من قبل الادارات المختصة ووكالات التنمية فى مصر ومؤسسات رسمية (حكومية) اخرى فى مصر وهى التى تهتم بتدريب الادارة يمكن ان تشارك فى هذا التعاون .

٢-الاهداف :

هذا التعاون يهدف الى تحسين اداء الادارة فى مصر من خلال تنمية وتطوير الادارة وتدريب اعضاء ادارة كل من القطاع العام والخاص .

٣- اهداف هذه الاتفاقية :

أ - اطلاع الادارة العليا بالاساليب المتعاقبة لزيادة الكفاءة ورفع الانتاجية وذلك بتحسين الادراك فى الأداء الادارى .

ب - لاعداد مدربين يتقلدوا أعلى مستوى من الوظائف وذلك بتطوير والتاكيد على وظائف الافراد والتدريب.

جـ - لتدريب المديرين المصريين باحدث المهارات الادارية بشكل يمكنهم ان يطوروا المهارات الادارية لجيل جديد من القيادة .

٤-الانشطة - الاجراءات والتدابير :

لتحقيق الاهداف التى ذكرت فى البند (٣) لابد ان تتخذ الخطوات الاتية :

أ - تقدم مؤسسة هانز سيدل خبراء المان مؤهلين ليقدموا طرق واساليب فنية وبرامج حديثة فى مجال تدريب الادارة .

ب - الخبراء الالمان سوف يدربوا ويشرفوا على المدربين المصريين بالطرق الحديثة السابق ذكرها والاساليب والبرامج خلال فترة الاتفاقية

جـ - تساعد (هانز سيدل) فى التجهيز الالى لمركز تدريب مصرى بما يلزم لكى يجعل عملية التدريب الادارى ناجحة .

٥- التفاصيل للبند (٤) سوف يحدده كل من الطرفين اخذين فى الاعتبار ان الاموال تخصص للمشروع سنويا وبهذا الخصوص فان الخطاب المؤرخ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠ سوف يصبح جزء من هذا العقد (انظر الملحق رقم ١) الاموال تخصص فى هذه المنحة يجب ان تفصل على حدا طبقا للشروط العامة للعقد (انظر الملحق٢) والتى هى جزء من هذه الاتفاقية .

٦-الادارة:

سيقوم على تنفيذ هذا التعاون :

أ – مدير المشروع لمؤسسة هانز سيدل

ب – شخص مسئول يحدده الجانب المصرى ويكونا مسئولين امام مجلس الادارة الذى يضم اربعة اعضاء :
رئيس مؤسسة (هانز سيدل) ومندوب اخر يحدد من قبله

وزير التنمية الادارية ومندوب اخر يحددمن قبله

لابد ان يجتمع مجلس الادارة مرة فى العام ان امكن

٧ – الاموال :

تقدم الموسسة خلال ثلاث سنوات المبالغ الاتية وذلك لاتخاذ الاجراءات المشار اليها فى البند (٤) :

٦٥٠.٠٠٠ ما رك لاغراض التدريب

١٧٠.٠٠٠ مارك لاقامة مؤتمرات تدريب

٢٨٠.٠٠٠ وذلك لمعدات مركز التدريب

١١٠٠.٠٠٠

هذه المبالغ سوف تدفع على اقساط بواسطة مؤسسة هانز سيدل

٨ – شروط عامة :

لتحقيق الخطوات السابق ذكرها فان الشريك المصرى والمدربين عند الضرورة ستقدم تسهيلات التدريب فى القطاع العام . وعلى الجانب المصرى يجب ان يوفر القاعات للمركز المعد للتدريب .

٩ – يقدم الشريك المصرى كل الجهود مع السلطات الحكومية المصرية المختصة لتسهيل اقامة مدير المشروع الالمانى واسرته والخبراء الذين يحضرون لمدة قصيرة وتقديم الخدمات العامة فى مصر بشان تصريح الاقامة والضرائب والجمارك وذلك طبقا للقوانين والتشريعات المصرية .

هذا البند بناء على خطاب من فخامة كمال حسن على نائب رئيس الوزراء السابق ووزير الخارجية المؤرخ ١٩٨٣/٦/١ويعد هذا جزءاً من الاتفاقية (انظر الملحق ٣)

١٠– الاتفاقية يمكن ان تمتد اذا اتفق الطرفان على ذلك

١١– تعد الاتفاقية باللغة العربية والالمانية والانجليزية وفى حالة الاختلاف النص العربى سوف يحكم الاتفاقية .

القاهرة فى : ١٩٨٧/٣/٥

الجهاز المركزى للتنظـــيم والادارة
الادارة المـركـزيـة للتـدريب
ادارة التخطيط والمتابعة

مـــذكـــرة

للعرض على السيد الدكتور / رئيس الجهاز بشان اجتماع السيد الدكتور /رئيس الادارة المركزية للتدريب وممثل لجانب المصرى باتفاقية التعاون المصرى الالمانى ود.بامبرجر ممثل الجانب الالمانى

عقد اجتماع يوم الاربعاء ١٩٨٧/٦/٣ بمقر الجهاز بين السيد الدكتور /محمود مختار منصور رئيس الادارة المركزية للتدريب وممثل الجانب المصرى فى مشروع اتفاقية التعاون المصرى الالمانى فى مجال التنمية الادراية ود. رودلف بامبرجر ممثل الجانب الالمانى لذات الاتفاقية وذلك بحضور الساده :

١- الاستاذ / محمد يوسف الشافعى مدير عام الادارة العامة لتدريب المحليات .
٢- الاستاذ / رجب عبد الغفار مدير عام الادارة العامة لتدريب القطاع الحكومى
٣- الاستاذ ة/ فردوس اسماعيل عارف مدير عام الادارة العامة لتدريب القطاع العام .
٤- الاستاذة / رجاء الشناوى محمد مدير عام الادارة العامة للبرامج

يهدف مناقشة الموضوعات التالية :

١ - خطة عمل مؤسسة هانس زايدل فى مجال النشاط التدريبى بجمهورية مصر العربية خلال الفترة القادمة من تجديد مشروع الاتفاقية

٢ - تقييم للنشاط الذى قامت به المؤسسة فى مجال التدريب الادارى خلال الفترة الماضية بالنسبة للموضوع الاول فقدتم مناقشة النقاط التالية :

أ - البرامج التى ستتضمنها خطة العمل للمؤسسة وامكانية اعداد برامج مستوى الادارة العليا تنفذها المؤسسة خلال الخطة

ب - عدد الخبراء الالمان الذى يمكن للمؤسسة ان تدعوهم للقيام بالتدريب فى البرامج المقترحة

جـ - تكاليف كل برنامج اوسيمنار سيتم تضمينه فى خطة العمل .

وقد طالب الجانب المصرى بدعوة مجلس الادارة لاجتماع فى فترة لاحقة لمناقشة الخطة واقرارها حسب الاتفاقية

وقد اوضح السيد / ممثل الجانب الالمانى مايلى :

-انه يجب الحصول على موافقه رؤسائه على تضمين تكلفة البرامج التدربية خطة عمل المؤسسة

-ان المؤسسة يمكنها ان تعد نوعيات متعدده من البرامج ولجميع المستويات الادراية وفقا للاحتياجات التى يحددها الجانب المصرى وفى حدود امكانيات المؤسسة .

- ان تكاليف الخبراء الالمان الذين يستقدمون للتدريب والاشراف على بعض البرامج المنفذة خلال فترة الاتفاقية تتباين كثيرا وتتراوح من ٨٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠ مارك للخبير الواحد - اما عن المدربين المصريين فقد اوضح ان هناك عدد منهم يتعامل مع المؤسسة - ومنهم عدد من العاملين بالجهاز وقد تم فعلا اعداد اثنين منهم للعمل كمدربين وهما:

١- الاستاذة / امال احمد امين

٢- الاستاذة/ هدى حنطر

وقد طلب الجانب المصرى ايضاحا عن المعاملة المالية لهؤلاء المدربين -فاوضح ممثل الجانب الالمانى ان المؤسسة تمنح المدرب المصرى الذى تم اعداده مصاريف شخصيه

pocket money بالا ضافة الى دفع تكاليف الاقامة كاملة بالنسبة للدورات التى تنفذ خارج القاهرة . وقد رفض ممثل الجانب الالمانى ايضاح القيمة المالية لهذه التكاليف لكل مدرب

اما عن الموضوع الثانى وهو ما يختص بتقييم شامل لنشاط المؤسسة خلال الفترة الماضية متضمنا المبالغ التى تم صرفها وعدد المتدربين الذين شاركو ا فى الدورات التى عقدت وجميع الدورات التى نفذت - فقد اوضح ممثل الجانب الالمانى بانه اعد تقريرا مفصلا وتم ارساله لرؤسائه بالمؤسسة فى المانيا وغير مصرح له ان يطلع الجانب المصرى عليه وقد اوضح ان راتب ممثل الجانب الالمانى وتكاليف المؤسسة بمصرلا تتضمنه المبالغ الوارده فى الاتفاقية

وقد اتفق الجانبان المصرى الالمانى على دعوة مجلس الادارة لإنعقاد ومناقشة ما سيتم عمله خلال الفترة القادمة على ان يتم الترتيب لهذا الاجتماع عقب عودة ممثل المؤسسة الالمانية من المانيا « حيث انه سيكون فى الفترة من ٦يونيو ١٩٨٧ الى ١٠ اغسطس ١٩٨٧ »وسيتم خلال هذه الفترة تحديد الاحتياجات التدريبية على مستوى الجهاز الادارى للدولة والهيئا ت ووحدات القطاع العام والمحليات التى يمكن ان تقوم المؤسسة باعداد برامج لها وتنفيذها خلال الفترة القادمة .

رئيس الادارة المركزية للتدريب

(د. محمود مختار منصور)

الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
الادارة المركزية للتدريب

مــذكـرة

للعرض على السيد الاستاذ الدكتور رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بشأن اتفاقية هانس زايدل

أ- فترة الاتفاقية السابقة :

يبين من نصوص الاتفاقية السابقة (وهى ذات نصوص الاتفاقية الحالية) وخاصة البند ٥ « يحدد الطرفان معا » تفاصيل تنفيذ النشاطات السابق ذكرها فى البند ٤ مع الاخذ فى الاعتبار ان الاعتماد ات المالية الخاصة بالمشروع ستخصص على مدار العام تبعا لمتطلبات العمل ..

- ويكون اتفاق هذه الاعتمادات طبقا لما تنص عليه الاتفاق العام (انظر الملحق رقم (١)) وتعتبر هذه الشروط جزءا من الاتفاقية

- وبيين من الشروط العامة للاتفاقية ان الادارة المالية وطريقة استخدام الاعتماد المالى المخصص لها يجب ان يتم بالاتفاق بين الجانبين المادة ١ ،٢ ،٣ ،٤ ،٥ ،٦، والمفهوم الحرفى لهذه النصوص يفهم منه ان المؤسسة الالمانية قد تركت للجانب المصرى مهمة الادارة المالية .

- كما اوضحت المادة ٤ فقره ب

«يمكن عمل مراجعة وتفتيش مفاجىء على الحسابات والدفاتر وتزويد الطرف الاخر بالبيانات الضرورية »

ومن واقع الملفات الموجودة لدى الا دارة المركزية للتدريب فـأنه يبدو ان الجانب المصرى قد ترك للممثل الالمانى كافة السلطات والاختصاصات المتعلقة بالجانب المصرى سواء من الناحية المالية والادارية والفنية ومن المؤسف ان يصل الامر الى ان يختار ويرشح مندوب المؤسسة الالمانية المستفيد من دورات هذه الاتفاقية وزياراتها فى الخارج وهو الاختصاص الذى يجب ان يظل للجانب المصرى !!!

واخيرا وصل الامر الى ان يرشح مندوب المؤسسة اسم المندوب المصرى الذى يمكن التعاون معه كممثل للجانب المصرى .

وعلى الرغم من ان نصوص الاتفاقية توجب مسئولية مدير المشروع والمسئول المصرى عن تنفيذ هذه الاتفاقية امام مجلس الادارة فانه وفقا لسجلات الإدارة المركزية للتدريب لم يمارس مجلس الادراة اى نشاط فى هذا الشأن كما لم ينعقد رسميا للنظر فى نشاط المؤسسة .

ب - الاتفاقية الحالية :

- حتى كتابة هذا التقرير لم تصلنا صورة رسمية من الاتفاقية وعلى الاخص النسخة العربية حيث تنص المادة ١١ انه فى حالة اللبس يؤخذ بالنص العربى

- كما لم يصلنا من الجانب الالمانى الملاحق المشار اليها فى الاتفاقية وعلى الاخص الشروط العامة للاتفاقية ملحق رقم (١) . المشار اليها فيما يتعلق بالاشراف الفنى والمالى والادارى من الجانبين

يتبين من المحضر الابتدائى الذى فى اللقاء الاول مع السيد / مندوب المؤسسة اننا سوف نصادف صعوبات كبيرة لكى يتعود المندوب الالمانى على اسلوب المشاركة حيث جرى العمل على ان ينفرد بكافة المسائل الفنية والمالية والادارية .!!

وهو الامر الذى يتطلب عقد مجلس الادارة فى اقرب وقت ممكن للتصديق على خطة عمل مكتوبة ومحددة التواريخ وجداول المصروفات والتكلفة المالية لكافة النشاطات المختلفة حسبما هو موضح بنصوص الشروط العامة للاتفاقية للسنوات القادمة الموضحة بها .

رئيس الادارة المركزية للتدريب
(د. محمود مختار منصور)
وممثل الجانب المصرى بالاتفاقية

الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

مــذكــرة

للعرض على السيد الاستاذ الدكتور رئيس الجهاز

يتبين من خطاب المؤسسة المرفق بشأن برامجها خلال شهرى يونيو ويولية الاتى :

من ناحية الشكل:

يفيد الخطاب انه ستقوم المؤسسة بتنفيذ الدورات التالية بما يعنى مجرد الاخطار دون حتى مجرد اخذ رأى الجانب المصرى ولم يشر الى اى موافقه او اتفاق على هذه الدورات وذلك بالمخالفه لنصوص الاتفاقية.

من الناحية الفنية:

- يتبين من الخطاب ان هذه الدورات لا تتضمن اى معونة فنية المانية وانما هى مجرد استدعاء لعدد كبير من كبار العاملين بالحكومة والقطاع العام للاشتراك فى دوره يحاضر فيها متدربين مصريين تحت التمرين.
- لا يوجد فى هذه الدورات من يقيم هؤلاء المحاضرين تحت التمرين.
- لا يوجد مشرف فني على هذه الدورات سوى المترجم.
- بزيارتى لمقر المؤسسة تبين غياب العنصر الالمانى نهائيا . خلال هذه الدورات.

من الناحية الادارية والمالية:

- لم يبين لنا خطاب المؤسسة التكاليف المالية لهذه الدورة.
- ولم يحدد لها المشرف الادارى.

وقد تم الموافقة على دورتى المنصورة والسويس بعد الكتابة الى مديرى مديريات التنظيم والادارة بهاتين المحافظتين للاشراف الفني والتقييم وموافاتنا بتقرير كتابي.

اما باقى الدورات فقد رأينا ان تعقد فى المركزية للتدريب حتى يمكن توفير عنصرى الاشراف الفنى والادارى وخاصة ان المكان المعد فى المؤسسة الالمانية غير مجهز لأن يكون صالة محاضرات للتدريب.

رئيس الادارة المركزية للتدريب
(د. محمود مختار منصور)
وممثل الجانب المصرى بالاتفاقية

الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
الادارة المركزية للتدريب

منشور رقم (٣) بشأن
اتفاقية التعاون المصرى/ الالمانى فى مجال التنمية الادارية

السيد الاستاذ /

تحيه طيبة وبعد،

بمناسبة توقيع اتفاقية التعاون المصرى/ الالمانى فى مجال التنمية الادارية المؤرخة فى ٥ مارس ١٩٨٧ والمتضمنة الاهداف التالية:

١- تعريف الادارة العليا بطرق جديدة لزيادة الكفاءة ورفع الانتاجية عن طريق الاداء الادارى الحكيم.

٢ – اعداد العاملين بالادارة للوصول الى درجات اعلى عن طريق تطويرهم وتحسين ادائهم الشخصى.

٣ – تدريب المدربين المصريين بأحدث المهارات الادارية بطريقة تمكنهم من تطوير المهارات الادارية لجيل جديد من القادة.

نرجو التكرم بالتنبيه بموافاتنا باحتياجاتكم التدريبية فى ضوء الاهداف المشار اليها عاليا والتى ستنفذ بالتعاون مع مؤسسة هانس زايدل الالمانية المبرم معها الاتفاق وفى التخصصات التى ليس لها مقابل فى المجتمع المصرى.

مع العلم بأن المعونة الالمانية وفقا للاتفاقية محدودة للغاية وتقتصر على حضور عدد قليل من المدربين الالمان ولفترات قصيرة.

هذا مع رجاء التكرم بالتنبيه بعدم الاتصال بالجانب الالمانى الا عن طريق الجانب المصرى وقد تم الاتفاق مع الجانب الالمانى بذلك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الادارة المركزية للتدريب
وممثل الجانب المصرى بالاتفاقية
(د. محمود مختار منصور)
١٩٨٧/٦/١٠

هوامـــــش ومـــــراجع

(١) MARTIN B.HICKMAN (EDITOR);"PROBLEMS OF AMERICAN FOREIGN POLICY",GLENCOE PRESS INSIGHT SERIES, SECOND EDITION 1975,P.193.

(٢) أمين هويدى «فجوة الأمن القومى العربى «مجلة الفكر الاستراتيجى العربى، بيروت العدد الاول، يوليو ١٩٨١.

(٣) عن تأثير الخلافات العربية على الامن القومى انظر:

د. كاظم هاشم نعمه «آثار الخلافات العربية على الامن القومى العربى» مجلة المنار، * العدد (١٧) مايو ١٩٨٦.

(٤) د. احمد شوقى الحفنى، الامن القومى.. دراسة نظرية فى الاصول والمفاهيم، مجلة المنار العدد ٣٩ – ٤٠ ابريل ١٩٨٨ ص٣٤.

(٥) المرجع السابق.

(٦) د. عبد الوهاب الكيالى وآخرون «موسوعة السياسة» بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩ ص١٣١.

(٧) د. محمد مصالحه «مسألة الامن العربى بين المفاهيم.. الواقع.. والنصوص»، مجلة شوؤن عربية تونس، العدد (٣٥) يناير ١٩٨٤.

(٨) د. على الدين هلال «الامن القومى.. دراسة فى الاصول» مجلة شوؤن عربية، المرجع السابق.

(٩) د. احمد شوقى الحفنى، مرجع سابق.

(١٠) د. عبد المنعم المشاط «ابعاد دراسة الامن القومى المصرى» مجلة الدفاع، القاهرة، العدد الاول، اكتوبر ١٩٨٤ ص٥٠.

(١١) د. عبد الله العمرى «الامن القومى العربى فى مرحلة اسلحة التدمير الشامل» مجلة المنار العدد (١٧) مرجع سابق ص٣٠.

(١٢) د. عبد المنعم سعيد «ادارة الازمات والصراعات الدولية «مجلة المنار، العدد (٢٠) اغسطس ١٩٨٦. ص٦١.

(١٣) لقد نجحت اسرائيل وامريكا بعد عام ١٩٧٤ فى تحقيق مالم تستطع ان تحققه طوال تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى بسبب قدرة الولايات المتحدة على تطويع واحتواء الرئيس المصرى انور السادات والجماعة الحاكمة فى مصر بوسائل متعددة .

(١٤) د. عبد المنعم سعيد، مرجع سابق ص٦٦.

(١٥) الكتابات التى استغرق أصحابها فى المفهوم العسكرى للامن كثيرة نكتفى منها بالاتى:

* عميد محمد عبد الكريم نافع «الامن القومى» القاهرة، مطبوعات الشعب ١٩٧٥.

* لواء عدلى حسن سعيد، «الامن القومى واستراتيجية تحقيقه» القاهرة، الهيئة المصرية

العامة للكتاب ١٩٧٧.

* لواء حسام سويلم «حكومة الحرب الاسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الاوسط» مجلة المنار، القاهرة العدد (٦٧) يولية ١٩٩٠.
* لواء حسام سويلم ترسانة اسرائيل من الصواريخ البالستيكية ووسائلها المضادة» مجلة المنار العدد (٥١) مارس ١٩٨٩.
* لواء حسام سويلم «الامن القومى المصرى فى خطر» سلسلة مقالات بجريدة الوفد المصرية بتاريخ ٥/٨، ٥/٩، ٥/١٠، ٥/١١، ١٩٩٢/٥/١٢.
* لواء طه المجدوب «ثغرات فى جدار الأمن العربى «سلسلة مقالات بجريدة الاهرام القاهرية خلال النصف الاول من شهر ابريل ١٩٩٢.
* د. عبد المنعم المشاط «البعد العربى للامن القومى المصرى» مجلة الدفاع، القاهرة العدد الثالث ابريل ١٩٨٥.
* د. جهاد عوده «مدخل نظرى لصنع سياسة امن لنظام فى دولة نامية مجلة الدفاع، لواء ممدوح عطيه «الامن القومى العربى *القاهرة، العدد الخامس اكتوبر ١٩٨٥. وردع العدوان الاسرائيلى التقليدى وفوق التقليدى «مجلة المنار، القاهرة، العدد (٦٥) مايو ١٩٩٠.
* لواء حسام سويلم «هل يكون العراق بداية الجولة العربية الاسرائيلية السادسة» مجلة المنار»، المرجع السابق.

والمدهش ان الكاتب الاخير قد انتقل من مركز المدافع عن الجهد العسكرى العراقى والعلمى في مايو ١٩٩٠ والمطالبة بالاستعداد للتصدى لاسرائيل عسكريا (عدد ٦٧ من المنار) الى موقف استعداء أمريكا على العراق ودعوة الولايات المتحدة لتصفية مصادر القوة العراقية بسلسلة مقالاته بجريدة الوفد بتاريخ ١٩٩٢/٨/١ ، ١٩٩٢/٨/٢؟

(١٦) انظر مثل هذه الدعوة فى:

د. غسان عطية «ضرورة نظام اقليمى عربى فى عالم متعدد الاقطاب» «مجلة المنار» العدد (١٧) مايو ١٩٨٦. وربما نجد بداية هذه الموجه فى كتابات توفيق الحكيم وغيره من بعض الكتاب المرتبطين بنظام السادات بعد عام ١٩٧٧.

(١٧) حول المفهوم الاجتماعى للامن القومى انظر:

* محمد سيد احمد «حول تحولات مفهوم الامن العربى خلال السبعينات» مجلة الفكر الاستراتيجى العربى، بيروت، العدد الاول، يوليه ١٩٨١.

(١٨) د. عبد المنعم المشاط «البعد الافريقى للامن القومى المصرى» مرجع سابق.

(١٩) د. عبد المنعم المشاط «البعد العربى للامن القومى المصرى» مرجع سابق.

(٢٠) امين حامد هويدى «الصراع العربى الاسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى» مركز دراسات الوحدة العربية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣ ص١٥.

(٢١) د. عبد المنعم سعيد، مرجع سابق ص٦١.

(٢٢) يمكن الرجوع فى هذا الصدد الى المراجع الثلاثة التالية:

SHARMAN KENT "STRATEGIC INTELEGENCE FOR AMERICAN WORLD POLICY" PRINSTON UNIVERSITY PRESS, NEW JERSERY, 1966.

-- W. SCOTT THAMPSON (EDITPR), "THE THIRD WORID.. PREMISES OF U.S POLICY", INSTITUTE FOR CONTEMPORARY STUDIES, COPYRIGHT 1983, P.177.

وبخاصة الفصل (٧) وكذلك.

* صلاح نصر «الحرب النفسية.. معركة الكلمة والمعتقد» جزأن – القاهرة، دار القاهرة للطباعة والنشر ١٩٦٦.

(٢٣) لواء دكتور محمود خليل «اسرائيل الى أين.. دراسة فى الابعاد المجتمعية لمفهوم الامن الاسرائيل «مجلة المنار، العدد (١٨) يونية ١٩٨٦.

(٢٤) تضمنت الوثيقة رؤية اسرائيلية تجاه استغلال التناقضات الدينية والعرقية والقومية فى البلدان العربية لدفع الامور الى حد الانقسام والحروب الاهلية انظر ترجمة لهذه الوثيقة فى:

* عوديد ينون «استراتيجية اسرائيل فى الثمانينات» ترجمها عن العربية الى الانجليزية اسرائيل شاماك والى العربية بدر الرفاعى، مجلة الاهرام الاقتصادى، العدد (٧١٨)، بتاريخ ١٨ اكتوبر ١٩٨٢.

(٢٥) بالنسبة للحالة اللبنانية انظر:

TEL AVIV UNIVERSITY "THE DEVELOPMENT OF LEBANON ECONOMY 1950 -1973". PUBOISHED 1974.

وقد نشرت جريدة الاخبار القاهرية بتاريخ ١٩٩٢/٩/١ تتسآل هل بدأ تقسيم لبنان واضعه تصريح الجنرال «اسحاق مورد خاى» قائد المنظمة الشمالية الذى وصف فيه العميل اللبنانى «انطوان لحد» بانه رئيس حكومة جنوب لبنان بانه بداية التقسيم؟!

(٢٦) امين هويدى، المرجع السابق ص٨.

(٢٧) رفعت سيد احمد «الأمن القومى العربى بعد حرب لبنان..دراسة فى تطور المفهوم» مجلة شوؤن عربية، تونس، العدد (٣٥) بتاريخ يناير ١٩٨٤.

(٢٨) نشرت جريدة «واشنطن بوست» الامريكية نص تقرير صادر عن المخابرات الامريكية بشأن تقاضى احد الرؤساء العرب واحد الملوك مبلغ عن طريق الوكالة راجع:

WASHINGTON POST, FEB., 1977.

(٢٩) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع راجع:

عبد الخالق فاروق «مصر وعصر المعلومات.. محاذير حول احتواء العقل المصرى» كتاب

تحت الاصدار، القاهر- الدار العربية للنشر والتوزيع.

(٣٠) د. رفعت سيد احمد «علماء وجواسيس» لندن - دار رياض الريس - للنشر والتوزيع عام ١٩٨٨ ... وكذلك:

* عبد الخالق فاروق - المرجع السابق.

(٣١) جنرال «البرت ميرجلان» مشكلة امن العالم العربى» مجلة المنار - القاهرة العدد (٤) بتاريخ مارس ١٩٨٥ ص٨٧.

(٣٢) المرجع السابق.

(٣٣) محمد فرج.. الدولة وتشكيل الوعى الاجتماعى» القاهرة، مجلة قضايا فكرية العدد الاول ١٩٨٥ .

(٣٤) د. عصام الدين على هلال «التعليم وقيم التنمية» المكتبة العربية للدراسات التربوية - القاهرة ١٩٨٤ ص١١٥ ومابعدها. وكذلك.

محمد فرج - المرجع السابق.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل راجع:

مغاورى عبد الحميد عيسى مرزوق «الحاجة للانتماء والحاجة للانجاز وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية»، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التربية - قسم علم النفس، ص٥٧ ومابعدها.

(٣٦) سامية سعيد امام حسنين «الاصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح فى المجتمع المصرى «٧٤ - ١٩٨٠» كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير ١٩٨٥.

(٣٧) خالد عزمى «جمعية رجال الاعمال المصريين.. نمط جديد من جماعات المصالح».

مجلة الفكر الاستراتيجى العربى، بيروت، العدد ٢٨ ابريل ١٩٨٩ ص١٦٦ ومابعدها.

(٣٨) من اهم واخطر هذه التقارير:

DOCUMENTS OF THE WOILD BANK, "ARAB REPUBLIC OF EGYPT. THE PRIVATE SECTOR REGULATORY ENVIRONMENT" REPORT NO. 10049- EGT, JUNE 23, 1992, FOR OFFICIAL USE ONLY.

(٣٩) راجع فى تفاصيل ذلك:

«مذكرات سعد زغلول «تحقيق د. عبد العظيم رمضان، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ ص٨٥ ومابعدها.

(٤٠) المرجع السابق.

(٤١) راجع فى ذلك:

* د. سعيد اسماعيل علي، د. سعيد مرسى احمد، تاريخ التربية والتعليم» تاريخ ونظام التعليم فى جمهورية مصر العربية»، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٨.

(٤٢) استتبع ذلك من محمد على ارسال مئات الدارسين فى بعثات تعليمية الى فرنسا كما انشئت مدارس حديثة كالمهندسخانة (١٨١٦) والمدرسة الحربية باسوان ١٨٢٠ ومدرسة السوارى (١٨٢١) ومدرسة المعادن (١٨٣٤) ومدرسة المحاسبين (١٨٣٧) ومدرسة الزراعة ومدرسة الطب البيطرى (١٨٣٨) ومدرسة العمليات (١٨٣٩) كما انشئت لجنة شورى المدارس (١٨٣٦) وديوان المدارس - نظارة المعارف فيما بعد عام ١٨٣٧ - راجع فى ذلك:

د. سعيد اسماعيل على، د. سعيد مرسى، مرجع سابق.

(٤٣) لمزيد من التفاصيل الاحصائية عن التعليم فى مصر يمكن الرجوع الى:

احمد كمال الدين فهمى وعبد الخالق فاروق وأخرون «النشرة الاحصائية» الجهاز المركزى للتنظيم والادارة، العدد الخامس، اكتوبر ١٩٨٦ ملف عن نظم التعليم والتوظف فى مصر.

(٤٤) عن تحليل هذه الظاهرة يمكن الرجوع الى:

محمد فرج «أزمة الانتماء فى مصر» مجلة موقف، نشرة غير دورية العدد الثانى ١٩٨٤.

(٤٥) DR. SAAD EL DIN EBRAHIM "SOCIAL MOBILITY AND INCOME DISTRIBUTION IN EGYPT 1952 - 1977 "IN GOUDA ABDEL KHALIK (EDITOR)" THE POLITICAL ECONOMY OF INCOME DISTRIBUTION IN EGYPT, HALMES MEIER 1982.

(٤٦) بيان من الادارة العامة للميزانية بوزارة التربية والتعليم عن نصيب التعليم من ميزانية الخدمات خلال الفترة ٦٤ - ١٩٨٣، ورد بالنشرة الاحصائية للجهاز المركزى للتنظيم والادارة، مرجع سابق ص٨.

(٤٧) د. جلال امين «بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى» ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، مارس ١٩٧٨.

(٤٨) الجهاز المركزى للتنظيم والادارة، مجموعة عمل النشرة الاحصائية «دراسة عن اوضاع البطالة فى مصر، دراسة غير منشورة ١٩٨٨.

(٤٩) وزارة التربية والتعليم «تطور التعليم العام وتدفقه منذ منتصف القرن العشرين» الادارة العامة للاحصاء، ١٩٨٦.

(٥٠) سمير لويس سعد «تكلفة التلميذ فى مدارس التعليم الاساسى «دراسة احصائية المركز القومى للبحوث التربوية، يوليو ١٩٨٥.

(٥١) لمزيد من التفاصيل حول وقائع وحالات الفساد يمكن الرجوع الى:

عبد الخالق فاروق، ومحمد فرج «ازمة الانتماء فى مصر» بحث فى الاساس الاقتصادى والاجتماعى.. كتاب معد للنشر.

(٥٢) نشرت الصحف المصرية وقائع كثيرة بشأن اكتشاف شبكات للبغاء لطالبات فى المرحلة الثانوي- بل والاعدادية - وتورط بعض مدرسيهم فى ذلك.

(٥٣) حديث د. حسين كامل بهاء الدين - وزير التعليم - جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٩٢/٨/٨، وكذلك «مبارك والتعليم» وزارة التربية والتعليم ١٩٩٢.

(٥٤) راجع فى هذا :

محمود عوض - وعليكم السلام» القاهرة، دار المستقبل العربى ١٩٨٤ وخاصة الفصل السابع من الكتاب.

(٥٥) اتحاد الاذاعة والتليفزيون والكتاب السنوى لعامى ١٩٨٤/٨٣، ١٩٨٩/٨٨.

(٥٦) المجلس الأعلى للصحافة، بيان عن عدد الصحف والمجلات المرخص لها والمنتظمة الصدور فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٥، بتاريخ ١٩٨٦.

(٥٧) شوؤن ماكيرايد وأخرون «اصوات متعددة وعالم واحد» تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات نظم الاتصال - اليونسكو، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر ١٩٨١.

(٥٨) KENNEETH L.ADELMAN & MARC F. PLATTNER "THIRD WORLD VOTING PATTERNS AT THE UNITED NATRONS" IN THE THIRD WOILD.. PREMISES OF U.S.POLICY" EDITED BY W. SCOTT THOMPSON, CPYRI GHT, 1983 BY THE INSTITUTE FOR CONTEMPORARY STUDIES, PP. 139 - 154.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا.. يمكن الرجوع الى:

* عبد الخالق فاروق - محمد فرج «ازمة الانتماء فى مصر» بحث فى الاساس الاقتصادى والاجتماعى» كتاب معد للاصدار، خاصة الفصل الثالث والخامس.

(٦٠) لمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع:

عبد الخالق فاروق، محمد فرج، المرجع السابق خاصة الفصل الثانى.

(٦١) تفاصيل ذلك واردة فى:

جامعة الاسكندرية «دليل المشروعات البحثية بجامعة الاسكندرية الممولة من جهات اجنبية ومحلية» خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٧.

(٦٢) المرجع السابق.

(٦٣) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية «تعاطى الحشيش فى الاقاليم الجنوبى» التقرير الثانى، القاهرة، دار المعارف بمصر ١٩٦٠.

(٦٤) مجلة المنار؛ العدد (١٦) بتاريخ ابريل ١٩٨٦.

(٦٥) تقرير مرفوع الى السيد رئيس الجمهورية، نشر على حلقات بجريدة الاهرام بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٦، ١٩٨٥/١٠/٣٠، ١٩٨٥/١١/٢.

(٦٦) وزارة الصحة، الكتاب الذهبى «١٩٣٦ - ١٩٨٦» ص١٩٥.

(٦٧) لمزيد من التفاصيل حول شبكة تجارة وانتاج المخدرات الدولية راجع الملف الكامل الذى اعدته مجلة المنار، القاهرة، العدد (١٦) بتاريخ نيسان/ ابريل/ ١٩٨٦ باريس.

(٦٨) إيتان أ. نادلمان «تجارة. المخدرات والسياسة الخارجية الامريكية» مجلة المنار باريس، العدد (١٦) ابريل ١٩٨٦ ص٢٢ ص٣٦.

(٦٩) لمزيد من التفاصيل حول الوضع الاستراتيجى فى منطقة جنوب لبنان لاطراف الصراع العربى الاسرائيلى راجع:

عبد الخالق فاروق «محاذير استراتيجية حول مؤتمرات التسوية» مجلة استراتيجيا، بيروت، العدد (١١٣) بتاريخ تموز أب/١٩٩٢.

(٧٠) عبر عن ذلك بصورة علنية وواضحة ودون ليس وزير الدفاع الاسرائيلى فى حكومة الليكود أريل شارون» فى لقاءه مع كبار ضباط الجيش الاسرائيلى ونشرته جريدة معاريف الاسرائيلية بتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٩٨٢.

(٧١) راجع ما اورده مثلا احد معاونى السادات اثناء حرب اكتوبر حول هذا:

حافظ اسماعيل «امن مصر القومى فى عصر التحديات، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر ١٩٨٧.

(٧٢) لمزيد من التفاصيل الدقيقة حول معركة القمح مع الولايات المتحدة فى منتصف الستينات يمكن الرجوع الى:

* محمد حسنين هيكل «حرب الثلاثين عام» ١٩٦٧ والانفجار» القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩١ وكذلك.
* محمد حسنين هيكل «بين الصحافة والسياسة».

(٧٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك يمكن الرجوع الى:

* فتحى عبد الفتاح «القرية المصرية» القاهرة، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٤.
* فتحى عبد الفتاح «القرية المعاصرة» القاهرة، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٥.
* محمد فرج «ازمة الانتماء بين الفلاحين الفقراء والارض الزراعية فى مصر» مجلة المنار، العدد الرابع، مارس ١٩٨٥.
* د. مصطفى الجبيلى «نحو تخطيط علمى للزراعة المصرية حتى سنة ٢٠٠٠» مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨٤، ابريل ١٩٨١.

(٧٤) د. مصطفى الجبلى، المرجع السابق ص٣١.

(٧٥) محمد فرج، المرجع السابق.

(٧٦) محمد فرج، مرجع سابق.

(٧٧) د. محمد صبحى الاتربى، الملامح الاساسية والاتجاهات العامة للتجارة الدولية فى السلع الغذائية، مجلة المنار، باريس العد (١١) نوفمبر ١٩٨٥ ص١٠٢.

(٧٨) د. شنودة سمعان شنودة «الفجوة الغذائية فى البلاد العربية» مجلة المنار، العدد ١١
المرجع السابق، ص٩٣ ومابعدها.

(٧٩) د. شنودة، مرجع سابق.

(٨٠) PRESIDENCY OF THE REPUBLIC, THE SPECIALIZED NATIONAL COUNCILS MAGAZINE, NO. 16, 1983, P.19.

(٨١) OP. CIT, P.2.

(٨٢) STATUS REPORT, "UNITED STATES ECONOMIC ASSISTANCE TO EGYPT", NOV. 1989.

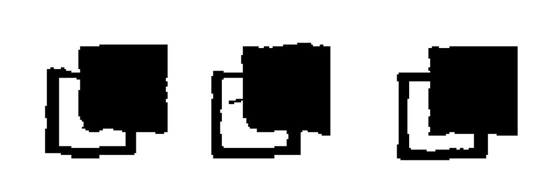
(٨٣) IBID.

(٨٤) الجهاز المركزى للتنظيم والادارة، مركز المعلومات، الادارة العامة للاحصاء الوظيفى
مذكرة للعرض على رئيس الجهاز بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٤.

(٨٥) راجع ابحاث وأوراق ندوة «تنمية فرص العمل فى مصر» التى نظمتها الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية بالتعاون مع مؤسسة فرد ريش ايبرت ١٩٨٩.

(٨٦) المرجع السابق ص١٠.

المحتويات



إصدارات المركز

١- الأقليات التاريخية فى الوطن العربى .... د. أحمد الصاوى
٢- الناصرية والتاريخ .... سيد حسان
٣- الناصرية ... الأيدلوجيا والمنهج .... سيد زهران
٤- التنمية المستقلة في النموذج الناصرى .... جورج المصرى
٥- فلسطين الانتفاضة .. جدل الأمة والوطن .... د. أحمد ثابت
٦- الناصرية والتجديد ... نحو برنامج طموح .... مجدى رياض
٧- كاريزما الزعامة الناصرية .... د. السيد الزيات
٨- رسالة التوحيد للإمام محمد عبده .... تحقيق : د. محمد عمارة
٩- الإسلام والعروبة .... مجدى رياض
١٠- الحركة الإسلامية فى مصر (واقع الثمانينات) .... صالح الوردانى
١١- الحكومة والسياسة فى الإسلام .... طارق ، جاكلين إسماعيل
ترجمة : سيد حسان
١٢- عبود الزمر ... حوارات ووثائق .... أحمد رجب
١٣- القوة العسكرية الإسرائيلية .... د. السيد فليفل
١٤- القوى الخارجية والإتجاهات الإقليمية فى السودان .... د. السيد فليفل
١٥- نظم الحكم العنصرية فى جنوب افريقيا .... جمال الدين حسين
١٦- سقوط نجم مخابرات اسرائيل « إيلى كوهين » .... جمال الدين حسين
١٧- فى المرجعية الإجتماعية للفكر والإبداع .... محمد الطيب
١٨- من يحمى عروش الخليج (النفط والتبعية) .... د. أحمد ثابت
١٩- عملية السرب الاحمر « إغراق إيلات » .... جمال الدين حسين
٢٠- إعدام صحفى .... سعيد حبيب
٢١- الإختراق الإسرائيلى للزراعة فى مصر .... صلاح بديوى
٢٢- (عن الناصرية والناصريين) حوار مع د. جمال الأتاسى .... مجدى رياض
٢٣- بان امريكان ١٠٣ (إتهام ليبيا أم إتهام امريكا)
٢٤- عبد الناصر.. هذا المواطن .... سليمان الحكيم
٢٥- الإخوان والعسكر .... حيدر طه
٢٦- إختراق الأمن الوطنى المصرى .... عبد الخالق فاروق
٢٧- كارثة المعونة الأمريكية لمصر .... جمال محمد غيطاس
٢٨- ما هى السينما .... صلاح أبو سيف
٢٩- اللعبة الأبدية " مسرحية شعرية " .... محمد الفارس
٣٠- الشاعر والحرامى " قصص قصيرة " .... عزت الحريرى
٣١ - رشفات من قهوتى الساخنة " قصص قصيرة " .... محمد محي الدين
٣٢- لا أحد " قصص قصيرة " .... عبده خال
٣٣- احزان رجل لا يعرف البكاء " قصص قصيرة " .... خالد غازى
٣٤- الغربة والعشق " شعر " .... مجدى رياض
٣٥- عطر النغم الاخضر " شعر " .... محمد غراب
٣٦ - فى مقام العشق " شعر " .... نادر ناشد
٣٧- عزة فى الفضاء " قصص أطفال " .... أم كلثوم إبراهيم

ملخصات الكتب : عرض وتلخيص لأهم الكتب السياسية والفكرية العربية والعالمية .
وثـــائـــق : تتناول نشاطات ووثائق الأحزاب والقوى السياسية فى الوطن العربى .
النشـرة الدولية : تتناول ما ينشر فى الدوريات العربية والأجنبية .

بالنظر إلى طبيعة الصراع العربى الإسرائيلى ومركز الثقل الأمريكى فى إدارته منذ منتصف الخمسينات وبصورة أكثر وضوحاً بعد عام ١٩٧٣ فإن الجانب العربى لا يواجه الكفاءة الإسرائيلية والصهيونية وحدها - برغم كفاءتهما فى إدارة الصراع - بل إنه يواجه من ورائهما ثقل وكفاءة الولايات المتحدة ، ومن هنا تغيرت الأساليب وتبدلت بحيث أصبح من الممكن تحقيق بالسلم ما عجزت الحروب عن تحقيقه خاصة على الجبهة المصرية .

فطمس الذاكرة الجماعية للشعب المصرى ، ومحو الهوية القومية ، وبذر بذور الشقاق الدينى بين مسلميه وأقباطه، وتفكيك هيكله الإقتصادى والإنتاجى تحت عنوان « إصلاح المسار الاقتصادى » وإغراقه وسط قيم فاسدة وأفكار هجينة من خلال سياسة اعلامية ليست لها هوية قومية ، كل هذه الوسائل من شأنها « تليين » إرادة الطرف المصرى إن لم يكن تحطيم إرادته كليا أو جزئيا .

فكيف تم ذلك فى مصر ؟

